النداء ترصد التحولات الجنوبية:

- نفوذ متزايد للحراك والخيارات السلمية تخسر في المواجهة
- المعالجات الرسمية فقدت المصداقية والمعارضة تحاول اللحاق بالجنوب
- كيف تعامل الاصلاح مع الأزمة ولماذا يشعر الاشتراكي بالخسارة

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 19 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 3 مايو 2010 العدد (235) Mon. 19/5/1431 - 3 May 2010 70 ريالاً 16 صفحة

مصاب بحالة نفسية يطلق النار على 4 من زملائه داخل المعسكر

اشتباكات ليلية بين مجهولين ووحدات أمنية وعسكرية تلحق الأضرار بعشرات المنازل

تفاقم الفلتان الأمني في الضالع

يتفاقم الوضع الأمني في محافظة الضالع، يوماً بعد آخر، ويبدو أن الأمور تتجه إلى مزيد من الفوضى.

نهاية الأسبوع الماضي، كانت الضالع على موعد مع ما يشبه استعراض القوة. ففي مساء أيام الخميس والجمعة والسبت، أفاقت مدينة الضالع على أزيز رصاص آليات ورشاشات ومضادات الطيران، انطلقت من مواقع عسكرية وأمنية صوب أحياء المدينة، رداً على مسلحين مجهولين اتهمتهم الأجهزة الأمنية بإطلاق الرصاص على أفراد الأمن والمواقع العسكرية في المحافظة.

وحسب مصادر محلية فإن إطلاق الرصاص بشكل عشوائي ألحق أضراراً بعدد من المنازل. مضيفة أن أصحاب هذه المنازل تقدموا كل على حدة، ببلاغات إلى قيادة أمن مدينة الضالع، طالبوها بضبط الجناة وتقديمهم إلى العدالة، فضلاً عن تعويضهم لما لحق من أضرار بمنازلهم.

مصدر موثوق، وهو أحد الذين تضررت منازلهم، نقل عن قيادي

التتمة في الصفحة 4

وفاة إلهام تثير الرعب في المنطقة وكثير من فتيات قريتها فسخن خطوبتهن

■ حمدي الحسامي

وضع تقرير طبي حداً للخلاف حول سن إلهام مهدي شوعي؛ الطفلة التي توفيت قبل شهر بسبب نزيف حاد ناجم عن عنف جنسي. إذ جاء في قرار الطبيب الشرعي والنفسي بمكتب النائب العام والمكلف من رئيس نيابة حجة، أن إلهام تبلغ 16 سنة.

حين توفيت إلهام كانت تدور معركة بين أنصار تحديد سن زواج الفتيات وبين معارضين.

ومنذ وفاة إلهام في 4 أبريل الماضي بعد زواجها بـ3 أيام، ظل موضوع عمرها محل تضارب بين من يقول 18 عاماً، وهي في سن الزواج، وآخر يقول إنها مازالت طفلة ولا تصلح للزواج.

المعلومات التي استند عليها من حددوا سن إلهام بـ18 عاماً كانت بناء على عقد الزواج وبيانات مستشفى حجة.

وقالت والدة إلهام عند حديثها للفريق القانوني والإعلامي من منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، أثناء زيارته للأسرة الأحد 24 الشهر الماضي، إن طفلتها تزوجت بعد أن (اغتسلت مرتين) أي بعد بضعة شهور من بلوغها.

منتدى الشقائق، وفي بيان له، قال إن نيابة حجة أثناء زيارته لها أفادت أنها اعتمدت في تصريحاتها حول سن إلهام على البيانات الواردة في ورقة المعاينة الخاصة بالمستشفى والتي كان مصدرها الزوج حين أوصلها جثة هامدة للمستشفى.

وقال المنتدى إن أسرة إلهام لا يوجد لديها شهادة

التتمة في الصفحة 4

الاتحاد الدولي والمرصد اليمني دانا الحكم

عام مع النفاذ المعجل للصحفي اللسواس، وتأجيل النطق في قضية "النداء" أسبوعين

دان المرصد اليمني لحقوق الإنسان بشدة، الحكم الصادر من "محكمة الصحافة" ضد الصحفي حسين أبو بكر اللسواس بمنعه من الكتابة لمدة عام، والسجن عاماً مع النفاذ المعجل، كما دان اعتقاله وإيداعه السجن بناء على ذلك الحكم.

وقضت محكمة الصحافة والمطبوعات بالسجن لمدة عام مع النفاذ للزميل حسين اللسواس رئيس تحرير موقع صنعاء برس، ومنعه من مزاولة الكتابة، في الشكوى المرفوعة من قبل محافظ البيضاء بتهمة نشر مقالات ناقدة في صحيفة "التجديد"، فيما أجّلت جلسة النطق بالحكم في قضية صحيفة "النداء" إلى 16 مايو الجاري.

واقتاد أفراد الشرطة القضائية الزميل اللسوس إلى السجن المركزي بصنعاء بعد انتهاء دوام نيابة الصحافة والمطبوعات حيث كان محتجزا.

وبرر وكيل نيابة الصحافة عبدالعظيم الردمي التنفيذ الفوري للحكم بالقول إن الأحكام المتعلقة بجرائم النشر مشمولة بالنفاذ المعجل طبقاً لنصوص قانونية.

وعدَّ وكيل نقابة الصحفيين اليمنيين سعيد ثابت مثل هذه الأحكام تسهم في قمع الأصوات التي تكشف الفساد، حيث إن اتهام اللسواس جاء على خلفية نشر قضية فساد.

ووصف ثابت الحكم بالقاسي والجائر، معلناً استنكار النقابة وأعضائها له، وأنها ستقوم باستئنافه، معرباً عن أمله في وزير

التتمة في الصفحة 4

الدكتور حسين العاقل من سجن صنعاء المركزي لـ"النداء":

كنت أتمنى أن يحكموا عليّ كزملائي بـ10 أو 5 سنوات!

■ شفيع العبد

لم يكن يتوقع الدكتور حسين العاقل أن يصدر الحكم ضده بالحبس 3 سنوات، وكان ينتظر حكماً "بالاكتفاء بالمدة" التي قضاها في السجن قبل صدور الحكم، وله مبرراته في ذلك: "إن ما كتبته لا يستحق حتى مجرد اعتقالي، وكنت أحس أثناء المحاكمات أن حججهم واهية، فضلاً عن مكانتي كدكتور وأستاذ جامعي، بالإضافة إلى ما تكتبه عني الصحف والمطالبات الاحتجاجية التي كان يقوم بها طلاب كليات جامعة عدن، والفعاليات المتواصلة والمسيرات التي تشهدها معظم المدن والمحافظات الجنوبية، وعلى وجه الخصوص مدينة الضالع، وحضور جلسات المحاكمة من عدد من الشخصيات البرلمانية وقيادة الحزب الاشتراكي ونقابة جامعة صنعاء، ولفيف من الكتاب والصحفيين، وما كنت قد أقنعت به القاضي من حقائق ومعلومات.. كل هذه المعطيات كنت أتوقع أنها كافية بأن يحكم عليّ بالاكتفاء، أو إذا هناك نوايا سيئة ممكن أن يحكموا عليّ بالسجن سنة أو سنتين مع وقف النفاذ".

■ حكاية الطالب الذي اعتقل أستاذه!
■ النظام يتهاوى وقضية الجنوب تسمو!
■ موقف رئاسة جامعة عدن يثير الحيرة والحسرة في آن!
■ لحظات انتظار الإعدام!

●ابناءالعاقل: شفيقة وعبدالملك وصدام وحفيدته زهراء

تلك المبررات كانت من الناحية المنطقية والقانونية إذا كان هناك قانون -حد قوله-، أما من الناحية النفسية والموقف السياسي، فإنه كان يتمنى أن يحكموا عليه بذات الأحكام التي صدرت بحق زملائه، والتي تراوحت بين الـ10 والـ5 سنوات.

وله تفسيره الشخصي لذلك: "ببساطة، القضية الجنوبية تستحق الفداء بالروح، وهذه الأحكام الظالمة ستزيدنا شرفاً ومكانة سياسية، وستكون ورقة مهمة للضغط على السلطة وإحراجها أمام المنظمات الحقوقية والإنسانية دولياً وإقليمياً. وكذا اعتزازنا بما يحدث في الجنوب من احتجاجات ومطالبات، وخصوصاً بعد قرار قيادة مجلس الحراك السلمي أن يكون يوم الخميس من كل أسبوع يوماً خاصاً للمعتقلين".

وبينما هو يتحدث عن أمنيته التي لم تتحقق وحصل فقط على 3 سنوات سجناً، رفض استئنافها لعدم اعترافه وزملائه بدستورية المحكمة، تحدث عن ثقة يعيشها ويقين يتملكه وهو الأهم بحسب نظره، ومفاد ذلك أن النظام يتهاوى ويسير نحو الهاوية، والقضية الجنوبية تسمو وتطرق أبواب المحافل الدولية.

ينظر العاقل لوجودهم داخل المعتقلات على أنه وسيلة ناجعة لكشف عورة النظام وممارسته القمعية ضد أبناء الجنوب، وبملاء التفاؤل وزملاءه المعتقلين بأن إطلاق سراحهم سيكون بإذن الله وبفضل جماهير الحراك السلمي، قريباً.

يعيش العاقل في معتقله حيرة وحسرة تفوق وحشة السجن وظلمته وقسوة المعاملة وجور الحكم. حيرة سببها الموقف المتخاذل والمتهاون لجامعة عدن تجاه قضيته، وليتهم اكتفوا بذلك فحسب، بل أصروا على إيصال الألم إليه إلى معتقله مضاعفاً، فكيف ينظر لذلك الموقف؟

"المؤلم أكثر أن النقابة بجامعة عدن قد غمرتني برعايتها المذلة والمهينة بمنحي 30 ألف ريال على 3 دفعات خلال الأشهر الـ10 الماضية، بينما هي تستقطع اشتراكات شهرية من راتبي منذ عام 1985، وحتى أفراد أسرتي لم يسأل عنهم وعن أحوالهم سوى بعض الزملاء الطيبين".

يؤكد العاقل أنه قد بعث برسالة من معتقله للنقابة التي هو عضو فيها منذ 25 عاماً، وأيضاً إلى عمادة كلية التربية صبر يطمئنهم فيها على براءته وأن التهم الموجهة إليه هي على خلفية ممارسة حقه كأستاذ أكاديمي في البحث العلمي وحقه في التعبير، وأكد لهم من خلالها أيضاً أنهم لن يتعرضوا لعواقب وخيمة إن هم تجرأوا على اتخاذ موقف واضح من جريمة اعتقاله داخل حرم الكلية، بل ومن الواجب عليهم حسب اللوائح الخاصة بالجامعات اليمنية ولوائح النقابات، أن يتضامنوا ويطالبوا ويدافعوا عن زميل لهم انتهكت حقوقه وكرامته وحرمة الجامعة بصورة غير قانونية.

ومن باب الإنصاف والاعتراف بجهود الآخرين يعترف العاقل بالجهود الطيبة التي بذلها رئيس اللجنة النقابية لهيئة التدريس بجامعة عدن، من أجل إطلاق سراحه في الشهرين الأولين لاعتقاله، كما أنه قد زاره مرتين وحمل رسائل مناشدة، وتمكن من استخراج رسالة من نائب رئيس الجمهورية بإطلاق سراحه بشرط ضمانة تجارية والتزامه بعدم ممارسة نشاط سياسي ومهني داخل الجامعة، وهو التوجيه الذي قوبل برفض من قبل رئيس النيابة الجزائية، ونشرت الصحف حينها رداً صريحاً من العاقل بعدم قبوله بشروط التوجيه المهين كما أسماه.

يتذكر العاقل جيداً ساعات الصباح الأولى من يوم الاثنين 2009/6/8، حين كانت الأجهزة الأمنية قد أحكمت حصارها على مبنى كلية التربية صبر الذي يقع سكنه العائلي بداخل حرمها ضمن 5 مساكن لأساتذة من كليتي صبر والزراعة، وهي اللحظات المسبوقة بمراقبة محكمة لتحركاته داخل الكلية وخارجها.

يصف العاقل المشهد جيداً: "لأن فرسان البطش وأبطال التعسف وانتهاك الحقوق والحريات بطرق غير قانونية، محترفون على شطارة الاختطافات والاعتقال المباغت، فقد استغلوا فرصة مشاركتي في ذلك اليوم حضور تشييع جنائز شهداء ردفان، فاوعزوا لأحد ضباطهم، وهو للأسف أحد الطلاب المتخرجين من الكلية، والذين تلقوا بعض المقررات التي قمت بتدريسها، وبحكم المعرفة فقد دخل إلى حرم الكلية لمراقبتي، وعندما شاهدني متجها نحوه وهو واقف مع حارس الكلية عند غرفة الحراسة، استدعاني وطلب مني التوقف والدخول إلى غرفة الحراسة -طبعاً لم أكن أتوقع أن يكون هو وحارس الكلية قد كلفا باستدراجي إلى مصيدة القبض عليّ- تعاملت معهما بطيبة خاطر على اعتبار أنهما من أبناء ردفان ولا يعقل أن يكونا هما من سيتولى خداعي والتبليغ بسرعة القبض علي. وفي غضون دقائق معدودة فوجئت بحوالي 8 ضباط وجنود وهم يدخلون إلى غرفة الحراسة ويحيطون بي ثم يجبرونني بطريقة استفزازية وتحت التهديد على طلوع الطقم العسكري. حاولت استفسارهم عن سبب تصرفهم هذا وبأي حق ينقضون علي بهذه الأساليب الهمجية والمجردة من أبسط التشريعات القانونية، كانوا في حالة فرح وتباهٍ وكأنهم قبضوا على أكبر مهربي المخدرات أو تجار تهريب الثروات النفطية أو مجرم ارتكب عملاً عدوانياً..!".

يستطرد في الوصف بذاكرة جيدة لم تهزمها المعتقلات ولم تنل منها المحاكمات ولم يربكها الحكم الصادر ضده: "الأمر المذهل أن ضابط التحقيق في شرطة صبر كان بيده عدة نسخ من مجلة الجنوب الحر، وبجانبه شخصان لا أعرفهما وهما كذلك لا يعرفانني. وما أصابني بالدهشة والاستغراب أنه سألني عن سبب حوزتي على المجلة الصادرة في الخارج والمحظورة وغير المرخصة، وعندما سخرت من تلك التهمة وتوبيخه على اتهامي بها، استدعى الشخصين وراح يسألهما ما إذا شاهداني خارجاً من الكلية وبيدي هذه الأعداد من مجلة الجنوب، ويبدو أن الشاهدين والمزورين هما من الذين يعتمد عليهم ضابط التحقيق في تقديم بضاعتهم الحقيرة كلما تطلب منهم ذلك".

بعد ذلك أودعوه السجن لمدة 5 ساعات، ثم نقلوه إلى سجن مباحث شرطة الحوطة الذي يصفه بأنه يعد من أقذر السجون وأكثرها ازدحاماً بأجساد المساجين الذين كان معظمهم من نشطاء الحراك السلمي -وهناك أكرموه بضيافتهم 5 أيام.

ولأن النصوص القانونية تبقى معطلة بفعل فاعل في قضايا المعتقلين الجنوبيين كحق المشتبه به في عرضه على النيابة في مدة أقصاها 24 ساعة، فقد تمت إحالته إلى نيابة الحوطة في اليوم السادس للاعتقال، وتم التحقيق معه بصورة يؤكد أنها عجيبة، حيث وجد أمام عضو النيابة ملفاً ضخماً يحتوي على معظم البحوث والمقالات التي نشرها في المواقع الالكترونية وفي صحيفة "الوطني"، وكذلك أعداد من مجلة الجنوب الحر. بعدها نقلوه إلى سجن صبر المركزي، ومكث فيه حتى تاريخ 20 يونيو 2009.

يقول العاقل: "أشيع في 15 يونيو أن نائب الرئيس عبد ربه منصور قد وجه بإطلاق سراح أساتذة الجامعة المعتقلين على ذمة الحراك السلمي، وهم: د. عبدالحميد شكري، د. عبدالرحمن الوالي وأنا، أُطيق سراح د. شكري الذي كان نقل إلى صنعاء، وكذلك د. الوالي، فانتظرت دوري، إلا أن نوايا الحقد والانتقام كانت قد أحكمت قبضتها عليّ".

ومن بين أقسى اللحظات التي مر بها خلال فترة اعتقاله، تلك التي فرضت عليه أن يتخيل أولاده بدونه، اللحظات التي ذهب به الموقف إلى تصويرها بأنها الأخيرة له على وجه الأرض، والتي يتذكرها بالقول: "نقلت من سجن صبر المركزي الساعة التاسعة مساءً وأنا مهيأ نفسياً على أنهم سيطلقون سراحي، وحتى عندما أعادوني مرة أخرى إلى سجن الشرطة بالحوطة القذر، كان اعتقادي أنهم ربما سيجرون معي تحقيقاً ثم يفرضون علي كعادتهم التعهد والتوقيع على أوراق كما فعلوا معي سابقاً عندما اعتقلوني في أبريل 2008 مع بعض أساتذة الجامعة، ومنهم د. مفتاح علي أحمد، د. محسن وهيب، د. حسن صالح، لمدة 10 أيام في سجن صبر".

يضيف: "أثناء استعدادي لوضع جسدي محشوراً بين طوابير من الكتل اللحمية الآدمية الغاطة بنومها والساعة تقترب من الثانية والنصف ليلاً، أفاجأ بحارس السجن يناديني بصوت هامس: "هيا قم"! في تلك اللحظة دهمتني موجة من الخوف، وبينما أجمع فراشي سمعت المناضل فضل مفتاح المستلقي بالقرب مني وهو يتلوى من ألم الكسر في يده بفعل الضرب بالهراوات، وهو يقول: معك الله يا دكتور "صنعاء"!، كان ردي ألا تعتقد أنهم سيطلقون سراحي؟ قال: "معك الله"! وحين فتح باب السجن شاهدت نفس السيارة الهايلوكس وجنديين يقفان في انتظاري وبيد أحدهما الكلبشات، وهنا صدقت ما قاله لي فضل مفتاح! قيدوني بكلتا يديّ إلى السيارة ثم انطلقت بسرعة جنونية. حاولت مخاطبة الجنديين المتاهبين كما صور لي لارتكاب جريمة إعدامي! سألتهما: إلى أين ستذهبون بي؟ استعطفتهما واستحلفتهما بالله أن يردا علي.. أن يسمحا لي بالاتصال بأسرتي في ذلك الوقت الذي مازالت عتمة الليل تثير الوحشة والتوجس وظنون النهاية المحتومة، رغم محاولاتي المتكررة واستلطافي بهما، إلا أنهما بقيا كجلاميد صخرية لا تفهم أو تفقه ما أرجوه منهما، أترجاهما أن يخففا عني ألم القيد.. أن يسمحا لي بالتبول.. أن يفتحا لي الطربال لأتقيأ.. أن يساعداني على وضع جسدي في حالة تمدد.. أن.. أن.. ولكن ما أقسى تلك اللحظات وشريط صور أبنائي وبخاصة ابنتي الصغيرة التي أكن لها حباً لا توصف معاني عاطفة الحنان تجاهها، وابني الصغير الذي اعتقلت وعمره أسبوعان فقط. كنت خلال ساعة ونصف تقريباً في حالة تكثيف عاطفي أن أتخيل أبنائي بدوني! نعم لحظات من العذاب والخوف وانتظار إطلاق الرصاص لتصفيتي، تهيؤات لم تتركني إلا حين أصبت بإجهاد الطرش وغيبوبة فقدان الذاكرة والحواس، ولم أفق منها إلا في معبر بذمار.. وهناك اطمأن قلباهما وفكا عني القيود. وعند الساعة التاسعة والنصف من صباح 21 يونيو، أودعوني سجن مباحث الأمانة، الذي أمضيت فيه حوالي 14 يوماً. وبعد التحقيق معي للمرة الثالثة في نيابة المحكمة الجزائية المتخصصة، نقلوني إلى السجن المركزي في صنعاء".

عن المحاكمة يتحدث العاقل قائلاً: "حتى لو لدى المتهم الأدلة القاطعة والكافية لإثبات براءته والبراعة القانونية والفصاحة اللغوية والمحاججة المنطقية والقدرة على إفحام عضو النيابة أو قاضي المحكمة، فكل ذلك عبارة عن فقاقيع هوائية قد يوهمك القاضي أنه منصت ومهتم بما تسوق من مبررات صحيحة، ويوحي لك أنه متعاطف مع جريمة اعتقالك غير القانونية، وممكن يبتسم وينتقي الجمل والعبارات القانونية، فيأمر "أمين السر" بتدوينها لصالحك، إلا أن الخاتمة "قد كيفت ضدك".

وعن الحكم الصادر ضده بالحبس 3 سنوات، يقول: "من خلال حيثيات الحكم التي ساقها القاضي رضوان النمر ضدي حسب نصوص المواد القانونية، فقد أسقط التهمة السمينة "المساس بالوحدة" وإثارة النعرات والمناطقية والعنصرية وغيرها، ولم يتمسك من "عُصبة الاتهامات" سوى بتهمتين فقط وهما:

تهمة إهانة رئيس الدولة وذلك بما تضمنه مقال "ثقافة الحقد والكراهية يا أفندم "علي" أنت زارعها وقاطف ثمارها"، وأعطوني بها "سنتين".

وعلى عبارة "الغزاة يستعجلون" أكرموني عليها "سنة".

القضية الجنوبية وحرب صعدة أهم الأحداث السياسية لدى المواطنيين

استطلاع لمركز قياس الرأي يكشف عن جهل اليمنيين بمهام برلمانهم وقوامه

● تصوير - جميل سبيع

يعتقد ربع سكان اليمن أن وظيفة البرلمان وأعضائه الأساسية توفير المشاريع الخدمية لهم، ويزيد عن خمسهم قليلا من لا يعرفون وظائفه، مقابل نسبة مساوية لهم تقريباً ممن يعرفون فقط أن وظيفته إصدار القوانين، وأقل من عشرهم يعتقدون أن وظيفته الرقابة على الحكومة ومحاسبتها.

تلك كانت نُسب تقريبية كشف عنها استطلاع للرأي نفذه المركز اليمني لقياس الرأي العام بخصوص ما يعرفه اليمنيين عن دور البرلمان ووظيفته في 12 محافظة.

وأظهر الاستطلاع أن 15،1% من المبحوثين يعتقدون أن نوابهم حققوا وعودهم الانتخابية، وكان توفير الخدمات والمشاريع للمنطقة أبرز ما وعد به النائب حسب 51،6% من المبحوثين، وهي الوظيفة التي يعتبرها المبحوثين أهم وظيفة يجب على النائب القيام بها بحسب 32،4% منهم.

ويكشف الاستطلاع عدم معرفة 40% من اليمنيين بأسماء ممثلي دوائرهم في مجلس النواب مقابل 59،1% أدلوا بإجابات صحيحة عند سؤالهم عن اسم نائب الدائرة التي يقطنون في نطاقها الجغرافي، لكن 78 % من المبحوثين لا يجدون قدرة على التواصل مع اسم النائب عن الدائرة التي يقطنون في إطارها الجغرافي مقابل 21.4% فقط يعتقدون أنهم قادرون على التواصل مع عضو مجلس النواب.

وفيمَا يعتقد 64،3% من العينة إن مجلس النواب مهم لليمن، لا يرى 15،8% ذلك، ويذهب 30،3% منهم إلى أنه يقوم بوظيفته التشريعية دائما، و27،5% يعتقدون أنه يقوم بها أحيانا بعكس 13،4% لا يجدون انه يقوم بها.

ويجهل اليمنيون الكثير من الأمور المتعلقة بمجلس النواب، فحسب نتائج الاستطلاع كان 23،4% فقط من المبحوثين يعرفون قوام مجلس النواب 301 عضوا، فيما أعرب 71،2% عن عدم معرفتهم وأورد 5،4% أرقاما غير صحيحة لقوام مجلس النواب.

ويظهر أن أكثر من 53% من المبحوثين معظمهم من النساء لا يعرفون كم مدة مجلس النواب، وقال 24% من المبحوثين غالبيتهم من الرجال أن مدة مجلس النواب هي أربع سنوات، وأدلى بالإجابة الصحيحة (ستة سنوات) 13.8% معظمهم من الرجال.

واحتلت الحرب في صعده والأحداث في الجنوب المرتبتين الأولى والثانية كأهم حدثين سياسيين تعيشهما اليمن فيما جاء الفقر وغلاء المعيشة ثالثاً.

وتحتل أحداث الجنوب المرتبة الأولى في أوساط الرجال حيث اعتبرها 38،8% أهم قضية سياسية تعيشها اليمن حاليا، فيما اعتبر 31،7% منهم حرب صعده هي القضية الأهم، في المقابل وضعت 43،2% من النساء حرب صعده كأهم قضية سياسية مقابل 17،9% فقط منهن اعتبرن أحداث الجنوب هي القضية الأهم. ورغم أن السؤال يتعلق بالقضايا السياسية إلا أن الأوضاع المعيشية تظل هي القضية السياسية الأهم حسب 24،1% من الرجال، و15،1% من النساء.

كهذه المرة جاءت إشارة التنبيه من صحفي قريب من المطبخ الإعلامي الرسمي بحكم الموقع الذي يتبوأه على رأس أكبر صحيفة حكومية، وهو على أية حال رجل قديم ومثابر في المهنة، استطاع مع باقة قيادية مقتدرة -ألمعهم الأستاذ عبدالرحمن بجاش- أن يجعلوا من "الثورة" سلعة مطلوبة.

كتب الصديق الأستاذ علي ناجي الرعوي يحذر من خطورة انزلاق اليمن إلى وضع شبيه بالوضع في الصومال بعد "سياد بري".

لو أن أحداً غيره استدعى حالة الصومال لانهالت عصا الكلمات تضربه على كتفه، وحجارتها تدق رأسه وتنعته بأشنع الصفات، وتحشره في زمرة المأزومين، عملاء الدوائر الأجنبية.

أما وقد جاء هذا في الصحيفة الحكومية الأكبر، وبقلم رئيس تحريرها، فذاك ينطوي على أمر خطر وآخر مطمئن.

الخطر أن التردي في فوضى قريبة من المستنقع الصومالي احتماله كبير ووقوعه وارد، لأن الكلام لم يصدر عن مراقبين ينظرون من بعيد، رغم أن غيوماً كثيفة تُرى بوضوح، كما أن البوارق لماعة والصواعق مسموعة.

لكن هذا شيءٌ لا يضاهي في إفزاعه المسموع من صوت ينطق باسم الجالسين في أعلى أبراج المراصد، الماسكين بالتلسكوبات الكبيرة، يديرون عدساتها في جميع الجهات، ويتحققون من أدق المعلومات.

والآخر المطمئن أن الجالسين هناك في قمم الأبراج، الرائين عن كثب، والمستوثقين عن دراية، قد استغنوا، ولعلهم اعترفوا أن الجاري على الجهات كلها أكبر من كيد قلة مغتاظة أو طامعة. الكيد موجود، وكذلك الطمع، لكن ثمة شيئاً أفظع يستحيل إنكاره.

كذلك فهم قد اقتنعوا أن القائم والقادم أضخم من أن ترده سدود ومصدات استعدوا بها، وأن الفيضان أعظم من أن يغيض في التراب أو تعصم منه الجبال والرواسي.

وربما أنهم من هنا أخذوا يبحثون عن وسائل وأساليب قد تمنع وتردع، وقد توقي وتنجّي.

مع هذا يبقى الاطمئنان مشوباً بقلق وخوف لا يبارح النفوس، والاستدراك من كون المقال المعنون "اليمن والمترددون في المواقف"، موجهاً إلى دول من حولنا.. عربية وإسلامية.. يخيفها مما سيجره عليها انهيار اليمن من مصائب وأهوال، ثم لا يفتأ يحث ذاكرتها وذكاءها على أخذ العبرة مما تحملته اليمن ولا تزال من عبء جاء به اللاجئون الصومال، ومما لحق بالملاحة على أيدي القراصنة منهم.

حتى لا يحل الدمار*

حسن العديني

يأخذ البعض باستخفاف انتقال الخطاب الرسمي من التهوين إلى التهويل والتخويف من شأن الأحداث، ويضعون الأخير في مسعى الحكومة إلى الحصول على دعوم إضافية لجهودها العسكرية والسياسية المبذولة لإخماد الحروب والفتن والاحتجاجات. وفي هذا تبسيط للأمور مخل، وتفسير للسياسة بالمكنون والمضمر. ولست أظن إلا أن إدراك السلطة للأخطار حقيقي، وتقديرها لحجمها مروع.

لكن سؤال الساعة هو ما الذي علينا أن نفعله نحن قبل أن ننشد العون من الآخرين؟ وأن نفعله دون أن نطمئن إلى أن دعمهم متاح، وأنه بعد ذلك مؤثر ومفيد.

حقاً إن النار التي تحرقنا ستلسع الذين من حولنا، القريب والبعيد، وهم يشعرون بها ويقدرون خطرها إذا ما زاد الضرام واشتد. لكن ماذا عنّا وقد كان من "منّ" حياتنا و"سلواها" الأمن والاستقرار الذي يفيض من وسائل الإعلام، ثم نصحو على إنذار بالخطر يصب من نفس الفيض، بأننا سنقتتل من باب لباب ومن شباك لشباك. كما سنتشرد باحثين عن مأوى، ومنا من قد يشتغل قرصاناً أو خادماً أو متسولاً أو متسكعاً لا يلوي على شيء.

لعلي أجد الشفاعة للسلطة وللمشتغلين في العمل العام أنهم لم يعيروا اهتماماً لأحد قوانين الجدل التي ابتدعها الفيلسوف الألماني "هيجل"، ومفاده أن "التركمات الكمية تؤدي إلى تغيرات كيفية". بعضنا لم يقرأ ويتعلم، والبعض قرأ ولم يتعلم، والكثير لا يدرك أن الممارسة السياسية بدون فكر أشبه بالألعاب البهلوانية، قليلها مسلٍ والكثير منها مدمر.

أعود وأقول إنه لا شكوك عندي في ما تقوله السلطة عن أيادٍ خارجية ضالعة في توجيه بعض الأحداث، وإن كنت لا أفهم الأسباب المانعة لها بالكشف عن بصمات أصابع الفاعلين حتى يتبدد الارتباك وتزول البلبلة.

ومهما يكفي من شيء، فالواجب أن نتذكر أن العامل الخارجي ليس حاسماً إذا لم تختل توازنات الداخل. ثم إن الخارج لا يجد سبيله إلا في ظروف داخلية تستدعيه، وأذهب من هنا إلى أن هناك مطالب في الداخل بعضها مشروع وبعضها على العكس.

وأكبر اليقين أن المطالب غير المشروعة تستثمر المشروع لرفع الأصوات وإشهار السلاح. ومن ثم فإن إسكات أصوات طلاب الباطل وإكراههم على إلقاء السلاح يكون بالاستجابة لكل ما هو مشروع وكل ما هو حق.

هناك أولاً مطلب العودة عن النظام الجمهوري إلى ملكية وراثية تعتقد فئة من الناس أنها تملكها بالحق الإلهي.

وهذا طريق وقع في غوايته الشعب منذ ألف سنة ويزيد. فيها حصد الأشواك، فقاوم واستبسل حتى انعتق وتحرر في السادس والعشرين من سبتمبر.

وهناك مطلب فك عرى الوحدة. وهو سبيل آخر عانى منه الشعب وتعذب ودفع تكلفة باهظة من العرق والدم حتى استرد وحدته.

هناك أيضاً مطلب بحاكمية إلهية تنادي بها قلة تعتقد احتكارها الدين. والدين عندها اجتهاد أفراد في زمن القحط الفكري والتخلف الاجتماعي والسياسي. ونسي أصحاب هذا المطلب أن علي بن أبي طالب استفدح التعهد بالأخذ بسيرة الشيخين رغم مقامهما عنده. وكان في ذلك يؤكد على أن تغير الزمن يستوجب تغيير السياسة.

وهناك المطالب المشروعة لغالبية الشعب من التكافؤ من الفرص إلى التساوي أمام القانون، مروراً بالكثير من المفقود والمأمول.

تلتقي هذه المطالب -المشروع وغير المشروع- في مفترق طرق صعب مع سيف بطاش، ويكون الصدام وتنشب الحروب.

إنما.. لماذا يعبر أصحاب المطالب عن أنفسهم بالسلاح، وإلى حد الاستقواء بالخارج؟ وكيف ينجحون في حشد الناس من حولهم ومن خلفهم على هذا النحو من الكفاءة؟

يحيل هذا إلى موضوع الشرعية. والأنظمة العربية كلها في ما يعلم الناس تعاني من أزمة شرعية.

يصنِّف الفكر السياسي الشرعيات من التقليدية إلى الشرعية الدستورية.

وقد كان الملوك يستمدون حقهم في السلطة من الإله أو من الانتساب لسلالة نقية أو منهما معاً. ثم تهاوت هذه إلا قليلاً منها مازال يدعي هذا الحق على استحياء.

انتهت أكثر الأنظمة التقليدية تحت ضربات الثورات الفكرية والسياسية، أو ذهبت الملكيات المطلقة إلى صالات المتاحف، وحلّت مكانها الشرعية الدستورية حيث الإرادة الغلابة للشعوب. ذلك على الصعيد النظري، أما عملياً فكثيراً ما تغرى وتغوى.

هناك ما يطلق عليه فقهاء السياسة الشرعية الثورية. هذه تنبثق عن تغيير قهري للسلطة، وتحمل وعوداً بتحولات اجتماعية واقتصادية جذرية تعبئ من ورائها الجماهير وتخلق تطلعات بلا حدود.

هذه الشرعية حقيقية بقدر ما تنجز من الآمال. والفرق بارز بينها وبين انقلابات تكتفي بتغيير شكل السلطة، وكذلك بينها وبين ما يعرف بالثورة المضادة.

لكن الشرعية الثورية مداها محدود ومرهون بالانتقال إلى شرعية دستورية.

يضيف عالم الاجتماع السياسي الألماني "ماكس فيبر"، شرعية "الكاريزما" أو "الزعامة الملهمة"، وهي نوع من الشرعية الثورية، بل متصلة بها ومكملة. والأمثلة كثيرة.. لينين وستالين في الاتحاد السوفيتي السابق.. وماو تسي تونغ في الصين، وجمال عبدالناصر في مصر، وفيدل كاسترو في كوبا، ثم تيتو وغيره.. وغيره، وأحياناً تتآلف الكاريزما مع شرعية دستورية أو ثورية أو معهما معاً.. ديجول في فرنسا، نهرو في الهند، وإلى درجة ما نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا.

والأساس في الشرعية هو الرضا العام من قبل الشعب واقتناعه بتوجهات السلطة، إذ قد تأتي الجماعة الحاكمة من حركة تحرر أنهت الاستعمار، أو انقلاب أزاح حكومة فاسدة ومستبدة، ثم يتنكر لوعوده، ويصطدم برغبات الشعب. كذلك قد يسن نظام الحكم أفضل الدساتير والقوانين، وقد يقيم أحدث أشكال المؤسسات التشريعية، إلا أن توجهاته تنطوي على الفساد والاستبداد، فهو يعطي من الديمقراطية اسمها ويسرق مضمونها.

إنه نوع من الأنظمة تتزين بالمظاهر، وهي ما يطلق عليها المفكر عصمت سيف الدولة مصطلح الاستبداد الديمقراطي. فهنا بالضبط تستأثر القلة بموارد البلاد وخيراتها.

لئن كانت الشرعية مؤسسة على الرضا العام، فذلك لا ينفي أو يلغي وجود معارضة، فهي موجودة في كل نظام سياسي. والفارق مدى اقتناعها بالتوجه العام للحكم.

وربما قلت دون أن أتجنى على التاريخ السياسي الحديث لبلادنا، إن اليمن عرفت الشرعية الثورية منذ 26 سبتمبر في الشمال و30 نوفمبر في الجنوب، رغم أن ما أنجز كان أقل من الموعود، وما صاحب المسيرة من اضطرابات وهزات انقلابات.

كانت الانقلابات والاضطرابات تعبر عن العجز عن الوفاء بالوعود، واعتقاد جماعات في معسكر الثورة أنها أقدر على تحقيق ما فشل فيه غيرها. ولا شك أن بعض الانقلابات كانت انتكاساً للثورة وانحرافاً عن مسارها. ومع ذلك لم تتجرأ على إعلان براءتها منها. وعلى نحو ما فقد بقي باستمرار قدر من الرضا والقبول من زاوية أن أية ممارسة في ظل الأنظمة المتعاقبة بعد الثورة والاستقلال لا تقاس بها بشاعة أوضاع سبقت، وربما إن بعض الرضا قام على وعد لم تتخلَّ عنه الأنظمة المتعاقبة باستعادة وحدة اليمن.

وبإنجازها تولدت شرعية جديدة عززت ما قبلها، وزادت إليها تخليق ملامح شرعية ودستورية ظننا أنها ستكون الأساس في المستقبل.

أزيد وأقول إن الانتقال من الشرعية الثورية إلى الدستورية هو لحظة تطور تاريخي لا ارتداد إلى الماضي، فالفرنسيون يعيشون تحت ظلال قائم على الشرعية الدستورية دون أن يتنازعوا في القيمة التاريخية لثورتهم التاريخية والداهية. وليس هناك ما يدل على صوت صارخ يدعو للعودة إلى ملكية "آل بوربون".

●●●

المشكلة في اليمن أن نظام ما بعد 22 مايو تصدع بسرعة، وبدت خيبة الأمل بأزمة سياسية تطورت إلى عاصفة من النار والدم. ثم تخلق عن الحرب إدارة للدولة سحبت الصراعات السياسية القديمة. مثالها البارز التعامل مع الجنوب بواسطة الفريق المنهزم في 1986، الشريك في نصر 1994، وفي ما بعد تراكمت أسباب لأزمة تعقدت واشتدت.

أولاً: رأى البعض في الجنوب ساحة مفتوحة، فاستولوا على أراض شاسعة "زراعية وعقارية"، ووضعوا أيديهم على الساحات والمباني العامة والأراضي الفضاء.

ثانياً: جرى الاستيلاء على رأس المال العام بخصخصة الشركات والمؤسسات وتحويل ملكيتها إلى أشخاص وعائلات بثمن بخس أو بدون ثمن. ترتب على ذلك تسريح عشرات الآلاف من العمال من وظائفهم. زاد على ذلك أن ضعف الاستثمارات فاقم من حجم البطالة وتأثيرها على الأسرة اليمنية.

ثالثاً: وبفعل التعامل مع الجنوب بواسطة فريق يحمل ثأراً، جرى إقصاء آلاف الكوادر من مفاصل الجهاز الإداري والعسكري.

رابعاً.. وخامساً.. وسادساً..

وقد أخذ مسلسل النهب أشكالاً عدة، فأنشئت شركات عقارية وزراعية وهمية تملك من خلالها أفراد وعائلات آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية والعقارية، وقام آخرون باستملاك بوضع اليد، حتى إن صحيفة "الثورة" اتهمت في إحدى افتتاحياتها قائداً عسكرياً سابقاً انضم إلى التشاور الوطني، بالاستيلاء على أراضي المعسكرات، وعلى عقارات ومبانٍ أخرى في عدن والجنوب.

وهكذا نشأ ما يُسمى بالمشكلة الجنوبية. أضيف إلى ذلك أن فصيلاً سياسياً ساهم في انتصار 1994، واعتقد في حقه نصيب من السلطة والثروة. وأغلب الظن أنه لم يشارك في الحرب إلا باتفاق غير مكتوب بأن ينال حصته من الغنائم.

فمثلما قامت الوحدة على التقاسم، كذلك قامت الحرب، بل بدأ الاقتسام أثناء الأزمة السابقة عليها، ولا أقصد الأزمة في ذروتها بعد اعتكاف نائب الرئيس علي البيض في عدن، وإنما في مجراها السابق، فكانت تحالفات ما قبل انتخابات 1993 هي التعبير الظاهر عنها. ولعلي أقول إنها تحالفات قامت على مؤامرات الأطراف ضد بعضها، لا على احترام قواعد اللعبة الديمقراطية، ولذلك تقبل الحزب الاشتراكي الهزيمة عندما قال الأمين العام نائب الرئيس بأن ما يقبل القسمة على اثنين يقبلها على ثلاثة، وقد تجوز على أكثر. ثم إنه لم يتحمل من بعد فرجع ورفض الأغلبية العددية، قاصداً بذاك أنه يمثل الشطر الجنوبي السابق، بينما يمثل المؤتمر والإصلاح ما كان يشار إليه بالشطر الشمالي.

كان واضحاً إذن أن الوحدة لم تشكل قاعدة الشرعية للنظام الجديد، ولا المنظومة التشريعية أصبحت كذلك. ولقد سارت الأمور بعد الحرب ثم خروج الإصلاح في اتجاه عدم قبول القسمة على أكثر من واحد.

الآن، هناك أزمة عاصفة ببعض أطرافها القوى التي تناحرت سياسياً وعسكرياً بعد الوحدة، وبعضها قوى جديدة تخلقت ونمت في وهج هذا الصراع. والمخيف فيها أن أكثرها قوى خفية في كياناتها وفي أهدافها ومطالبها.. ذلك يجعل الصراع مآلات واحتمالات غير منظورة.. ومن الجدية القول بأن الفوضى والصومله هي احتمال وارد إذا لم نستيقظ الآن وفي اللحظات الأخيرة.

أقول قبل أن أستخلص..

لقد كان خطأ كبيراً التعامل مع المحافظات الجنوبية بواسطة طرف واحد يحمل إرث صراع قديم، وكنت كتبت قبل سنوات موضوعاً بعنوان "في ضرورة بقاء الحزب الاشتراكي"، أوضحت فيه أن إضعاف الحزب بوسائل قسرية سوف يخلق فراغاً تملأه قوى أخرى. وكان بقاء الحزب في حياة سياسية طبيعية سيساعده على الاحتفاظ بقيادات وكوادر غادرته إلى مواقع باتت تدعو إلى الانفصال.

وكان خطأ اللعب على التناقضات داخل الأحزاب، ورعاية كيانات جديدة تبدأ مستأنسة، ثم تتوحش، مثالها البارز جماعة الحوثي. ومع هذه الجماعة ما يزال السر يكتنف غفلة أجهزة الدولة حتى أمست قوة تنظيمية وعسكرية أرهقت الدولة وجيشها.

والخطأ الأكبر الركون على قوة الجيش وإقحامه في حروب كان يمكن تداركها من وقت مبكر.

الآن ليس ثمة من سبيل غير المعالجات السياسية لجميع المشاكل.

ومن الباعث للسرور أن الرئيس علي عبدالله صالح بات مقتنعاً بالحوار مع كافة القوى المختلفة معه في الداخل والخارج.

غير أني أعتقد أن البعض سيتأخر الآن عن الاستجابة للدعوة، وقد يرى أنه غدا في وضع أفضل من زمن سابق كان مستعداً وأغلقت في وجهه الأبواب.

لكن لا بأس. إن الحوار بين أكثر الأطراف سيضع المتخلفين في دائرة صغيرة محصورة، بشرط أن يتأكد أنه حوار جدي لا يستهدف فيه الأطراف بعضها لنيل فسحة من الوقت تعيد فيه ترتيب أوراقها وتنظيم قواها استعداداً لجولة قادمة من الصراع.

وأظن أن على السلطة أن تبادر إلى توفير أجواء الثقة بمجموعة من التدابير والإجراءات، وأولها وقف الحملات الإعلامية من جانب واحد على القوى السياسية التي لا ترفع السلاح في وجه الدولة، وعدم الانجرار وراء أي استفزاز من أي طرف كان.

والشيء الثاني الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذين تقول عنهم المعارضة معتقلي النضال السلمي.

والثالث إلغاء الإجراءات التي اتخذت ضد البعض كسجن جوازات السفر أو الامتناع عن استبدالها أو تجديدها أو غير ذلك.

أما الرابع فهو الإفراج عن الصحف المحجوبة بقرارات إدارية.

والخامس -الإعلان عن أن كل المشاريع والأفكار والتصورات التي تبنتها الأحزاب والتكتلات قابلة للحوار بما في ذلك أي أفكار أو تصورات جديدة، والتعهد بالالتزام والتنفيذ لكل ما سيتمخض عنه الحوار.

على الأطراف الأخرى بعد ذلك وليس قبله، تأكيد أجواء الثقة بمجموعة من الخطوات، أهمها:

- تأكيد التمسك بالوحدة اليمنية مع بقاء حق من يعتقد بضرورة إصلاح مسار الوحدة بما فيه رأي.
- التمسك بالنظام الجمهوري دون إسقاط شرعية مناقشة شكل النظام السياسي ومضمونه الاجتماعي والاقتصادي.
- ترشيد الخطاب السياسي والإعلامي المعارض وإعطاؤه طابعاً موضوعياً يبتعد عن الإسفاف والاستفزاز والتحريض على أعمال العنف.
- التعهد بالالتزام بنتائج الحوار.

يلي ذلك التشاور حول الإجراءات والترتيبات اللازمة للبدء في الحوار وتحديد سقفه الزمني. وعلى أن يكون الهدف الثاني التأسيس لشرعية دستورية وقانونية جديدة تضمن الحفاظ على الكيان اليمني الواحد والمستقر والناهض. وعلى أن يكون واضحاً ومحل قناعة لدى السلطة أن بقاء الوحدة والنظام الجمهوري لا يعني بالضرورة استمرار رموز السلطة بأسمائهم وممارساتهم وت..... وبالمقابل أن يقلع أي طرف في المعارضة عن خيار ذهاب السلطة الحالية أو خراب الوطن.

وقد أضيف إلى ذلك أن نتائج الحوار لن تكون ذات قيمة دون التزام قوى المعارضة بنبذ الضعف، والتزام السلطة بإخراج القوات المسلحة من اللعبة السياسية.

وتلك في رأيي تصورات لا تتبنى موقف أحد الأطراف، ولا تنحاز لرؤية أي منها. ويبقى الأمر من قبل ومن بعد في أيدي المشتبكين مع الأحداث والفاعلين فيها. ثم إن على ضمائرهم ورقابهم حبال الوطن معلقة، فإما أن يذهب نضال الشعب الطويل قبض الريح بسببها، وإما أن ينجو ويستقر وينهض من جديد.

* كتبت هذا المقال قبل شهور. ثم رأيت أنه قد يستفز ويُغضب، فلم أدفعه إلى النشر. ولما تطاول الخصام بين السلطة والمعارضة، قررت أن أطلقه من قيده، وأنشره دون تعديل أو إضافة رغم ما استجد.

تتممة الخيواني...

الحرب العالمية على الإرهاب. وقد حكم على الكاتب حسين زيد بن يحيى بالسجن 10 سنوات، ولكن المتهم بالإرهاب جمال البنا الذي وضعت الولايات المتحدة مبلغ 5 ملايين دولار للقبض عليه حكم عليه بـ5 سنوات، مما يؤكد أن السلطة اليمنية تعتبر الصحافيين أخطر من الإرهابيين، لهذا وقبل يوم 2 مايو آنا واثق أنكم ستسألون وستعملون على الحيلولة دون وقوع مجزرة جديدة، ستخاطبون صالح مباشرة.

– إن ما يحدث في اليمن مختلف عما نقله الصحفي الأمريكي توماس فريدمان، الذي حل ضيفا على السلطة اليمنية، ولم ينزل إلى الشارع أو يلتق صحفيين من اتجاهات مختلفة، كما أن معالجة الأوضاع في اليمن لا يتم بتكريم المسؤول عن الاختطاف والقمع كما فعلت الإدارة الفرنسية عندما كرمت وكيل جهاز الأمن القومي ابن شقيق الرئيس، بوسام الفارس، وهنا أود أن أحيي الصحفية والمدونة الأمريكية جين نوفاك التي مازالت تواصل تبنيها للقضايا اليمنية، بفهم وإدراك لطبيعة النظام في اليمن، وإنني بقدر ما تعلمت من السيدة جين نوفاك التي قادت حملة مناصرة مهمة في قضيتي على مدى السنوات الماضية بالتعاون مع الزميل والناشط الحقوقي ناصر ودادي من الكونجرس الإسلامي الأمريكي وكل المنظمات الصحفية والحقوقية الدولية والمحلية، وأود هنا أن أقول للسيدة جين نوفاك لقد جعلتني أرى العالم بعيون أفضل،

عيون الإنسانية والإنصاف والعدالة. وبوسعكم سيداتي سادتي أن تجعلوا الصحفيين اليمنيين يشعرون هذا الشعور لمناصرتكم لقضايا التعبير بالضغط على السلطات اليمنية لوقف اضطهاد الصحافة وقمع الصحفيين.

– إن الصحافة في اليمن هي العضو الحي، الذي مازال يؤدي وظيفته، ويواجه بالكلمة آلة القمع الرسمية، ويفضح الفساد والإرهاب، والصحافة اليمنية اليوم في خطر، وأعتقد أنكم بدعمكم لحرية الإعلام، ستوجهون رسالة قوية للصحفيين والصحافة اليمنية، والحالمين بالتغيير، والمناهضين للفساد، مفادها أنكم لستم وحدكم، وهناك من يقف إلى جواركم ويدعمكم ويرفض ما تتعرضون له، وأن الديمقراطية يجب أن تكافأ، كما أن الاستبداد يجب أن يعاقب.. إن دعم الصحافة وحرية التعبير هو الخطوة الصحيحة في مكافحة الإرهاب.

– أعرف أن ما قلته هنا لا يسر السلطة اليمنية، وسيعتبره البعض مجازفة، لكن كان لابد أن يقوله لكم أحد ما، وأنا سعيد أني ذلك الشخص.. كتبت بعد الخروج من السجن مقالا بعنوان "سنواصل"، واليوم أشعر أن لسان حال الصحفيين في اليمن يؤكد هذا وأمامكم أكرر.. سنواصل، شكرا لكم.

● كلمة الزميل عبد الكريم الخيواني في مؤتمر آسلو

تفاقم

في إدارة أمن المحافظة قوله إن قوات الأمن وأفراد القوات العسكرية المتمركزة في محيط المدينة اضطروا لإطلاق الرصاص بعد أن قام مجهولون بإطلاق الرصاص نحوهم من أزقة وشوارع المدينة.

وأضاف المصدر لـ"النداء" أن أصحاب المنازل قالوا للقيادي الأمني إن دور أجهزة الأمن ضبط من وصفهم بالمجهولين، لا أن تمارس ذات السلوك.

وأوضح القيادي الأمني أن أفراد الأمن الذين يخضعون لسلطة إدارة أمن المحافظة، لن يشاركوا في أي تبادل إطلاق النار مجدداً، لافتاً إلى وجود العديد من الكيانات الأمنية والعسكرية في الضالع لا تخضع لسلطتهم.

وتنتشر في الضالع العديد من القوات تابعة للقوات العسكرية وللأمن المركزي وجهازي الأمن القومي والسياسي والحرس الجمهوري والقوات الخاصة وشرطة النجدة.

وعلمت "النداء" من مصادر محلية أن الاشتباكات التي دارت مساء أيام الخميس والجمعة والسبت، استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة. وقالت إن مواقع عسكرية استخدمت مضاد الطيران 23 والدوشكا 12.7، فضلاً عن الكلاشينكوف.

وأضافت أن الرصاص أطلقت من العديد من المواقع العسكرية المحيطة بمدينة الضالع، ومنها موقع العرشي ودار الحيد وذي نئب، وموقع عينية، فضلاً عن نقطة عسكرية تابعة لشرطة النجدة بجوار محطة الهدد، في حين شاركت عناصر أمنية بإطلاق الرصاص من مبنى قيادة أمن الضالع، وأخرى من على سطح مبنى الإدارة المحلية وسطح البنك الأهلي.

وقالت إن من بين المنازل التي تضررت منزل فضل غالب شعفل الذي طالت الرصاص غرفتي نومه ونوم ابنه أحمد، ومنزلي فهد فضل الزعلي ومحمد علي خفيصة، ما أدى إلى إصابة زوجة ابنه في ذراعها اليمنى، وكذلك منزل محمد العوامي المعروف بـ"السكروم".

إلى ذلك، أصيب 4 جنود من قوات الأمن العام في مدينة الضالع، إصابة أحدهم خطيرة، عصر أمس الأحد، في إطلاق نار داخل معسكرهم.

وقال شهود عيان إنهم رأوا 4 جنود جرحى نقلوا إلى مستشفى التضامن. ونقل "نيوزيمن" عن مدير أمن مدينة الضالع قوله: إن أحد الجنود يعاني من حالة نفسية، قام بإطلاق النار على 3 من زملائه داخل بدروم إدارة الأمن، مما أدى إلى إصابتهم، مشيرا إلى نقلهم إلى مستشفيات عدن والضالع لخطورة إصابتهم.

عام مع...

العدل الدكتور غازي الأغبري والنائب العام لتصحيح ما أقدم عليه القاضي من حكم معجل.

وانتقد استخدام مواد في قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية بهذا الشأن، لا تتضمن قضايا النشر والكتابة، وهو ما حدث سابقا مع الصحفي عبدالكريم الخيواني، والكاتب معاذ الأشهبي، ما يؤكد –بحسب المرصد– عدم دستورية هذه المحاكم والإجراءات التي تقوم بها، والأحكام الصادرة عنها.

ودعا الاتحاد الدولي للصحفيين نقابة الصحفيين اليمنيين إلى وضع إستراتيجية مفصلة حول كيفية التعامل مع الحكومة من أجل إيجاد حل للمخاوف جراء غياب سلامة وأمن الصحفيين.

واعرب في رسالة إلى نقابة الصحفيين اليمنيين عن حزنه لعدم تصرف الاتحاد كما يجب خلال الفترة الماضية. وقال: إن الاتحاد يعلم أن البيانات الصحفية الأخيرة لم تحل مشكلة استهداف الصحفيين من قبل الحكومة، فلا يزال العديد من الصحفيين يمكثون في السجون وعدد آخر يلاقون المضايقات وآخرون مختفون".

ويسعى صحفيون لإصدار أمر من رئيس محكمة الاستئناف المخول قانونا بالإفراج عن الزميل اللسواس لحين البت في القضية من قبل محكمة الاستئناف.

وقدم الزميل حسين اللسواس للمحكمة في جلسة سابقة دفعا رئيسيا و7 دفوع ملحقة بوثائق ومستندات تؤكد صحة كل ما نشرته الصحيفة من مواضيع ومقالات ناقدة لأداء محافظ البيضاء وعدد من المسؤولين في المحافظة.

واتهمت نيابة الصحافة والمطبوعات اللسواس بالمس بالثوابت الوطنية، والثورة والجمهورية، على خلفية نشر مادة صحفية في صحيفة "التجديد"، بعنوان "جمهورية البيضاء المتحدة"، ومادة تنتقد إدارة محافظ البيضاء للمحافظة.

من ناحية أخرى، أجلت محكمة الصحافة النطق بالحكم في القضية المرفوعة ضد رئيس تحرير "النداء" و5 من محرريها وكتابها النطق إلى منتصف الشهر الجاري.

وتتهم النيابة رئيس التحرير سامي غالب وعبدالعزيز المجيدي وفؤاد مسعد وشفيع العبد والكاتب ميفع عبدالرحمن بنشر أخبار وتقارير ومقالات تثير النعرات المناطقية وتمس بالوحدة الوطنية، والتحريض على العنف المسلح.

وفاة الهام

ميلاد أو بطاقة عائلية أو شخصية أو انتخابية وإن أقرب وحدة صحية ومدرسة للقرية تبعد على مسافة 6 كيلومترات. كما أن الأمية والأمراض متفشية في القرية بشكل كبير.

مصادر من المنطقة قالت إن الرواية التي نشرت أن إلهام توفيت في المستشفى غير صحيحة. وأشارت المصادر إلى أن زوج إلهام يوم وفاتها أخذها إلى شيخ ليقرأ عليها القرآن بزعم طرد الجن من جسدها. وزادت أن الشيخ ظل يقرأ القرآن عليها وهي تنزف إلى أن توفيت، عندها أخذها زوجها جثة وحملها إلى المستشفى.

حادثة وفاة إلهام التي لازالت جثتها في ثلاجة مستشفى حجة أثارت الرعب في المنطقة. وذكر منتدى الشقائق أنه خلال زيارته أفادهم أحد بأنه قام بفسخ خطوبة ابنته وهي في سن إلهام، وأن الكثير من فتيات القرية فسخن خطوبتهن.

...والسعودي يستقبل فتاة أخرى أصيبت بنزيف حاد بسبب عنف جنسي

ليلة وفاة إلهام كان المستشفى السعودي بحجة يستقبل ضحية أخرى لزواج القاصرات. ففي الساعة الـ12 من منتصف ليلة 4 أبريل المنصرم، أسعفت الطفلة "ف.أ" إلى المستشفى نتيجة نزيف حاد في المهبل.

"ف.أ" (12 عاماً) من مديرية مبين بمحافظة حجة، وفق بيانات المستشفى، عند زواجها قبل عام اشترطت أسرتها على الزوج عدم الدخول عليها إلا بعد البلوغ وتكون صالحة للوطء.

في لحظة ضعف حسب بيان منتدى الشقائق لم يلتزم الزوج بما اشترطت عليه أسرة "ف"، فدخل على زوجته، ما أدى إلى تمزق مهبلها وإصابتها بنزيف حاد.

برر الزوج للمستشفى سبب النزيف وقال: النزيف نتيجة وقوعها على حجر. لم يصمد مبرره طويلاً فقد داهمه تقرير المستشفى الذي أعاد سبب النزيف لعنف جنسي.

وأشار الفحص الطبي الذي أجري للطفلة كما جاء في بيان منتدى الشقائق، إلى أن سبب النزيف نتيجة ممارسة جنسية عنيفة وهي لا تتحمل.

منتدى الشقائق الذي قال إنه لا يزال يتابع تفاصيل الحادثة، لم يعد يعرف عن مصير "ف.أ" شيئاً بعد أن قام أهلها بأخذها من المستشفى.

طفلة تهرب من زوجها نتيجة تعرضها للإساءة والمعاملة الشديدة

لم يكن مصير الطفلة "ح" مشابهاً لمصير إلهام التي راحت ضحية الزواج المبكر، وتوفيت بعد 3 أيام من زواجها نتيجة الممارسة الجنسية، إذ حاولت الهرب من زوجها وظلت مشردة لـ3 أيام في العاصمة.

وحسب بلاغ لمنتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، فإنه وفق بلاغ تلقاه أنه تم القبض على طفله عمرها 15 سنة في حديقة الثورة بمنطقة الجراف بأمانة العاصمة، في 25 أبريل الماضي، بعد 3 أيام من التشرد في الشوارع، من قبل قسم منطقة الثورة.

وقال منتدى الشقائق إن الطفلة "ح" من منطقة ضلاع همدان، هي إحدى ضحايا الزواج المبكر، إذ تم تزويجها وهي في سن 13 عاما على أحد أقربائها.

وأضاف أن هروب "ح" من زوجها جراء تعرضها للإساءة والمعاملة الشديدة.

وذكر المنتدى أنه وعند تواصله مع قسم منطقة الثورة أكد واقعة القبض التي تمت في الساعة الـ8 مساء يوم الأحد 25 أبريل الماضي، وأن القسم قام بالتواصل مع عائلتها وسلموا الطفلة لعمها.

وحسب مصادر لـ"النداء" فإن الطفلة "ح" هربت بسبب تعرضها لعنف جنسي متعدد المصادر، ومحاولة استغلالها.

فريق من وحدة الرصد والمساندة في منظمة سياج توصل في التحقيق الذي نفذه، إلى أن "ح" ضحية الزواج القسري، مهددة بالتصفية الجسدية بسبب اتهامها لأحد الأشخاص باستغلالها جنسياً.

وأشارت وحدة الرصد إلى أنه وخلال التقائها بمسؤولين في وزارة الداخلية والتواصل مع أمن العاصمة ومنطقة الثورة الأمنية، تبين أنه تم تسليم "ح" لعمها بناء على توجيهات مدير أمن العاصمة، في حين تتحفظ الشرطة على زوجها، وهو في الثلاثينيات من عمره، مع شخص آخر، للتحقيق معهما بخصوص تهم وجهتها لهما الضحية.

وقال فريق سياج إن المسؤولين الذين التقاهم أكدوا أن "ح" تعاني من مشكلات نفسية جراء معاملة الزوج والهروب والتشرد، وأنها ذات بنية جسمية صغيرة.

توضيح

الأستاذ القدير سامي غالب –رئيس صحيفة "النداء" المحترم

بعد التحية:

الموضوع: طلب نفي والرد والاعتراض على ما تناوله المحرر الأستاذ أشرف الريفي عبر صحيفتكم الصادرة بتاريخ 12 جمادى الأولى لسنة 1431، الموافق 2010/4/26 العدد 234.

في البداية نهديكم أطيب التحايا ونود الإحاطة بأن صحيفتكم الغراء تناولت تصريحاً عن هموم القضاء في المحكمة التجارية بالأمانة، وبذلك أنفي وأعترض على العبارة التي تناولها المقال ولم تكن صادرة عنا "وحسب القدسي أنه منذ عمله في المحكمة في العام 2004 لم يلمس أي تدخلات في القضاء إلا ما ندر، وعندما عرضنا عليه قضية شركة يمن سبيس مع المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون أكد تدخل وزير الإعلام حسن اللوزي رغم وجود أكثر من 20 قراراً لصالح الشركة، مشيراً إلى أن المحكمة العليا تنظر في القضية، متحدثاً عن تغييرات في القانون تم استغلالها في هذه القضية، مقراً بأن الديلمي تعرض للإجحاف".

وعليه يكون منكم نشر هذا النفي والاعتراض على تلك الفقرة سالفة الذكر عبر صحيفتكم حسب قانون الصحافة والمطبوعات، مع تحميل الصحيفة المسؤولية الجنائية والمدنية في حال عدم قبول طلب النفي والرد والاعتراض.

وتقبلوا خالص التحية

مقدم النفي والرد والاعتراض
القاضي محمد عبدالله القدسي
المحكمة التجارية الابتدائية بالأمانة

.. وتعقيب من المحرر

تصويب الأخطاء هو الوسيلة الأمضى لتبجيل القضاء

وزير الإعلام تدخل في أعمال القضاء مستقوياً بحصانته الوظيفية، ومستثمر أعزل يدفع باهظاً ثمن "المصلحة العامة" المزعومة

بعد يومين من نشر "النداء" تحقيقاً عن واقع القضاء التجاري في اليمن في العدد 234 الصادر بتاريخ 26 أبريل 2010، تلقت الصحيفة رسالة من فضيلة القاضي محمد عبدالله القدسي مدير الشؤون القضائية في المحكمة التجارية بأمانة العاصمة، ينفي فيها صحة ما نسب إليه بشأن القضية المنظورة الآن في الدائرة المختصة في المحكمة العليا، والمتعلقة بالنزاع الممتد منذ 2005 بين شركة يمن سبيس والمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، وعلى وجه التحديد، ينفي القاضي العبارات المنسوبة إليه بشأن تدخل وزير الإعلام حسن اللوزي مستفيداً من موقعه في الحكومة في مسار التقاضي.

ومع وافر الاحترام للقاضي القدسي تود "النداء" أن توضح الآتي:

القاضي محمد القدسي أكد في تصريحاته للمحرر أنه لم يلمس أي تدخلات في أعمال القضاء في المحكمة إلا ما ندر.

ولما كان مُعد التحقيق الزميل أشرف الريفي يعد أيضاً تقريراً عن مسار التقاضي في قضية يمن سبيس والمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، معتمداً على ملف متخم ببراهين تقطع بوجود تدخلات في القضية لصالح المؤسسة العامة، وضداً على شركة يمن سبيس والأجهزة القضائية المختصة، فقد وجه للقاضي أسئلة بهذا الشأن اضطر معها إلى الإقرار بوجود تدخلات، مسبباً إياها بوجود ثغرات في القانون يتم استغلالها، ومشيراً إلى أن المحكمة العليا تنظر في القضية حالياً.

وبصرف النظر عن أي لبس في ما قصده فضيلة القاضي أو مترتبات على التحقيق المنشور في "النداء"، فالثابت أن وزير الإعلام تدخل مراراً في مسار القضية مسبباً صداعاً للمعنيين في المحكمة التجارية وغير المعنيين في مجلس القضاء الأعلى ومكتب النائب العام ووزير العدل. فهو مستفيداً من حصانته كشاغل لوظيفة تنفيذية عليا وموقعه الحكومي الذي يخوله الإشراف على نشاط المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، وغيرها من المؤسسات الإعلامية العامة، تدخل لإعاقة تنفيذ الحكم القضائي الابتدائي المؤيد من الاستئناف، وحرض مرؤوسيه على الامتناع عن تنفيذ الحكم القضائي. وقد أدى ذلك إلى استجواب هؤلاء المرؤوسين من قبل نيابة شمال العاصمة، وفي المقدمة الزميل عبداله الزلب مدير عام المؤسسة، الذي كان أبدى استعداده لتنفيذ حكم المحكمة، لكنه أكد أنه تلقى توجيهات من الوزير بالامتناع عن تنفيذ الحكم.

ويزخر ملف القضية برسائل وجهها الوزير إلى زميله في الحكومة وزير العدل، وإلى النائب العام، وإلى رئيس مجلس القضاء الأعلى فضيلة القاضي عصام السماوي، علاوة على رسائله إلى رئيس المحكمة التجارية (الحالي) فضيلة القاضي نبيل النقيب. وجل هذه الرسائل تحمل في طياتها لغة تهويل ونبرة وعيد من مغبة إعمال الحكم القضائي الذي يقر الحق لشركة يمن سبيس في استغلال المساحة الإعلانية المقرة لها طبق عقد صحيح مبرم بين الشركة والمؤسسة العامة في 2004، وهو العقد الذي تم فسخه بطريقة كيدية في 2005، وذلك بقرار من المدير السابق للمؤسسة أحمد طاهر الشيعاني.

الوزير في تدخلاته تذرع بالمصلحة الوطنية، مستنكراً أن تمضي قدماً إجراءات القضاء والتنفيذ لصالح القطاع الخاص ضد الدولة. وانطلاقاً من هذا المبدأ الشمولي الذي يدفع القطاع الخاص خارج الحماية القانونية، استطاع الوزير، من أسف، أن ينتزع توجيهات من جهات عليا داخل الجسم القضائي لصالح الوزارة، وبينها توجيه من رئيس مجلس القضاء الأعلى صادر إلى رئيس المحكمة التجارية بالعاصمة، يطلب وقف تنفيذ الحكم القضائي ومراعاة أن الدولة طرف في القضية.

"النداء" تأمل أن تأخذ العدالة مجراها، وأن تضع المحكمة العليا حداً لأية شبهات بشأن إهدار الضمانات الدستورية والقانونية في قضية منظورة أمامها لمجرد أن الطرف الحكومي في الخصومة يزعم تمثيله المصلحة العليا، مستقوياً بذلك على الغير.

والدرس المستفاد من التحقيق المنشور في العدد الماضي من "النداء"، هو أن القضاء اليمني في إجراءاته، يعتمد، حسبما تبين لـ"النداء"، اجتهادات تتناهض مع الدستور والعدالة، بينها منح أفضلية لخصم على حساب آخر لمجرد أن الأول حكومي والآخر خاص.

وتجدِّد الصحيفة احترامها لقيم العدالة، وإيمانها بأن قضاءً حراً ومستقلاً هو ضمانة أكيدة لحقوق المواطنين. راجية ألا يُستخدم ما نشرته في عددها السابق، أو في هذا العدد، ذريعة للتنكيل بقاض مشهود له بالنزاهة، أو بصحيفة تتوخى، في ما تنشر، المصلحة العامة، تماماً كما يفعل السادة الوزراء!

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

تحولات الجنوب 1-2

بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والأمنية، تواجه اليمن تحدياً أكبر: البقاء كدولة موحدة.

هذا الشهر، سيحتفل البلد بمرور عقدين على توحيد شطريه الشمالي والجنوبي.

لكن اليمن هذه المرة ستبلغ الذكرى الـ20 وقد أصبحت مطالب العودة إلى ما قبل الوحدة أكثر هيمنة على المحافظات الجنوبية والشرقية. فتداعيات الاضطرابات التي تشهدها تلك المحافظات تتشكل في الميدان على نحو سيئ، وهناك تصعيد متبادل بين السلطة وقوى الحراك الجنوبي، يسيطر على تعامل الطرفين مع الأزمة المتفاقمة.

تحتاج البلاد الآن بشكل ملح لمراجعة طريقتها في التعامل مع مشاكلها المتنامية بمسؤولية. لا وقت لمقامرات جديدة في السياسة. فهناك أزمات معقدة ومتشابكة تتزايد بصورة متنامية، وقد أصبحت المخاطر المترتبة عن أي اهتراءات تهدد الداخل والخارج. يتعين على النخبة السياسية في هذا البلد بكل أطيافها التصرف بما توجبه مسؤليتها الأخلاقية والوطنية،أيا تكون الكلفة. فالانهيار لا يعني شيئا سوى أن الجميع سيصبح في بؤرة الهلاك.

بهدف التنبيه تحاول "النداء" من خلال هذا الملف الذي ينشر في حلقتين تقديم قراءة للتحولات التي طرأت على حركة الاحتجاجات، ومآلاتها المتوقعة، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل الأزمة المهددة للبلد برمته.

الاثنين 19 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 3 مايو 2010 العدد (235)
Mon. 19/5/1431 - 3 May 2010

النداء

5

▪ أعد الملف: عبدالعزيز المجيدي
aziz.press7@gmail.com

بعد ثلاثة اعوام من الاحتجاجات اصبح الطالب الجامعي" فارسا للجنوب" وصارت المرأة عنصرا نشطا في الحراك

لماذا تحتضر الثقة بالخيارات السلمية؟

أصبح "فارس" وهو اسم مستعار لناشط في الحراك الجنوبي، شديد الاهتمام بشيء واحد: الدعوة "لاستقلال الجنوب". إنه يفعل ذلك بصورة دائمة عندما تتاح له الفرصة. وأفضل طريقة للتعبير عن ذلك: الانخراط في أنشطة احتجاجية للحراك.

لكن القبضة الأمنية المشددة على عدن، حيث يقيم "فارس الجنوب"، وهو الاسم المحبب إلى قلبه، تخنق أية فرصة لإقامة فعالية احتجاجية.

كنت في عدن نهاية فبراير الماضي. كانت المدنية هادئة والناس يواصلون حياتهم على نحو اعتيادي، لكن هذه الصورة لا تبدو أمينة للحكم على الأوضاع هناك.

كنت أجادل: ثمة شيء خفي يتحضر في هذه المدينة، ربما نشاهده قريباً، فالمناطق والمحافظات المحيطة ليست مستقرة، وهناك احتجاجات لا تتوقف. لقد كانت عدن دائماً ساحة الغليان الأخير في ثورات الجنوب وصراعاته.

حاولت اختبار شعوري الخفي لدى "فارس". لقد أبدى تحفظاً شديداً، واكتفى بالقول: ستترك الأيام تجيب على ذلك.

عندما انطلقت شرارة الاحتجاجات في مارس 2007 في المحافظات المحيطة بعدن، كانت العاصمة الجنوبية سابقاً هي الساحة التالية للاحتجاجات.

وقد اختارتها جمعيات المتقاعدين العسكريين آنئذ برمزيتها السياسية لاحتضان أول فعالية موحدة للجمعيات، وحددت بعناية تاريخ 2007/7/7، ليكون نقطة تحول في مسيرة الحراك ومطالبه، مثلما كان ذات التاريخ في حرب 94 بداية لمتاعبهم القاسية.

نهاية أكتوبر 2007 لم يكن هذا الشاب قد أصبح "فارساً للجنوب". كان طالباً جامعياً في سنته الدراسية الأخيرة، وينظر للمستقبل بتشاؤم.

وقتها يتحدث إليَّ مع 2 من زملائه، أكبرهم لا يتجاوز الـ25 عاماً، وقد تم اختيارهم تحديدا بهذا العمر كعينة لمادة صحفية حاولت الاقتراب من دخائل "جيل الوحدة". كان الثلاثة مستائين بشدة من سوء الأوضاع والممارسات التي عايشوها كجيل وعى نفسه في زمن الوحدة.

حينها كانوا يرقبون التحولات عن كثب، حيث تشتعل الاحتجاجات المطالبة باستعادة دولة الجنوب، لكنهم لا يبدون حماساً للانخراط فيها.

ربما كانت مسألة وقت فحسب. بحثت عنهم مؤخرا،بغرض الاستماع إليهم كمحاولة لفهم مقدار التحول الذي ربما يكون قد طرأ على الشباب هناك. عثرت على احدهم، وفشلت في العثور على البقية.

لقد كان "فارس" خامة إحباط جاهزة التقطتها دعوات الحراك كما آخرين غيره أصبحوا ينشطون بحماس كبير في حركة الاحتجاجات.

هذه المرة بدا فارس مهتماً بالشأن السياسي على نحو كبير. شاهد الشاب مقابلة رئيس الجمهورية مع "العربية" مؤخرا، وسرد لي كيف أن الرئيس رد بكل بساطة على سؤال القناة بشأن مكافحة الفساد في اليمن بهذه الطريقة "دول العالم تحارب الفاسدين الصغار، أما الكبار فلا".

علق قائلاً: كيف يمكن أن يحل(الرئيس) القضايا وهو يقول مثل هذا الكلام؟

لقد تغيرت اهتمامات "فارس" على نحو جذري، فأصبح متابعاً للشأن السياسي، ويتحدث بلباقة عن خيارات الحراك "السلمية".

ورغم أنه واجه بعض المتاعب، حيث جرى اعتقاله وآخرين جراء أنشطته مع اتحاد شباب الجنوب، إلا أنه يقول "أنا سعيد جداً بالعمل الذي أقوم به، لأنه عمل وطني، والتحقت به بسبب الظلم الذي وقع علينا من تعسف ونهب وتحويل الجنوب إلى فيد".

لاشك أن "جنوبيين" كثراً لا علاقة لهم بأنشطة الحراك، لكن المؤكد هو أن الدعوة تنجح يومياً في استقطاب أنصار جدد. وقد لا تكون الفصائل بتلك الكفاءة التنظيمية، لكن استمرار نفس السياسات من قبل السلطة يدفع إليها بالمزيد من الأنصار. هذا ما يحدث على الارض، حيث يتوجب قراءة المسألة بعيدا عن عواطف الاصطفاف مع اوضد.

في تطور لافت أصبحت بعض المسيرات الاحتجاجية، لا تخلو من مشاركة النساء. وقد انخرطت مئات النسوة في حركة الإحتجاجات، ولم تعد ساحة الساخطين في الجنوب حكراً على الرجال فقط.

خلال الأشهر الماضية خرجت، تظاهرات نسائية في عدن ولحج ومؤخرا في المهرة . أحيانا كن ينتقلن من محافظة إلى أخرى للمشاركة في بعض المسيرات كما تقول، مصادر محلية .

العام الفائت، اعتقلت السلطات الناشطة زهرة صالح، إلى جانب امرأة أخرى تدعى ضياء العامري. وقد احتجزتهما الأجهزة الأمنية في عدن في سجن البحث الجنائي، بمعسكر طارق، لمدة 4 أيام، قبل أن تعود للإفراج عنهما.

وفي 30 نوفمبر الماضي، اعتقلت شرطة المعلا الناشطة الاشتراكية انتصار خميس، وامرأة أخرى تدعى صباح محمد عبدالله، من أمام مقر الحزب، وعادت للإفراج عنهما بعد 4 ساعات.

فصائل وتباينات تدعو لـ" فك الارتباط"

لقد استمر ضباط الجيش والأمن المتقاعدون في قيادة الفعاليات لأكثر من عام، من خلال جمعيات المتقاعدين، والعاطلين عن العمل، ولاحقاً طورت أدواتها فنزعت نحوالعمل السياسي الجماهيري الواسع وتشكلت كفصائل تنظيمية.

وبينما حافظت على التزامها نسبياً بالأدوات السلمية، فقد جنحت بعض الفصائل نحو العنف لمواجهة ما تقول إنه قمع السلطة.

في أبريل 2009، كانت منطقة حبيل جبر ولحمرين وبعض مديريات لحج، ساحة لأول مواجهات أخذت طابعاً مسلحاً بين قوات الجيش والأمن والمواطنين وناشطين في الحراك. ربماكانت صورة من مستقبل الصراع سقطت في ماضي 2009.

وبدأ ت إرهاصات ماهو اخطر.

نسبت السلطات إلى فصائل الحراك أعمال عنف واعتداءات على مواطنين من "أبناء الشمال" يعملون في بعض المحافظات الجنوبية، وهو ما نفته مراراً قيادات الحراك. لقد حدثت هجمات بالفعل استهدفت عمالا، وأصحاب محال تجارية أثناء بعض الفعاليات، شاركت فيها عناصر من الحراك. ووقعت حوادث تقطع وقتل استهدفت " شماليين " تعاملت معها السلطات بصورة دعائية ضد الحراك، لكنها لم تضبط ايا من المتورطين في تلك الهجمات . ينفي القيادي في الحراك الجنوبي ناصر الخبجي صلة الحراك بأي من تلك الوقائع واتهم " السلطة بالوقوف وراء أعمال القتل والتقطع " التي استهدفت أبناء الشمال لتحريضهم ضد أبناء الجنوب ". ذلك لا يعني إن عناصر الحراك غير متورطين البتة . ويقول الخبجي " إذا وقعت بعض الأعمال فهي فردية ولا تعبر عن موقف الحراك" لذلك " طالب السلطات بضبط مرتكبيها وحملها مسؤلية " حياة المواطنين، خصوصا أبناء الشمال البسطاء".

والآن يتبادل الطرفان بصورة متزايدة الاتهامات بالتحريض على الكراهية والعنف " والقتل بالبطاقة " بصورة تنم عن تحضيرات ربما تديرها أطراف " قادرة " لإشعال حرب على أساس" شمال وجنوب".

كانت البذرة الأولى للحراك جمعيات المتقاعدين العسكريين وأخرى للعاطلين عن العمل. لقد صاغ الناشطون هناك لافتات لأربع فصائل تمثل جميع مكونات الحراك، وقد فشلت محاولة دمج تبناها الشيخ طارق الفضلي الحليف السابق للرئيس منتصف العام الماضي في كيان موحد كان يطمح لقيادته.

لا تخلو العلاقة بين أطراف الحراك من تباينات وتنافس أحيانا . مثلا : تحتفظ بعض الفصائل بمواقف مناهضة لبعض القيادات الجنوبية الموجودة في الخارج، وبعضها تدعو لاستعادة دولة الجنوب العربي قبل الاستقلال، في حين تدعو أخرى للعودة إلى ما قبل 22 مايو.وهناك امتدادات لبعض فصائل المعارضة المتشددة في الخارج موجودة بصورة نشطة في حركة الاحتجاجات.لكن جميعها على اختلاف طيفها تدعو إلى" فك الارتباط" وتنادي بـ" تحرير الجنوب" وقد انتقلت معظمها لاستخدام وسائل أخرى من العمل الاحتجاجي لم تجربها من قبل.

مع استئناف علي سالم البيض في مايو الماضي نشاطه السياسي منذ نهاية حرب 1994، أطلق الرجل ما يشبه برنامج عمل ميداني لقوى الحراك. فبالإضافة إلى الاعتصامات، توعد بالعصيان المدني، دون أن يستبعد "الكفاح المسلح".

منتصف ديسمبر الماضي، اختبرت بعض فصائل الحراك طريقة العصيان المدني،وكذلك الإضراب وإغلاق المحال والمدارس، وكانت الخطوة مثار انقسام في البداية بين قوى الحراك، قبل أن يتم اختباره عملياً على الأرض في جميع المحافظات. لم يكن التنفيذ مثالياً، فإلى محاولات السلطات الأمنية كسر الإضراب، حاولت بعض الفصائل استخدام العنف في إجبار المواطنين على الالتزام به، كما تقول السلطات.

لقد استمرت حالة الشد والجذب بين السلطات وفصائل الحراك، وأخفقت جميع الأدوات التي استخدمتها السلطة في الحد من نفوذ حركة الاحتجاجات.

قراءات مشوشة

أحياناً كانت تسود فترات هدوء متقطعة يخلد فيها الجميع لما يشبه استراحة محارب. ربما كانت معطيات لاستخلاصات مشوشة عن حقيقة الوضع. فبينما كان يخامر الجميع؛ سلطة ومراقبين، شعور بأن الأوقات الصعبة قد مضت، كانت الاحتجاجات تستيقظ أكثر سخونة من ذي قبل. وقد آلت الأمور إلى سيطرة بعض فصائل الحراك في مناطق جنوبية مختلفة، سيما في الأرياف. حدث ذلك في طور الباحة ومنطقة العسكرية والحبيلين بلحج.

وكلما تزايدت وتيرة الحركة الاحتجاجية كانت السلطة تهرع إلى الحلول الأمنية والعسكرية.

مطلع مارس الفائت، شنت السلطة حملة أمنية وعسكرية على المثلث الأسخن في الجنوب: أبين، الضالع، لحج. قالت السلطة إن الحملة موجهة لاستعادة النظام والقانون وضبط "عناصر التخريب" . وقد نجم عنها مواجهات مع عناصر الحراك سقط فيها العديد من القتلى والجرحى من الجانبين. ونفذت حملة اعتقالات أرسلت بالعشرات إلى السجون.

لقد كانت محاولة لإعادة الهدوء والاستقرار للمحافظات. برغم ذلك فقد استمرت المسيرات بصورة شبه دائمة في الضالع، مقابل هدوء نسبي في أبين ولحج سرعان ماعاد للاشتعال في بعض مديريات المحافظتين. كانت الحملة بنظر البعض تصعيداً ربما ساهم في دفع الأزمة نحو المزيد من التعقيد، وترجيح خيارات العنف.

قبل أسبوعين اكد قائد أحدى الفصائل التي توصف بالاعتدال،على التزام قوى الحراك بالطرق السلمية وأن "النضال السلمي سيستمر، وستنتصر أهدافنا". وكان ناصر الخبجي حينها يتحدث عن استمرار الحصار العسكري المفروض على الضالع، وعن استحداثات وتعزيزات عسكرية للجيش في مناطق الجنوب.

باستمرار التداعيات على هذا النحو، أصبح الخبجي وهو نائب رئيس المجلس الأعلى للحراك السلمي، أقل ثقة بالتزام الجنوبيين "بالنضال السلمي".

"لا نستبعد ظهور قوى سياسية تكون لها خيارات أخرى، ولا نضمن ذلك، لأن المعاناة قاسية ومؤلمة لأبناء الجنوب في ظل صمت شعبي لأبناء الشمال سلطة ومعارضة" قالها الخبجي بأسف وخيبة أمل كبيرة.

مسار خطِر

حتى نهاية 2009 قُتل ما لا يقل عن 60 شخصاً، وجُرح قرابة 500آخرين بحسب إحصائية للمرصد اليمني لحقوق الإنسان . يعتقد أن العشرات من عناصر الشرطة والجيش قتلوا أو جرحوا في صدامات مع المحتجين أو سقطوا في هجمات انتقامية.

طبق تقرير قدمته وزارة الداخلية لمجلس النواب في أبريل الفائت، فقد قتل 18 شخصاً وجرح 120 آخرون خلال الربع الأول من العام الجاري فقط.

لا تمثل إحصائية المرصد سوى الحالات المدونة في سجلاته، ويعتقد أن حالات كثيرة لقتلى وجرحى وقعت منذ بداية الاحتجاجات لم توثقها السجلات الحكومية أو المنظمات الحقوقية.

ليس معروفاً على وجه الدقة عدد ضحايا الجيش والأمن، ويقول تقرير الداخلية إن هناك 10 من عناصر الأمن قتلوا خلال الفترة المذكورة، في حين أصيب 48 آخرون بجروح، والبقية كانوا من المدنيين.

مع تصاعد الاحتجاجات استخدمت الحكومة "القوة المميتة في مواجهة المحتجين الذين التزموا غالباً الطرق السلمية". ويقول تقرير حديث لهيومن رايتس ووتش بخصوص ممارسات المحتجين انهم " "كثيراً ما لجأوا إلى العنف، فأحرقوا السيارات وألقوا الحجارة، وكان هذا عادة رداً على عنف الشرطة".

وإذ واصلت قيادات الحراك اتهام الحكومة بارتكاب "جرائم قتل للمواطنين الجنوبيين وملاحقتهم والزج بالمئات منهم في السجون"، اتهمت الداخلية "العناصر الخارجة عن القانون" بالتسبب بأعمال العنف التي أدت إلى سقوط الضحايا من الأمن والمدنيين.

مع استمرار السجال بين الجانبين توحي التداعيات القادمة من ساحة الاحتجاجات أن الصراع دخل طوراً خطيراً، حيث تجنح عناصر متزايدة من الناشطين نحو العنف، في مواجهة حملات أمنية وعسكرية مكثفة.

بحسب مصادر محلية مستقلة في لحج، فقد المحافظة بصورة متقطعة تنفيذ هجمات ليلية ضد عناصر الشرطة ودوريات الجيش لناشطين ردا على الحملات الأمنية المستمرة ضد عناصر الشرطة. وأحياناً جرت حالات اختطاف لجنود عثر عليهم لاحقا قتلى.

في مارس الفائت نشر موقع "سبتمبر نت" الحكومي ما قال إنه تقرير للسلطة المحلية في محافظات: الضالع ولحج وأبين وحضرموت، اتهم "العناصر الانفصالية التخريبية" بارتكاب "المزيد من جرائم التخريب الفوضوي والاختطافات والقتل بالهوية".

وللمرة الأولى أفصح التقرير عن عمليات اغتيال وقتل طالت ضباطاً وعناصر في الجيش والأمن.

ضمن خطط منسقة اشرفت عليها وزارة الدفاع تم تشكيل اللجان الشعبية " للدفاع عن الوحدة " في عديد محافظات شملت المحافظات الجنوبية، انخرط فيها مناوئون للحراك من حلفاء السلطة،ومواطنون مؤيدون على ما ذكرت اخبار رسمية . اتهمت قوى الحراك السلطة بتوزيع الأسلحة ، على تلك اللجان في حين تقول السلطة ان عناصر اللجان متطوعون " للدفاع عن الوحدة " والوقوف ضد" الانفصاليين.

في جانب آخرهناك ما يزيد عن ألف معتقل موجودون في السجون على ذمة الحراك الجنوبي، ويقول تقرير هيومن رايتس ووتش الذي صدر في ديسمبر الفائت، إن السلطات اعتقلت الآلاف من المحتجين على مدى السنوات الماضية، بينهم أطفال، وأفرجت عن غالبيتهم.

جاء تقرير المنظمة "باسم الوحدة" بعد تنفيذ فريقا متخصصا استقصاء ميداني واسع عن الكيفية التي تعاملت بها الحكومة اليمنية مع احتجاجات الحراك الجنوبي. يقول التقرير إن "قوات الأمن، والأمن المركزي على الأخص، لجأت إلى ارتكاب انتهاكات موسعة لحقت بالجنوب، منها القتل غير القانوني والاحتجاز التعسفي والضرب وقمع حريات التجمع والتعبير واعتقال الصحفيين".

لكن جميع الطرق التي سلكتها السلطات في معاقبة الناشطين لم تفلح في كبح جماح الحراك، والحد من نفوذه، بل قادت غالباً إلى نتائج معاكسة.

في 2009/7/3 وقع الناشط "فارس الجنوب" في قبضة قوة عسكرية في حي المنصورة بعدن، مع عدد من رفاقه كانوا يتحضرون لفعالية مسائية، وقد نقلوا على الفور إلى شرطة المنصورة، وفي اليوم التالي إلى إدارة البحث الجنائي بمعسكر طارق.

" قاموا بضربنا بأعقاب البنادق مثل البهائم ،وبدأوا معانا التحقيق في منتصف الليل، "، يتذكر الشاب ما واجهه أثناء الاعتقال.

يضيف: في البحث الجنائي حطونا في زنازين بدون ماء ولا كهرباء".

من حسن حظ "فارس" أنه لم يبقَ في المعتقل كثيراً، فقد أُفرج عنه بضمانة في اليوم التالي. لكن هذه التجربة البسيطة ارتسمت على نحو آخر في ذهن الشاب.

"صدقني يا أخي الاعتقال لم يؤثر عليَّ وعلى زملائي. رب ضارة نافعة، تصدق أن حماسنا زاد أكثر بكثير عن السابق بعد خروجنا من السجن" يقول فارس عن تجربته.

لاحظ تقرير هيومن رايتس أن "هذه الانتهاكات أدت لخلق أجواء من الخوف، لكنها أيضاً زادت من ضيق الجنوبيين وإحساسهم بالغربة، مما زاد من المشاعر الانفصالية في الجنوب، وألقى بالبلاد في دوامة من القمع والاحتجاجات أدت بدورها إلى المزيد من القمع".

تشبه الساحة الجنوبية مضمار سباق. وتبدو عملية الركض باتجاه النهاية، ليست محل منافسه. وحدها حركة الاحتجاجات تنفرد بالمقدمة. وبالنسبة لأحزاب المعارضة فإنها تحاول الركض،غير أن المسافة الفاصلة مازالت نفسها منذ انطلقت صافرة البداية.

مع ذلك فان قوى الحراك الجنوبي، لا ترى أنها تخوض المنافسة مع الأحزاب، بل في مواجهة السلطة ، حيث تواصل أنشطتها الاحتجاجية " لفك الارتباط" مع الشمال.

ربما بدأت أحزاب المشترك تعي أنها تأخرت كثيرا عن الأزمة المتفاقمة في الجنوب، لكن ذلك لا يبدو كافيا بالنظر إلى التداعيات المتسارعة للازمة التي تهدد البلاد بالتفكك.

لا يفضل الأمين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني، د. عبد الله عوبل أن يتوقف الآن لتقييم تعاطي المعارضة مع الأزمة في الجنوب. كان مترددا في الحديث عن ذلك ربما لحساسية دوره كرئيس للجنة مكلفة من " الحوار الوطني "بالقضية الجنوبية". مع ذلك فقد قال بوضوح : نحن تأخرنا كثيرا . كان يفترض أن نتبنى مشروعا على أساس وحدة وطنية وان لا نترك التداعيات تمضي باتجاه فك الارتباط ، وكان يمكن أن نتجنب هذا الانشقاق الظاهر الآن والمشاكل القائمة".

لقد صدقت اذن تحذيرات أطلقها ناشطون وقيادات حزبية في مشترك المحافظات الجنوبية،قبل أكثر من عامين من مآلات المشهد الملتهب هناك.

المعارضة في مواجهة جنوبها الخاص

• باصرة

• اليدومي

• منصر

• الخبجي

• ياسين

• عوبل

■ كان عبد الوهاب الآنسي ورفاقه في قيادة المشترك قبل عامين،ينتقدون بشدة حاملي شعار القضية الجنوبية، والآن أصبح الجميع يطالبون بمعالجتها سياسيا

■ خلصت أول محاولة حزبية لاستكشاف اتجاهات فصائل الحراك إلى وجود بارقة امل، فمطالب " فك الارتباط" يمكن التراجع عنها شريطة أن يستيقظ الشمال

نهاية أكتوبر 2007م كان عبد الوهاب الآنسي ورفاقه ، أعضاء المجلس الأعلى لأحزاب المشترك، يحاولون التصدي لشكوك وهواجس كثيرة تهيمن على قيادات فروع المشترك في لحج وأبين وعدن والضالع حيال موقف المعارضة من الاحتجاجات التي كانت في طورها الأول.

في قاعة كبيرة بسكرتارية منظمة الحزب الاشتراكي بعدن، ارتفعت أصوات عديدة بعضها كان مشككا بمواقف قيادات مشترك المركز بصنعاء، وأخرى، محذرة على هذه الشاكلة : إذا لم يلتحم المشترك بالجماهير في الشارع ، فسيجد نفسه بعيدا عن الشارع، وستؤول القيادة لآخرين .

لقد وجد الآنسي والعتواني ،وباذيب، ورزاز والصبري، أنفسهم، في مواجهة ربما لم تكن محسوبة ، أثارت حفيظتهم، فجادلوا كسياسيين كانت مهمتهم الوحيدة الدفاع عن مواقف المشترك،فاعتبروا" الحديث عن القضية الجنوبية انعزالي، ولا يخدم سوى السلطة " و لاذ جميعهم هربا من الاتهامات بغياب المشترك بالمبادرة الميتة التي اطلقها التحالف المعارض في ديسمبر 2005م عن الإصلاح السياسي الشامل. تحدثت قيادات المشترك عن اشتمال البرنامج على معالجات لكل المطالب المطروحة شمالا وجنوبا، ونسي جميعهم أنهم يواجهون في نفس القاعة ما يمكن اعتباره دليلا بان المبادرة لم تكن سوى حبرا على ورق.

باختصار فقد انتقدت يومها قيادات المشترك بشدة الدعوات للاعتراف بالقضية الجنوبية، قبل أن تعود بعد أكثر من عام هي لتتبنى الدعوة مؤكدة أن " معالجة القضية الجنوبية "، هو "المدخل لإصلاح شامل في البلاد"، لكن ذلك جاء بعد أن أصبح " فك الارتباط " هو المطلب الأهم لقوى الحراك الجنوبي.

وكما كان هذا التطور في الموقف متأخرا فقد انطوى أيضا على اعتراف ضمني من الأحزاب بخطأ تقديراتها للأزمة. وقتها كانت التحولات تتسارع في الجنوب، حيث ذابت جمعيات المتقاعدين التي قادت الاحتجاجات في فصائل أخذت شكل المكونات السياسية، في حين كانت الحركة الاحتجاجية تستقطب المزيد من الأنصار.

لكن ذلك لا يعني البتة أن الأحزاب لم تكن موجودة في الحراك. فاغلب المشاركين في الأنشطة الاحتجاجية وقياداتها هم في الأصل ناشطون في أحزاب، ومعظمهم ينتمون للحزب الاشتراكي. وفي الواقع فقد مثلت أنشطتهم في الحراك شكلا من التمرد على سياسات المشترك المركزي بأحزابه المختلفة، وكانت تعبيرا عن فجوة عميقة بين أحزاب المركز وفروعها في الأطراف وخصوصا في الجنوب.

مطلع عام 2008م خرج رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح، في محاضرة طلابية ليقول أن حزبه سيقاتل من اجل الدفاع عن الوحدة. وكان يرد على دعوات الانفصال التي يطلقها المحتجون في الجنوب. ضمن ابرزما قاله حينها : نجوع وتبقى الوحدة . لم يات الرد على محمد اليدومي من قيادات المحتجين، بل من رئيس فرع حزبه بحضرموت محسن باصرة .كما لم يكن باصرة يخاطب اليدومي بشكل مباشر، لكنه أيضا لم يكن يعني أحدا غيره، فقد قال إن " الجوع كافر " وانه "غير مستعد للدفاع عن الوحدة تحت نظام على عبد الله صالح". لقد كان ذلك مشهدا مكثفا للأزمة التي تعيشها الأحزاب، عكست عمق الفجوة بين عقل المركز السياسي، والأطراف بصورة ربما تمثلت إلى حد ما أزمة السلطة نفسها. كانت الدلالة اكبر حين وقع هذا التجاذب في اكبر حزب معارض، ويتمتع بصرامة تنظيمية اكبر مقارنة بالأحزاب الأخرى.

ولاحقا جاءت الأحداث لتشير إلى تلك الفجوة الكبيرة . يرفض علي اليزيدي نائب الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري توصيف الأمر على هذا النحو، ويقول إن المسار بين المركز والأطراف موحدا. " نحن لنا قواعدنا في المحافظات الجنوبية ، على مستوى الأحزاب، وعلى مستوى المشترك ، وقمنا بتشكيل لجان متخصصة على كل المستويات " .

لم يسلم القيادي الناصري بأن الحراك قد نشأ خارج نطاق الأحزاب ، مدللا على عدم صحة ذلك بالقول ان " الأحزاب كانت حاضرة وممثلة من خلال قواعدها في الحراك " !

لا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لامين عام حزب التجمع الوحدوي ذي الجذور اليسارية وهو حزب خارج تحالف المشترك، ويشارك في لجنة الحوار التي انبثقت عن ملتقى التشاور الوطني الذي تبنته المعارضة، يقول د. عبد الله عوبل " نحن موجودون في الحراك و أعضاءنا جزء منه " .

لكن في فبراير الماضي نزلت لجنة مؤلفة من قيادات حزبية يرأسها عوبل في مهمة لبدء حوار مع فصائل الحراك الجنوبي . فما هي حاجة الأحزاب للحوار مع نفسها؟

يقر اليزيدي بوجود "بعض التوجهات في الحراك ترفض التعامل مع المشترك" . ويقول عوبل، إن هناك قوى كثيرة لاعبة في الجنوب، "بعضها يسعى لخلق صراع بين الحراك والمشترك" . تحديدا يتهم أمين عام التجمع " حركة " تاج " التي تتخذ من لندن مقرا لها بالسعي لتصوير المشترك بانه يتآمر على الحراك وانه " عميل للسلطة " . ويضيف : طبعا هذا النوع من الألعاب أصبح مكشوفا و الحراك أصبح ناضجا الآن.

في المراحل الأولى شهد مضمار الجنوب منافسة محدودة بين المشترك والحراك، تم التعبير عنه أحيانا بصورة مناوشات وقعت في بعض الفعاليات، وعبرت الحركة الاحتجاجية بصورة علنية عن رفضها لأي محاولات تجيير حزبي، وحظرت رفع اللافتات والشعارات الحزبية في أنشطتها.

يتذكر عيدروس النقيب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي كيف رفض المحتجون انخراط الأحزاب السياسية في فعالياتهم . كان هو من المشاركين في فعلياتهم في بدايتها وكانت جمعيات المتقاعدين هي من تقود الحراك. " طلبنا من جمعيات المتقاعدين ان نكون شركاء معهم ، فاستحسنوا عدم الزج بالأحزاب السياسية مباشرة ،في الاحتجاجات لتقديرهم الخاص، لم أجد تفسيرا لذلك ،لكننا نحترم هذا التقدير " يقول النقيب وهو يظهر قدرا من التفهم بينما لا ينسى التأكيد بان " الحراك السلمي، مولود شرعي ينبغي النظر إليه بعين الاعتبار، وعدم النظر إليه كخصم سياسي".

لقد شعرت الحركة بأنها تجاوزت تحدي إثبات الذات، وانتقلت إلى طور آخر حيث تشكلت هياكلها التنظيمية وأفرزت قياداتها الميدانية والسياسية، وتحلت بقدرة تنظيمية والتاثير على الرأي العام ، مكنتها من تنفيذ المئات من الأنشطة والفعاليات الاحتجاجية حتى الآن .

عندما زارت اللجنة المكلفة بالحوار مع فصائل الحراك في فبراير الماضي بعض المحافظات الجنوبية، بدا إن مطالب " فك الارتباط " ليست حاسمة على نحو قاطع، لكن الصيغة القائمة للوحدة باتت مرفوضة تماما. على الأقل هذا ما لمسه رئيسها عبدالله عوبل.

أجرت اللجنة المؤلفة من عدد من قيادات الأحزاب بينهم علي اليزيدي، نقاشات أولية مع بعض أطراف الحراك ابرزهم طارق الفضلي، ومع فصائل فرعية داخل الحراك. بدت العملية اقرب الى مهمة استكشافية

إجماع على الورق

مثلت وثيقة " الإنقاذ " التي أطلقتها لجنة الحوار الوطني في سبتمبر 2009 شهادة إجماع على الأقل في صفوف المشترك بأن البلد يواجه خطر التفكك. وحظيت " القضية الجنوبية" باهتمام بالغ إذ جعلت الوثيقة من المطالبة بمعالجة " أبعادها السياسية والحقوقية" ذات أولوية ملحة لوقف انهيار الأوضاع في البلد.

تعكس الوثيقة تطورا مهما في مواقف أطراف المشترك وتصوراتها للمشكلة في الجنوب، فالاعتراف بضرورة معالجة القضية الجنوبية بأبعادها السياسية تحديدا يعبر عن مقاربة جديدة في تشخيص المعارضة للمشكلة التي ظلت حبيسة التوصيف " المطلبي والحقوقي" . والآن أصبحت المقاربة أكثر شمولية ، حيث يأخذ الجذر السياسي للأزمة حيزه الملائم، لتخلص جميع الإطراف إلى ضرورة إعادة روح وحدة 22 مايو،مع التأكيد على ان حرب 1994 كانت المشكلة التي أطاحت بالمشروع الوحدوي وخلقت كل هذه التصدعات.

لكن الإجماع الذي تكرس على الورق لا يعني انه كذلك في الميدان ، وظهر التباين أحيانا على ورق بعض أطراف المشترك نفسه.

آخر بيانات اكبرأحزاب المشترك، يمكن الاعتماد عليها، لمعرفة موقع أزمة الجنوب في اجندتها:

بشكل يتواءم مع دوره وحضوره التاريخي في الجنوب كان بيان للأمانة العامة للحزب الاشتراكي، مطلع مارس الفائت، يحتفي بالحراك السلمي في الجنوب، فقد حيا أعضاءه المشتركين في الاحتجاجات " المتمسكين بموقف الحزب من القضية الجنوبية ". واظهر الحزب اعتدادا بموقفه الداعم للحراك الاحتجاجي " بطابعه الوطني وخياراته السلمية" مؤكدا ان القضية الجنوبية ، "هي قضية سياسية بامتياز".

خلافا لحليفه، كانت " القضية الجنوبية " شبه غائبة عن بيان أعلى هيئتين سياسيتين لحزب التجمع اليمني للإصلاح .

ففي بيان للهيئة العليا للحزب في 12 أبريل الفائت، ركز الإصلاح على السياسات السعرية التي تتبعها الحكومة، دون أن يتطرق إلى الأوضاع المضطربة في الجنوب والتصعيد المستمر بين حركة الاحتجاجات والسلطة. على نحو مقتضب، دعت هيئة الإصلاح " كافة ابناء الشعب الى الوقوف عبر مختلف أشكال العمل والنضال السلمي في وجه الظالمين والفاسدين ".

قبل ذلك كان بيان لمجلس شورى الإصلاح في دورته الاعتيادية في 17 مارس الفائت ، يطالب بالوقف الفوري " لعسكرة المدن وقمع الفعاليات السلمية وسرعة إطلاق المعتقلين السياسيين ". غير انه أطلق تحذيرا لافتا للحراك احتل أولوية البيان . نبه شورى الإصلاح" قيادة ونشطاء الحراك السلمي من مغبة الانزلاق إلى العنف" وقال ان ذلك " سيؤدي الى توفي الغطاء القانوني والأخلاقي للسلطة في ممارسة نهج العنف".

منذ بداية اندلاع الاحتجاجات تعاملت أحزاب المشترك بتحفظ، عكس بعض ملامح آثار حرب حرب 1994في صفوف القوى السياسية. فرغم التحالف بين حزبي الإصلاح والاشتراكي في كيان المشترك فقد عانى حزب الإصلاح من تبعات المشاركة في الحرب كبلته عن الاستجابة بشكل أفضل للازمة المتصاعدة بصورة عكست نفسها على مواقف المشترك. مقابل تلك التفسيرات فان الإصلاح بنظر آخرين قطع أشواطا كبيرة في هذا الصدد مقارنة بما كان عليه سابقا .وأيا يكن الحال فالواقع أن الاشتراكي ربما لم يحظ بخصوصية في التعامل مع ساحته المفترضة، وخضع غالبا لمبدأ التوافق مع حلفائه في التكتل.

ربما شعر الاشتراكي لاحقا بانكشاف ساحته في الجنوب، فالاعتقالات تطال قياداته ونشطائه، وآخرون مطاردون من قبل السلطات. بحسب معلومات مصادر مطلعة فقد قرر الحزب تكليف قياداته بالنزول الميداني للمحافظات الجنوبية والمساندة الميدانية للحراك لتدارك تداركا للوقت، واستجابة لمخاوف انقسام ظهرت في تعبيرات بعض الأصوات داخل الحزب في الجنوب .

لعله شعور مرير بالتأخر عن الحراك، رغم أن الحزب تصدى عقب نهاية حرب 1994م لمهمة المطالبة بإزالة آثار الحرب ودعا إلى مصالحة وطنية .

ينفي عيدروس النقيب أن يكون الحزب قد خامره هذا الشعور مؤخرا. ويندفع بانفعال لإطلاق سلسلة تساؤلات : لا ادري لماذا على الحزب أن يشعر بالذنب؟ هل لأنه دافع عن المظلومين وتصدى لنتائج حرب 1994 منذ يومها الأول ، أم لأنه جاء إلى مشروع الوحدة ؟

يدافع النقيب وهو عضو في المكتب السياسي في الاشتراكي عن مواقف حزبه " فالحزب هو أقرب إلى وضع الحزب المحظور حتى اليوم، وأملاكه وأمواله مصادرة ، وأعضاؤه مطاردون . لا يوجد لدينا ما ادخرناه في سبيل نصرة المظلومين" .

الاثنين 19 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 3 مايو 2010 العدد (235)
Mon. 19/5/1431 - 3 May 2010

■ هل تلعب الأحزاب دور الملاحق لمواقف الحراك؟

■ مازالت آثار حرب 94 ماثلة في صفوف المشترك، وبعض الأطراف مازالت تبدي تحفظا حيال الازمة في الجنوب.

نفذتها اللجنة ،وطبقا لعوبل فان النقاش استهدف الوصول إلى "نقاط لقاء مشتركة" سيتم على ضوئها إعداد برنامجا متكاملا " لنعمل معا من اجل التغيير السلمي".

من ضمن ما تم الاتفاق عليه تشكيل لجنة موحدة للحوار باسم الحراك مقابل اللجنة الملكفة من لجنة الحوار الوطني، ليبدأ الطرفان مشوار الحوار الذي يبدو انه سيأخذ وقتا طويلا .

يقول عوبل إن لجنة الحراك لم تظهر إلى النور، وان هناك اتصالات مع سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي بعدن علي منصر وهو الشخص المرجح لرئاستها . لكنه يعتقد أن الحراك نفسه بفصائله المختلفة ليس متفقا على تشكيلة اللجنة ، " ويبدو انه ليس لدى اللجنة التفويض لتبدأ الحوار".

مازالت لجنة "القضية الجنوبية" تنتظر أن يتم الاتفاق على تشكيل اللجنة من قبل الحراك ليبدأ الطرفان الحوار " للبت في قضايا للاتفاق حول رؤية معينة لإخراج الوطن من المأزق".

إجمالا فقد لمس الأمين العام لحزب التجمع الوحدوي ميلا لدى كل فصائل الحراك للقبول بحل أدنى من سقف " فك الارتباط " ، وبعضهم يميلون إلى صيغة نظام فيدرالية ثنائية بين شمال وجنوب " نحن نعتبرها حالة متقدمة" يقول عوبل .

لكن ذك يحتاج إلى جرعة ثقة قادمة من الشمال وتحديدا من المعارضة. يقول عوبل : قوى الحراك تنتظر منا عملا على صعيد تحريك المحافظات الشمالية . " إذا خرجتم وتظاهرتم ، وتضامنتم بشكل عملي فان مسألة الاتفاق ستكون سهلة " يضيف عوبل ناقلا مطالب الحراك من المعارضة.

وحتى الآن مازال المشترك بالنسبة لقوى الحراك محل شك على ما يبدو. يفضل التكتل المعارض التصرف مع المشكلة المتفاقمة، بطريقته الخاصة ، فالي موقفه الداعم " للقضية الجنوبية " فهو يرفض مطالب " فك الارتباط " التي تجمع عليها قوى الحراك الجنوبي ، وإذ يحذر دائما من مخاطر كارثة محققة تنتظر البلاد إذا استمرت السلطة في تعاطيها مع الأزمات القائمة، فانه لا يفعل الكثير لوقف هذا الانحدار.

منذ أكثر من عامين والأحزاب تقول إنها بصدد التحضير لمؤتمر حوار وطني واسع " يجمع كل الأطراف المعنية في اليمن في الداخل والخارج "،وبعد نحو عام من إخفاقها في جلب السلطة للحوار بموجب اتفاق فبراير 2009 الذي نص على تأجيل الانتخابات النيابية إلى 2011، بدأت تلوح بالنزول إلى الشارع .

مطلع مارس الفائت، نظمت الأحزاب وقفات احتجاجية في عدد من المحافظات الشمالية . وكانت مكرسة للتضامن مع الحراك الجنوبي بالتزامن مع الحملات الأمنية ولعسكرية التي شنتها السلطات على بعض محافظات الجنوب. بحسب أمين عام حزب التجمع الوحدوي فان تلك الاعتصام كانت جزءا من برنامج أقرته لجنة الحوار والأحزاب.

يقول عوبل : ننتظر أن نبدأ بتنفيذ فعالية كل أسبوع على الأقل للتضامن مع الحراك ، واحتجاج ضد تردي الأحوال المعيشية وارتفاع سعر العملة ، وضعف الخدمات ، وهي قضايا يمكن أن تحرك الشارع يوميا .

احد أهداف هذا البرنامج " إعادة اللحمة الوطنية وتجاوز مرحلة الشرخ الاجتماعي الذي خلقه النظام بين أبناء اليمن الواحد" طبقا لامين عام حزب التجمع الوحدوي.

كان عوبل يتحدث للنداء منتصف مارس الفائت، وحتى الآن لم تحظى مهمة استعادة " اللحمة الوطنية " بأكثر من اعتصامين للمشترك، أقيمت داخل ساحات مغلقة.

بالنسبة لقوى الحراك الجنوبي، فهناك من يقابل التحرك بترحيب فاتر، وأخرى لا تكترث للأمر وتشكك في نواياه.

يصف ناصر الخبجي نائب رئيس المجلس الأعلى للحراك السلمي الاعتصامات التي نفذها المشترك بالشيئ الجيد، و يتمنى أن "يستمر وان يتصاعد ". ويضيف : نحن نرحب بأي تضامن ، وبأي موقف متعاطف مع قضيتنا من أي طرف لكن بدون شروط " لعله يقصد الدعوات التي تطلقها الأحزاب للحفاظ على الوحدة الوطنية .

أما نائب رئيس المجلس الأعلى لتحرير الجنوب الذي يرأسه حسن باعوم فقد اعتبر خروج المشترك " تعبيرا عن عمق الأزمة التي يعانيها نظام الاحتلال " وأردف أمين صالح في تصريح للنداء : حتى لو كان المشترك يريد أن يضغط على سلطة الاحتلال من اجل تقديم تنازلات تحفظ ما تسميها هذه الأحزاب بالوحدة ، لكن الاحتلال سيظل احتلالا والمقاومة مشروعة".

أكثرهم تذمرا كان المتحدث باسم ما يعرف بـ" اتحاد شباب الجنوب " وهوالكيان المقرب من "تاج " ، فقد قال إن المشترك " تخلى عن الجنوب والشارع الجنوبي عندما خضع للأمر الواقع في انتخابات وهمية آخرها الانتخابات الرئاسية عام 2006" وبالنسبة " للجنوبيين فان المشترك قدمات وانتهت اربعينيته " وفقا لأبي تمام الاسم الحركي للقيادي في الاتحاد.

طوال الفترة التي قضاها الناشطون في الاحتجاجات، كانت المعارضة تبدو خارج المضمار تماما، في حين كان بروز الحراك دليلا على الفراغ الذي كان يتسيد المشهد في الجنوب، رغم احتشاده بالقضايا الكبيرة. وقد طالت لحظة الارتباك التي دمغت المعارضة، قبل ان تقرر لعب مايشبه دور الملاحقة. غير انها لم تنج من الاتهامات الرسمية بالتآمر مع الحراك والتحالف معه ، ومساندة " عناصر التخريب والخارجين عن القانون والنظام " كما درجت الخطابات الرسمية. فهل استيقظت الأحزاب لاحقا ، لتدارك الحراك ، بالركض خلفه؟

يرفض عبد الله عوبل أي محاولة لقراءة الأمور على هذا النحو. فهو يؤكد انه ليس مطلوبا من الأحزاب التماهي مع الحراك " نحن أحزاب لدينا رؤية مشتركة (وثيقة الانقاذ) ونحاور الآخرين للوصول الى رؤية مشتركة واتفاق "، يقول ثم يستدرك " لكننا نتفهم ما يحدث في الجنوب ".

كان عيدروس النقيب كما يقول من أكثر المنتقدين للمعارضة بسبب " عدم ايلاءها القدر الكافي من الاهتمام " وقد اختلف الامر من و جهة نظره " فاليوم المعارضة تتبنى القضية الجنوبية ،وتدعو لمعالجتها ، وهي تؤازر مطالبها القانونية والمشروعة لأبناء المحافظات الجنوبية".

" مشكلتنا إننا دائما نتأخر" يقول عوبل آسفا و يتمنى لو" كنا في اليمن نمتلك مشروع وحدوي يجذب الناس إليه من البداية ".

لم تعد قضية أرض منهوبة

عندما انطلقت الاحتجاجات في طورها الأول، لم تكن تتجاوز حاجز الاستحقاقات الوظيفية. فقد رفعت جمعيات المتقاعدين عديد مطالب لمعالجة أوضاع عشرات الآلاف أجبروا على التقاعد عقب حرب 94.

كانت "الإعادة إلى الوظائف السابقة، والترقيات والتسويات المالية للمتقاعدين " أبرز تلك المطالب. غير ان السلطة ارتكبت أخطاء فادحة في التعامل معها. فإلى إنكار وجود المشكلة، ثابرت على اتهام المحتجين بالعمالة والانفصال، ثم عادت لاحقاً لتعترف بوجود أخطاء، وشكلت لجاناً حكومية لمعالجة مشاكل المتقاعدين.

غير أن الكثير من الوقت والفرص كانت قد تسربت، وكان الحراك قد انتقل إلى طور آخر، حيث باتت "استعادة دولة الجنوب" مطلبه الرئيس.

مرار قالت الحكومة إنها أنهت معالجة مشاكل المتقاعدين، وهذا أمر مشكوك في صحته على الأقل بالنسبة لعيدروس النقيب.

يعترف القيادي الاشتراكي، وهو نائب في البرلمان عن إحدى دوائر محافظة لحج، بأن الآلاف من المتقاعدين أعيدوا إلى أعمالهم وتمت تسوية حقوقهم المالية "لقد تم ذلك حقاً، غير أنهم أعيدوا مجدداً إلى منازلهم".

ويضيف: بعضهم عينوا مستشارين، ووضع آخرون في مكاتب ولا يقومون بأي عمل، فاضطروا للعودة إلى المنازل، ويتقاضون رواتبهم آخر الشهر.

إذا كانت حدثت حقاً وهو الأرجح وفقاً لمسار الأحداث، فإن هذه الطريقة عمقت الشروخ النفسية لدى هؤلاء عوض ترميمها.

يقول النقيب باستياء: هؤلاء كوادر علمية مؤهلة، لكنهم محرومون من الخدمة، وهم موضع شك. هذا يُشعرهم بالمذلة والاحتقار.

لم تكن عاصفة المشاكل القادمة من الجنوب تخص المتقاعدين وحدهم، فقد أثار المحتجون بصورة قوية مشاكل عديدة، كان من ضمنها عمليات النهب والبسط على الأراضي التي ازدهرت بعد حرب 94 في الجنوب.

وإذ كان الرهان على الحلول الأمنية غالباً، أطلقت السلطة سياسة رديفة لطالما استخدمتها في الشمال، لتحقق هدفاً وحيداً: امتصاص ردود الأفعال واللعب على الوقت.

كادت هذه الوسيلة أن تنجح في الجنوب لولا "الإخلاص" العميق الذي التزمته صنعاء لمزاجها في إدارة الأمور.

هناك ما لا يقل عن 4 لجان رئاسية وبرلمانية كلفت بالتصدي لبعض مشاكل الجنوب المتفاقمة.

وقد ذاع صيت "لجنة باصرة –هلال" نسبة إلى رئيسها وزير التعليم العالي صالح باصرة، ونائبه عبدالقادر علي هلال المستقيل من وزارة الإدارة المحلية.

نهاية 2007 رفعت اللجنة المكونة من 4 وزراء والمكلفة بتشخيص مشكلة الأراضي ، تقريراً إلى رئيس الجمهورية، وقد خلص إلى تقديم كشف بأسماء 15 مسؤولاً مدنياً وعسكرياً قالت اللجنة إنهم متورطون بمعظم عمليات نهب الأراضي في المحافظات الجنوبية.

ذاع لاحقاً أن بعض المشمولين بالتقرير نهبوا مساحات تساوي ضعف مساحة دولة البحرين.

وقد قال رئيس اللجنة إن التقرير خيَّر الرئيس بين أمرين: إما أن يختار الشعب أو الفاسدين.

لم يكشف النقاب عن أسماء المتورطين، وقال باصرة حينها إن المسؤولية انتقلت إلى ذمة الرئيس، ونهاية العام الماضي كشف الوزير أن التقرير أحيل إلى مجلس الوزراء لمناقشته، وانتهى الأمر هناك. لقد خلقت هذه الطريقة في التعامل مع مشكلة كبيرة وخطيرة كهذه تذمرا واسعا، في أوساط الناس وشعروا بخيبة أمل، على نحو افقدهم الثقة بهذه السياسات.

بصورة مشابهة حدث ذات الأمر مع لجنة أخرى شكلها مجلس النواب، وكانت مكلفة بتقصي الحقائق بشأن مقتل 4 محتجين في ما يعرف بحادثة منطقة ردفان التي وقعت في 13 أكتوبر 2007.

وقد خلصت اللجنة في تقرير كان من أهم المحاولات لتشخيص الأزمة في الجنوب، إلى توصيات اشتملت على معالجات أبعد من الحادثة.

بخصوص الواقعة طالب التقرير بإحالة الجنود المتهمين بإرداء الناشطين، إلى المحاكمة، وحاول تلمس بعض الأسباب التي قادت إلى الوضع المتأزم، فطالب بإعادة كل الأراضي المنهوبة، وتلك التي صُرفت بأوامر من الحكومة لنافذين، بما فيها الأراضي ذات الملكية العامة، وسرعة محاكمة جميع من ثبت تورطهم في قضايا فساد ونهب من المسؤولين وأقاربهم.

يقول علي العمراني رئيس اللجنة، وهو نائب عن المؤتمر الشعبي العام، إن التقرير قرئ في المجلس، لكنه لم يناقش، وبالتالي لم ترسل التوصيات للحكومة.

وكان مصيره كما يقول عيدروس النقيب، مماثلاً "لتقارير حقوقية واجتماعية واقتصادية أخفاها المجلس رغم أنه هو من كلف اللجان بالنزول والتقصي".

لدى العمراني تفسير لهذا التجاهل يفترض حسن النية، فهو يظن أن السلطة "اعتمدت على وسائل وآليات أخرى لمعالجة مشاكل المتقاعدين، مفترضة أن ذلك سيحل الأزمة".

يضيف: ترافق نزول لجنتنا مع وجود فخامة الرئيس هناك، وقيامه بمعالجات كبيرة في هذا الجانب.

مع ذلك، فهو يعتقد أن "عدم الاهتمام بنتائج توصيات اللجان، خصوصاً لجنة باصرة ولجنتنا"، كان مشكلة بحد ذاته.

وبرغم اجهاض كل محاولات اللجان لحلحلة بعض المشاكل، فقد استمرت سياسة " تشكيل اللجان " تزدهر دون اكتراث للسمعة حديثة العهد التي حصدتها في نفس الساحة .

ففي منتصف يناير الماضي، أُعلن عن تشكيل لجنتين؛ الأولى "لمعالجة ما تبقى من ملف الأراضي في محافظات عدن ولحج وأبين"، وأخرى لملف الضالع ذات صلة بمشاكل المتقاعدين.

في 18 أبريل الفائت، أقرت لجنة الأراضي التي يرأسها د. يحيى الشعيبي وزير الخدمة المدنية، جملة من الإجراءات بخصوص مشكلة الأراضي في منطقة حرم الحوض المائي بمحافظة لحج. وكان أهم ما قررته اللجنة إلغاء أي تصرفات في أراضي المنطقة، واستثنى "التصرفات القانونية"، في حين كلف هيئة الأراضي وعقارات الدولة ومؤسسة المياه بـ"حصر حالات الاعتداء على حرم المياه ".

حدث ذلك بينما كان مشائخ وملاك أراضي مديرية تبن بمحافظة لحج سلموا للتو مذكرة لـ"الشعيبي"، أكدوا فيها أن "هيئة الأراضي بالمحافظة" تعتبر طرفاً أساسياً وخصماً في النزاع القائم مع الملاك الشرعيين، بحسب الشكوى.

لم تعد هذه السياسة على الأرجح تحظى بالمصداقية في الجنوب، والمؤكد أنها عاجزة عن إحداث أي شكل من التهدئة. في الواقع، هذه السياسة مثالية لتضييع المزيد من الوقت والفرص.

لقد تركت الساحة الجنوبية للتداعيات طيلة 3 أعوام، فشهدت تحولات عاصفة، على نحو يهدد بتفكك البلد المتصدع.

والآن تعاود السلطة مجدداً النظر للمشكلة من زاوية مناوراتها القديمة، كما لو كان هناك متسع من الوقت.

فهل ثمة جدوى حقيقية خلف هذا المراثون الطويل من اللجان؟

يقول العمراني: إذا كانت اللجان التي شكلت مؤخراً ستأتي بتوصيات مطابقة للجان السابقة، فلا فائدة منها، وإن كانت أقل فإن الأمر محزن.

لم تعد القضية مشكلة أرض منهوبة، فقد أصبحت قضية سياسية بامتياز كما يفضل عيدروس النقيب وصفها. هذا ما استقرت عليه الأطراف الفاعلة في الميدان وما يتكرس واقعا بصورة غير مسبوقة. أن ذلك لا يعني سوى أن الوسيلة الوحيدة لتدارك الوقت : "الحوار مع قيادة الحراك"، وهذا ما يعتقد العمراني أن على اللجان أن توصي به.

لكن من قال إن المشكلة هي في التوصيات؟

أجهز على 8 أشخاص و600 ينتظرون دورهم والمنصورة أكثر المديريات موبوءة

حمى الضنك يجتاح عدن

■ عدن - فؤاد مسعد

وصلت وفيات حمى الضنك بمحافظة عدن إلى 8 حالات من إجمالي عدد الحالات المصابة والبالغة 600 حالة بحسب تأكيدات إدارة الترصد الوبائي بعدن.

وفي حديثها لـ"النداء" قالت الدكتورة هناء السقاف مديرة إدارة الترصد الوبائي، إن الحالات المصابة بحمى الضنك في عدن وصلت 600 حالة، تتوزع على جميع مديريات المحافظة، وأكثرها في مديريات المنصورة ودار سعد والشيخ عثمان والمعلا، وعزت قلة الحالات المصابة في مديرية البريقة لقلة الأجهزة وجهود الرصد والمتابعة المطلوبة لرصد الحالات.

وعن دور إدارة الترصد الوبائي قالت إن الإدارة رفعت تقريرا مفصلا لقيادة محافظة عدن منتصف شهر مارس الفائت، ولكن لم نلمس التجاوب ولا التفاعل الإيجابي، حيث كان يتعين على قيادة المحافظة والمجلس المحلي الاهتمام بالموضوع وتقديم الدعم الكافي لأعمال الرش وتوفير المبيدات، إضافة لتوعية المواطنين بالأسباب المؤدية لانتشار الحمى، وهو ما أدى لتزايد عدد المصابين. ودعت الجهات المعنية في محافظة عدن، وفي مقدمتها المجلس المحلي بالمحافظة، والتثقيف الصحي وصحة البيئة، لبذل الجهود للحد من انتشار المرض، ورأت أن تلك الجهات ومعها الصحافة معنية بالقيام بتوعية المواطنين في هذا الجانب.

وقالت في حديثها لـ"النداء" أمس الأول، إن أهم الأسباب التي أدت لانتشار الحمى يتمثل في المياه المخزنة بخزانات مكشوفة، باعتبار ذلك بيئة مناسبة للبعوض الناقل للمرض، وقالت إنه نتيجة لعدم وجود توعية بخطورة مثل هذه البيئة على صحة الناس، فإنهم لا يبذلون الجهد اللازم لوقاية أنفسهم من المرض، من خلال ردم الحفر الموجودة بكثرة في مناطق وأحياء عدن المختلفة.

وأضافت أن الرش الضبابي للشوارع ليس مجديا في هذه الحالة، مؤكدة أن على فرق المتابعة زيارة منازل المصابين للوقوف على البيئة التي يعيشون فيها، وأفادت بأن عمال الرش يقومون بالرش بالأجر اليومي. وبخصوص ما يقوم به فريق مكافحة الملاريا من أعمال رش قالت إن الفريق يقوم بتلك الجهود وفق ميزانية محددة وبشكل مركزي، داعية المحافظة لدعم هذه الجهود.

وعن دور مكتب الصحة قالت هناء السقاف إن المكتب لا يوجد في ميزانيته بند لمواجهة الكوارث، وعدت ذلك من اختصاص المجلس المحلي الذي يتعين عليه مواجهة الأمر بجدية، حسب قولها.

وكانت حمى الضنك حصدت خلال الأسابيع القليلة الماضية أرواح عدد من المصابين وبأعمار مختلفة، حيث توفي قبل أسبوعين أحد عمال مصنع الثلج في منطقة اللحوم بمديرية دار سعد بمحافظة عدن، وهو في العقد الثالث من العمر، بسبب إصابته بالمرض، وتلاه مواطن آخر في المنصورة، ولحقهما بذات السبب (حمى الضنك) فتاة في العقد الثاني من العمر.

وتضاربت الأنباء حول سبب وفاة الطبيبة أليزا عبدالله، حيث نفت مصادر طبية أن تكون حمى الضنك هو السبب، بينما أكدت التقارير أن وفاتها بسبب حمى الضنك. وعزا متابعون عدم تقييد الصحة لحالة المذكورة ضمن ضحايا حمى الضنك يهدف للتخفيف من حالة الخوف المنتشر بين المواطنين منذ حوالي شهر.

وقبل أسبوع توفي الشاب حلمي سعيد عبدالله بالمرض ذاته، ولحقت به امرأة في منتصف العمر. وبحسب تأكيدات أهالي المتوفين فقد استمرت معاناتهما لأيام قليلة قبل أن يقضي عليهما المرض في المستشفيين التي نقلا إليهما.

وفي مستشفى الرازي أفادت "النداء" مصادر طبية بأن المستشفى استقبل خلال مارس وأبريل الماضيين ما يزيد عن 150 حالة، وأضافت أن المستشفى استقبل في يوم واحد 54 حالة خلال الفترة الصباحية فقط، وكثير من تلك الحالات استقبلها قسم الطوارئ نظرا لخطورة حالتها الصحية.

من جانبه، انتقد النائب عبدالباري دغيش صمت النخب والأحزاب السياسية التي تركت الأمور المهمة المتعلقة بحياة الناس وتهدد حياتهم، في وقت سخرت جهودها طوال 7 سنوات في تحديد سن الزواج.

ودعا دغيش السلطة المحلية بالمحافظة ووزارة الصحة العامة والسكان إلى الالتفات إلى أوضاع العمال الساكنين في الأحياء الشعبية الفقيرة بالمحافظة، وعزا تعتيم السلطة المحلية على انتشار المرض للتحضير لخليجي 20. وقال في تصريح نقله موقع "نيوزيمن" أمس الأول، إن على السلطة المحلية أن تتعامل بشفافية في هذا الجانب، واستطرد: إذا كانت حياة الناس تتهدد ويتعامل مع المرض بصمت فلا داعي لاستضافته.

وأكد دغيش، وهو نائب عن الدائرة 28 بمحافظة عدن، ضرورة مواجهة المشاكل بدلا من تغطيتها، والنظرة بجدية والمناقشة بشفافية حولها، وتوفير الاستعداد الصحي، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بهذا الوباء.

وقال: إذا تم ذلك يمكن الانتصار عليه، وعند التحفظ تكمن المشكلة وتتكاثر وينتقل هذا الوباء.

ودعا الحكومة بمناسبة عيد العمال لتقديم هدية للعمال تتمثل في الالتفات إليهم وتوفير العلاجات الضرورية بالمستشفيات، وأن يكون هناك طاقم ومختبرات وعلاجات من أجل مواجهة هذا الوباء في مختلف مديريات عدن، إضافة للوقوف أمام المشكلة وإنزال فرق رش وتوعية، والتعامل بشفافية كاملة مع المرض.

يذكر أن رئيس مجلس النواب كان وعد قبل أسبوعين بالاستفسار من وزير الصحة، حول تجاهل الحكومة لنداء الاستغاثة الذي أطلقه مدراء الصحة في محافظات عدن ولحج وأبين، من تفشي مرضى حمى الضنك، وذلك بناء على طلب تقدم به النائب سالم حيدرة الذي حذر منتصف أبريل الماضي من تزايد ضحايا مرض حمى الضنك في ظل غياب الجاهزية الصحية لمواجهة المرض في المحافظات المعنية.

مرض حمى الضنك انتشر انتشارا واسعا في عدن خلال مارس وأبريل الماضيين، وقد انتشرت حالة من الخوف في أوساط المواطنين بعدن، رغم تطمينات مكتب الصحة التي أطلقها الدكتور الخضر ناصر لصور مدير عام الصحة، في غمرة تنامي أخبار تزايد الحالات المصابة، والتي نفى فيها انتشار المرض، وقال إن حالات الحميات التي ظهرت هي حالات حميات عادية، وليست إصابات بحمى الضنك، وأنه تم إجراء الفحوصات الطبية لها ومعالجتها بصورة سريعة وعادية.

وأكد في تصريح نقلته وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" أن مكتب الصحة بالمحافظة قد اتخذ إجراءات وقائية لتفادي الإصابة بالمرض من خلال التنسيق مع الجهات المعنية، وتحت إشراف قيادة الوزارة.. مشيرا إلى أن المكتب يعد حاليا بالتنسيق مع صندوق النظافة وتحسين المدينة وصحة البيئة للقيام بعملية الرش المستمرة للأماكن المحتملة التي يتمركز فيها البعوض الناقل للمرض، وتعزيز نظافة الشوارع، وإزالة المخلفات بشكل دوري ومنتظم.

وأشار لصور إلى أنه تم تشكيل لجنة فنية برئاسة وكيل المحافظة لقطاع الاستثمار وتنمية الموارد أحمد الضلاعي، تضم المعنيين بمكاتب الصحة العامة والأشغال وصحة البيئة والمياه والصرف الصحي وصندوق النظافة وتحسين المدينة، من أجل متابعة التدابير الوقائية، وخصوصا تجاه ظهور الأمراض الوبائية كالملاريا وحمى الضنك وغيرها من الحميات، والعمل على مواجهتها والقضاء عليها في بداياتها.

وفي اجتماعه الدوري الأسبوع الماضي، وقف محلي محافظة عدن أمام تداعيات انتشار المرض، ووجه بتقديم الدعم لشراء الأدوية والمحاليل الخاصة بحمى الضنك والملاريا لتخفيف الأعباء على المواطنين، وبزيادة الرش الضبابي والسائل للبؤر التي يتجمع فيها البعوض. وطالب مكتب الصحة بتقديم إيضاحات حول انتشار حمى الضنك والملاريا. كما وجه المجلس بتحديد مستشفيات 22 مايو والجمهورية والوحدة التعليمي لاستقبال حالات المرض، بينما ظل المرض يواصل حصد الأرواح، وواصلت المستشفيات العامة والخاصة استقبال المصابين بالحمى دون أن يلمس المواطنون جهودا تذكر للحيلولة دون انتشار المرض.

الجدير ذكره أن انتشار المرض لم يقتصر على عدن، فقد تمكن من محافظة لحج وأصاب عددا من مواطنيها. وذكرت مصادر محلية أن مستشفى ابن خلدون استقبل خلال الأيام الماضية ما يقارب 100 حالة. واعتبرت تلك المصادر طفح المجاري سببا رئيسا لانتشار المرض. كما توفيت الأربعاء الفائت الشابة حليمة حامد (19 عاما) بعد نقلها من مستشفى ابن خلدون إلى مستشفى الجمهورية بعدن، حيث قضت نحبها هناك متأثرة بحمى الضنك. وكان قد سبقها حالتا وفاة خلال الأسبوعين الماضيين، وهو ما أدى لاستياء المواطنين من تقاعس الجهات المختصة إزاء الفتك المتواصل للمرض. وقد دعا بعض المختصين لإعلان حالة الطوارئ لمواجهته بعدما استفحل أمره، خصوصا في مديريات تبن والحوطة وطور الباحة.

وفي الندوة التي نظمها فرع الهلال الأحمر اليمني بعدن، الاثنين الفائت، قال الدكتور سالم بن سلم أستاذ الطب بجامعة عدن، إن القضاء على حمى الضنك يكمن في بذل الجهود للوقاية من الفيروس، وذلك من خلال رش أماكن تكاثر البعوض في الكثير من المناطق، واتباع الأساليب المتبعة في التخلص من النفايات الصلبة، وتحسين عمليات تخزين المياه بما في ذلك تغطية برامبل، أو حاويات القمامة للحيلولة دون إبقاء البعوض بيضها فيها، والقيام بعملية رش المبيدات الحشرية، وتكرار العملية بشكل دوري، إلى جانب العديد من الوسائل الوقائية الأخرى.

وكان مكتب الصحة بعدن عقد قبل 10 أيام اجتماعا موسعا ضم مدراء المستشفيات المركزية والبرامج الصحية والمختبر المركزي بالمحافظة، وقف على عمل كل من إدارات الترصد الوبائي ومختبر الصحة المركزي وإدارات المستشفيات، ووضع آلية عمل موحدة لها في ضوء ما أسماه المكتب "ظهور بعض حالات حمى الضنك". وأكد على إيجاد آلية عمل موحدة بين المستشفيات ومختبر الصحة المركزي وإدارة الترصد الوبائي، كما أقر تفعيل العمل بنظام الـ"CPC" خلال 24 ساعة، وتوحيد الإجراءات والفحوصات الخاصة وفق المعايير المتبعة لمنظمة الصحة العالمية.

الاجتماع الذي حضره مدير مختبرات الصحة المركزية بوزارة الصحة ومدير وحدة حمى الضنك التابعة لبرنامج مكافحة الملاريا ومدير مكتب الصحة بمحافظة أبين، أشار إلى أن ظهور (حالات معينة) من المرض تحت السيطرة بتضافر جهود الجميع، كما دعا إلى اتباع إجراءات الوقاية والسلامة في مكافحة البعوض الناقل من خلال المساهمة في ردم البرك والمستنقعات والخزانات المكشوفة، واستخدام وسائل الوقاية المنزلية المتاحة.

والخلاصة أن المرض لا يزال يؤرق الناس في عدن بعد تزايد ضحاياه، والمتوقع أن يظل العدد في تزايد مستمر في ظل المعاناة المتواصلة لأبناء المحافظة، خصوصا في الأحياء الشعبية والفقيرة التي يعدها الأطباء موطنا مناسبا للبعوض الناقل للمرض، ومع عدم تلبية الجهات المختصة للنداءات المتوالية من المواطنين لتلك الجهات ومطالبتها بتوفير ما يلزم للحد من الانتشار السريع للمرض.

حمى الضنك تسبق خليجي 20

■ ابتهال المحروق

يؤسفنا أن نرى الأوضاع الصحية في محافظة عدن تؤدي بالسكان إلى الموت السريع (بحمى الضنك) التي انتشرت بشكل سريع بين أبنائها.

ورغم أن الوباء حديث في عدن إلا أنه استطاع إزهاق العديد من الرواح في أيام قليلة، ناشراً رعبه الفتاك وسط الأحياء السكنية للمحافظة.

وفق المعلومات الأولية فإن الأطفال أخذوا نصيب الأسد من بين المصابين بالوباء؛ فإلى بنيتهم الصغيرة وضعفِ المناعة وافتقارهم للتحصين لمثل هذه الأوبئة، هناك أيضاً افتقار مسؤولي المحافظة للوعي البيئي، والنظافة ليست من أولويات مهامهم، والضحايا ليسوا من أقربائهم!

"حمى الضنك"، وهو وباء مخاطره لا تقل عن مخاطر فيروسات الإيدز وأنفلونزا الخنازير من حيث الفتك بضحاياه، بدأ ينتشر ويهدد حياة الناس في عدن بغمضة عين.

وخلال الأسبوعين الماضيين استقبلت 3 من المستشفيات الخاصة بعدن أكثر من 100 حالة مصابة بوباء الضنك، غالبيتهم أطفال.

أمام انتشار وباء الضنك هناك وباء أكثر كارثية على أبناء المحافظة، هو ذلك المتمثل في إصرار مسؤولي الصحة ومدراء المستشفيات في المحافظة على إنكار وجود حمى الضنك في عدن!

ومنتصف الأسبوع الماضي أكد مسؤولو من الصف الثاني في قيادة مكتب الصحة أن عدد الإصابات بوباء حمى الضنك شارف على 700 حالة، في حين إدارة المستشفيات تكافح على الاستمرار في لعبة النفي والإنكار.

لا أجد تفسيراً لاعتماد سياسة النفي هذه. هل هو تعميم أمني يهدف لعدم بث الرعب والقلق بين أبناء المحافظة حفاظاً على السلم الاجتماعي والوحدة مثلاً؟! أم مناورة لكسب مزيد من الوقت.. مزيد من الضحايا.. مزيد من الغضب.. مزيد من الميزانية؟!

لا يحتاج مسؤولو صحة عدن لأسلحة خارقة لمواجهة فيروس الضنك، ولا لمعجزة. فقط الاعتراف بالمشكلة، والقيام بمهامهم الوظيفية بشأن الصحة والاهتمام بالنظافة، ومزيد من نشر الوعي البيئي. وحال تباطأت عملية مكافحة الوباء ونحن على مشارف فصل الصيف، بالتأكيد سيكون الأمر أسوأ مما نتصوره جميعا، وليس حمى الضنك بل بالأمراض الأخرى الخبيثة والغريبة سنراها قريباً.

لعل المسؤولين في عدن منشغلون بخليجي 20، وتركوا حياة المواطنين على كف عفريت. حمى الضنك وباء فتاك يجب الاعتراف بانتشاره وسط أبناء محافظة عدن، فالإنكار لا ينقذ الضحايا ولا يحد من انتشاره. وأعتقد أن ادعاء مسؤولي المحافظة أنهم منشغلون بخليجي 20 هو ادعاء عدمي، إذ إنهم بسياسة إنكار وجود وباء يعني أنهم قرروا مسبقاً نقل خليجي 20 إلى إحدى الدول الأعضاء في مجلس التعاون.

الأسمدة والمبيدات "النعش المحتوم" لكارثة هلاك سكان البلدان المستخدمة لها

حسين مثنى العاقل*

تواصلاً مع قراء صحيفة "النداء" الغراء، حول ظاهرة الأخطار الكارثية والنتائج المأساوية المؤكد حدوثها، بفعل جريمة الاستخدام العشوائي والفوضوي لمركبات الأسمدة الكيماوية وسموم المبيدات المحرمة دولياً، والتي أثبتت البحوث والدراسات العلمية، النظرية منها والتطبيقية، أن هناك مؤشرات حقيقية لا يجوز الاستهانة بها ولا يقبل تجاهلها في ما ستحدثه هذه السموم القاتلة، والتي لا تقتصر نتائج هلاكها لمختلف الكائنات الحشرية، التي لم يخلقها الله سبحانه وتعالى عبثاً وضراً، بل خلقها لتؤدي مهام بيئية وطبيعية، ليس من حق الإنسان إبادتها والتخلص منها بحسب هواه ومزاجه العدواني، وإذا كان الإنسان يعتقد أنه بفعله هذا سيبيدها بسمومه، فإنه لن يسلم هو ذاته من مخاطر كوارثها المميتة، وعلى وجه الخصوص الذين يستخدمون هذه الأسمدة والمبيدات في رش محاصيلهم الزراعية وتخصيب التربة، حيث سيعم تأثيرها سكان جميع البلدان المفتوحة والمستباحة لاستيراد نعوش موتهم المحتوم بكل جهل وغباء.

وما سأعرضه هنا من وقائع مثيرة، ليست سوى معلومات جمعية، لا أستطيع إثباتها والتحقق من صحتها بحسب الشروط البحثية والضوابط المنهجية المتبعة في الدراسات العلمية، أو على الأقل دعمها بالمراجع والمصادر، التي تجعلني في منأى من مزاعم التهويل. ومادام الأمر كذلك، وسبق لي التماس العذر من المتخصصين في مجالات العلوم الإنسانية والزراعية والعلمية، وما سأطرحه من معلومات هو عبارة عن حقائق تمنحني حق الاعتقاد بأن هناك مخططات استراتيجية بعيدة الأهداف تسعى إليها البلدان والشركات المصنعة، القصد منها القضاء التدريجي وبطرق بطيئة لإبادة شعوب البلدان الأكثر تخلفاً والأقل نمواً اقتصادياً، ومن أبرزها سكان الجمهورية اليمنية.

ولكن كيف سيتم ذلك؟

سيتم ذلك يا أولي الألباب وكل ذي بصيرة وصحوة ضمير، ويا من تعز عليكم حياتكم وسلامة أرضكم، أن الدراسات العلمية والخاصة في مجال الطب البشري وغيرها من المجالات المهتمة بالعلوم الإنسانية، تشير إلى أن النتائج المختبرية والتحليلات المستنتجة من عينات الفحص المتعلقة بالجهاز العضوي والصفات الطبيعية للهرمونات والإفرازات التناسلية الخاصة بعمليات الإخصاب الجنسي لدى من يتناولون جرعات متواصلة –مهما كانت قلتها– من سموم المبيدات بواسطة الخضار والفواكه وأغصان القات الغضارية الرطبة، وما تحتويه من عصارات غذائية ونشوية وتكيفية، تترسب في مسالك الجهاز التناسلي، فتُحدث تشوهات وعيوباً خطيرة على إفراز الحيوانات المنوية، وتضعف درجة الإخصاب لدى الإنسان، سواء كان رجلاً أو امرأة، والنتيجة المؤكدة أن المواليد الذين سيخلقون إلى دنيا الحياة من آباء وأمهات مدمنين على تناول هذه السموم في موادهم الغذائية، وعلى وجه الخصوص "القات"، المستهلك في عملية رشه أكثر من 64 نوعاً من مركب مادة برايمي ثويت Bramy thoat، وهو من أشد المواد الكيماوية سمية، سيكون أبناؤهم أقل مقاومة ومناعة في مقاومة الأمراض، وذلك بسبب ضعف تركيب قدراتهم الجسمية مقارنة بقوة ومناعة آبائهم وأمهاتهم، وهذا الجيل الحامل لضعف المناعة، سيخلف جيلاً آخر أكثر ضعفاً وإنهاكاً، حيث تتعاقب الأجيال بعد ذلك في سلسلة من الأبناء المترهلين والضعفاء، طاقاتهم العملية والفكرية مصابة بتشوهات خلقية، تتعرض للإجهاد بسرعة لمجرد قيامها بأعمال عضلية بسيطة، ومع استمرارية توارث هذه الإفرازات من جيل إلى آخر، فإن العواقب كما تؤكد الدراسات ستكون نتائجها الحتمية، انقراض أو اجتثاث الصفات والمكونات الطبيعية لأجيال سكان البلدان المستهلكة والمفرطة في استخدامات الأسمدة والمبيدات، وبالتالي حدوث الكارثة الحتمية التي تتوقع الدراسات أن تستمر خلال سنوات أعمار ما بين 4 إلى 7 من الأجيال، وكل جيل سيكون معرضاً لتناقص سنواته العمرية عما سبقه، إلى أن –لا سمح الله– يهلك الناس من على أرضهم بسبب قتل أنفسهم بأيديهم.

وحتى لا يتحامل على هذه التوقعات الكثير ممن لا يصدق وقوع هذه الكارثة، فيعتبرها ضرباً من الأوهام والخيال المسرف.. ثم يتساءل مع نفسه أو مع زملائه، عن مصلحة الشركات المصنعة لمثل هذه الأسمدة والمبيدات في إبادة سكان البلدان النامية المتخلفة والأقل نمواً اقتصادياً، وعن هدفها الاستراتيجي من هذه الجريمة الشنعاء إن ثبتت صحتها.

وللإجابة على النوايا المقصودة من فعل ذلك، يمكننا التذكير بما يلي:

هل تذكرون "النظرية السكانية المالتوسية" التي جاء بها القس الإنجليزي توماس مالتوس في نهاية القرن الـ18، وملخصها أن سكان الأرض الفقراء خلقوا هكذا وليس من حقهم أن يطالبوا الأغنياء بشيء، لأن الله خلقهم أغنياء، وبالتالي فما توفره الأرض من موارد اقتصادية لا تكفي في نموها السنوي مقارنة بالزيادة السكانية المتسارعة بمعدلات حسابية تفوق إنتاج الأرض من الخيرات المادية.

ودعا في ضوء هذه الفكرة الجهنمية البلدان المتقدمة والمتطورة اقتصادياً إلى ضرورة تشجيع الحروب الأهلية، وعدم مكافحة الأوبئة والأمراض المعدية المتفشية في الوسط الاجتماعي للبلدان النامية. وبرغم الانتقادات الحادة لهذه النظرية، فقد ظهرت بعدها نظريات كثيرة تدحض المزاعم التي جاءت بها النظرية المالتوسية –البرجوازية، وأثبتت مدى قدرة الكرة الأرضية على توفير الخيرات المادية والغذائية لسكان مختلف البلدان الغنية والفقيرة إذا أحسن استغلالها.

والفكرة التي نريد توضيحها: هي أن الأفكار التي ساقها مالتوس ولاقت حظها من الانتقادات والرفض القاطع للحلول التي طرحتها للتخلص من الفقراء والمصابين بالأمراض وسوء التغذية في البلدان النامية، لكي تبقى الأرض خالية من الأوبئة والملوثات ومن الأفواه الجائعة، ولا يعيش فيها سوى الأصحاء والأقوياء والأغنياء، فقد ظلت هذه العقلية الرأسمالية والبرجوازية بما تحمله من نوايا عدوانية تجاه شعوب البلدان الفقيرة، تطرح البدائل الممكنة لتنفيذ هذه الأفكار المالتوسية الجهنمية، بطرق وأساليب أكثر إنسانية، اهتدت بعدها إلى الموت البطيء الذي يطلق عليه "موت الرحمة"، والمتمثل بتصنيع المواد السامة وتصديرها إلى البلدان (الضحية) التي بسبب جهل وتخلف شعوبها وإفراطهم الجائر وغير المدروس في عمليات الاستخدام للأسمدة والمبيدات، فإن الهدف الاستراتيجي للفكرة المالتوسية لن ترتكب نتائجها في المستقبل القريب بواسطة الفعل الإجرامي المباشر للدول الرأسمالية، ولكن بواسطة شعوب تلك البلدان ومن ذات أنفسهم.. فهل اتضحت لكم الحقيقة؟

ومن أجل أن تكون الصورة أكثر وضوحاً، يمكن تلخيص جوهر الهدف المطروح على النحو الآتي:

– إذا كان إجمالي عدد دول العالم حوالي 193 دولة، منها تقريباً 120 دولة يطلق عليها بمجموعة البلدان النامية، ومن بين هذه المجموعة حوالي 22 دولة يتصف نموها الاقتصادي بالتدني والتراجع مقارنة بنمو سكانها السنوي المرتفع، بمعنى أن المعدل السنوي لمستوى النمو الاقتصادي الذي يتحدد عليه مستوى الدخل الاجتماعي، يكون في حالة تدهور وانخفاض، بينما النمو السنوي للسكان يكون في حالة تزايد بصورة تفوق ما يتاح لهم إنتاجه واستهلاكه من موارد غذائية.

– طالما وشعوب تلك البلدان الفقيرة، يعيشون فوق مساحات واسعة من الأراضي المحتوية على موارد كبيرة من الثروات والخيرات، لكنهم بحكم عدم احترامهم للعمل المنتج والاستغلال الأمثل لما في سطح وباطن بلدانهم من كنوز ومصادر وفيرة للثروات، واعتمادهم المزري على الشحت والتوسل والاستجداء بطلب المساعدات والقروض من البلدان الغنية والبنوك الدولية، ومن الهيئات والمنظمات العالمية، بصورة تبعث على زيادة الأعباء للبلدان الغنية، فإن الشروع بضرورة التخلص منهم للحصول بعد ذلك على ثرواتهم والاستفادة من استغلال أراضيهم الحاوية على مخزون احتياطي هائل من مختلف المعادن والثروات، يعد أمراً مشروعاً ومباحاً.

– يقول بعض الغاضبين، ومنهم العنصريون، إن شعوب البلدان الفقيرة والواقع أكثر من 60٪ من سكانها تحت خط الفقر الدولي، يعتبرون المصدر الأول والخطر البيئي لمعاناة التلوث على وجه الكرة الأرضية، فكل مشاكلهم وصراعاتهم واستخدامهم العبثي لمواردهم، وترهلهم واتكاليتهم على مساعدات الغير، تستلزم حسب وجهة نظرهم التدخل المباشر وغير المباشر في شؤون حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليس بإحكام ربط الأنظمة السياسية لتلك الدول الخاوية بتبعية الهيمنة الرأسمالية عن طريق حمايتها وتقديم المساعدات والاستشارات العسكرية لها فحسب، ولكن تحويل شعوبها إلى مجرد حيوانات مستهلكة وأوادم مغتربة في ذاتها، حائرة في عجزها وهموم كيفية الحصول على ما يسد رمق حياتها اليومية. لا تستطيع التخطيط برؤى علمية وتستوعب سبل تشجيع كفاءاتها وكوادرها المبدعة في إيجاد الحلول الكفيلة لإمكانية إحداث نهضة اقتصادية في مختلف المجالات. فضلاً عن خلق البؤر التناحرية وتأجيج الصراعات الأهلية وإذكاء الحروب الدموية بين الفئات والطبقات ومكونات التركيب القبلي، إلى جانب ما هو أهم من كل ذلك، بحالة الصراع المتناقض بين الطوائف والمذاهب الدينية، والبحث عن وسائل خفية تثير الحمية العصبية للتيارات الدينية المتطرفة، والدفع بها دون إدراكها ذلك، إلى أن تكون كظاهرة إرهابية تعرض نفسها وشعبها وسيادة أرضها كهدف أو مرمى لاختبار القدرات التدميرية لصناعات الغرب العسكرية، وهو ما يحدث ونعيشه في واقعنا بكل وضوح، ونتابع وقائعه ضمن عوامل كثيرة من مظاهر "الموت البطيء" ونعوش الكوارث المحتدمة في مجتمعنا اليمني، والتي سنحاول استعراض بعض معالمها على صدر صحيفة "النداء" في الأعداد القادمة إن شاء الله.

* أستاذ مساعد – جامعة عدن
معتقل سياسي في السجن المركزي – صنعاء

أجمل التهاني والتبريكات نهديها للصديقين:
يحيى محمد العصري، زيد علي العصري.
بمناسبة زفافهما ..ألف مبروك.. المهنئون:
أحمد فوزي، إسماعيل الهلل، سامح حميد، معين وعبد الجبار ابو علي، محمد الانسي، حازم القطاع، محمد الكبسي، سند وبهاء القدسي، حسام الوريث، محمود البدري، عبد الخالق القيلي.

في أجواء غامرة بالفرح والبهجة
يحتفل الصديقان العزيزان
مطهر عبدالكريم البذيجي و سالي الجوهي
الأربعاء القادم في قاعة لؤلؤة الشرق بالعاصمة
بزفافه الميمون
«الف مبروك»

عزاء ومواساة

أصدق التعازي للأخوين العزيزين
عمار وحمدي منصور بوفاة
أختهما
تغمدها الله بالرحمة.
المعزون:
محمد الخيواني، أنور الشبيلي
ياسر الأكوع، محمد عباس

واأسفاااه.. على رعاة الوطن لا ينصفون أبناءه الشرفاء

■أحمد عمر العبادي المرقشي×

المرقشي يرسلها تحية إجلال من وراء قضبان من ظَلما
للأعسم أدعو قاضي السماء أن يرحما
فعام مر والرفاق أصابهم ما أصابهم.. عمىً وصمما
وغيرهم بيننا أحياء ولكنهم جيفاً رمما
أشباه رجال ترمي ألسنتهم أسهماً مسمما
وطيفك وإن كنت متوارياً يتراءى دوما
حياً كما كنت وعهدناك مقارعاً يا أعسما
يا فارس "الفرسان" ثق أن صولاتك مازالت تترنما

×××

لقد زارني أبو محمد (ألف رحمة عليه) إلى المحكمة في صنعاء حيث تجري محاكمتي فيها زوراً وبهتاناً وظلماً، وكان بمعيته أخوه ياسر وصديقه القريب إليه عبدالله مهيم. لقد حضر مودعاً حيث كان مغادراً إلى أرض الكنانة مصر العروبة للعمل فيها كمدير للمركز الإعلامي هناك. كانت زيارته ومشاركته في هذه المحاكمة تعني لي الكثير جداً، وكنت واثقاً أنه سيزداد هذا الموقع والمنصب تألقاً بوجود الأعسم فيه، ولم نكن ندري أن هذا اللقاء سيكون هو الأخير بيننا. تذكرت مقالتيه اللتين كتبهما ومازالتا عالقتين في عقلي، وكانت إحداهما حول مسكني الذي حاول بعض المتنفذين إزالته، فما كانت من هذه المقالة إلا أن سمحت للمحافظ ذي الأخلاق العالية والهمة العظيمة، وأقولها صراحة، محافظ أعاد الروح إلى عدن.. الأستاذ الجليل أ. د. يحيى محمد الشعيبي، والذي أعاد الأمور إلى نصابها بحكمته، ولا أظن أبداً أن تحظى عدن بمثل هذا المحافظ الجليل. والمقالة الثانية التي أضحكتنا جميعاً جداً عندما شرحها لنا بعد نشرها (على صفحات "الأيام")، ألا وهي "التاير بنشر يا أفندم". وكانت مثالاً رائعاً للمثل "أسد عليَّ وفي الحرب نعامة". كان يحكى فيها قصة ذلك الضابط الأمني الذي كان نافشاً لريشه وهو في عدن لأن أبناء عدن ممن يحترمون النظام والقانون، أما هو فمسكين حضر إلينا من المحافظات الجبلية.. وكان رحمه الله في سيارة هذا الضابط الذي أصبح يرتجف بمجرد أن إطار سيارته "تبنشر" بجانب القصر الجمهوري، وكان يسرع في السياقة رغم أن الإطار قد انفجر، ولكن أصر بالابتعاد عن القصر والأعسم يقول له "التاير بنشر يا فندم".

لقد كان رحمه الله ذا روح ومعنويات عالية، ودائم الابتسام.. لقد فقدنا عزيزاً علينا قلما يجود الوطن بأمثاله، خاصة وأنه كان في كتاباته صريحاً غير مداهن أو منافق. كان أعظم جهاده "كلمة حق عند سلطان جائر".

ونظرته إلى الوحدة اليمنية كانت ثاقبة، وعرف مضمونها، وعرف ما آلت إليه الحياة بعد الوحدة التي كنا كلنا في الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) نناضل من أجل تحقيقها، والحمد لله أنها تحققت، ولكن مازال المشوار كبيراً حتى تتجذر بمفهوم الوحدة الوطنية الحقيقية الخالية من فكرة وحدة الفيد والاستغلال للثروة والسلطة لصالح الأفراد دون الشعب بأكمله.

كلمة أخيرة أود فيها حقاً أن أدعو كل من "وعد وتعهد" بعد وفاة فارس الفرسان، بأن يعملوا على تنفيذ تعهداتهم، وأخص بالذكر الأخوين الدكتور مجور رئيس الوزراء، والدكتور حبتور رئيس جامعة عدن، وأقول لهما إن الأعسم هو ابن اليمن البار قبل أن يكون ابن شبوة.. وأرجو منكما أن تتذكرا القول المأثور:

إذا كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة
فإن فساد الرأي أن تترددا

ختاماً أقول أيها الوطن أستميحك عذراً فقد قل الرجال فيك وصاروا ندراً. والله المستعان.

تحياتي إلى أسرة الفقيد الغالي ابن العريش، وتحياتي لكل شرفاء الوطن الذي أدعو الله تعالى أن يحرره من نير الفساد الذي يأكل فيه الأخضر واليابس، وصار ينخر فيه حتى العظم.

❁ من وراء قضبان الظلم والاستبداد -السجن المركزي – صنعاء

عزاء ومواساة

ببالغ الحزن والأسى نتقدم بعظيم المواساة إلى أسرة الحكيمي في وفاة

العميد محمد علي مسعود الحكيمي

تغمده الله بواسع الرحمة وأسكنه فسيح جناته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

"إنا لله وإنا إليه راجعون"

الأسيف:

العميد ركن عبدالعزيز سلطان هائل

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره وبأسى بالغ وحزن عميق وقلوب يعصرها الألم، نتقدم بأحر التعازي وعظيم المواساة لأسرة آل العاقل جميعاً بوفاة المغفور له بإذن الله المناضل الوطني الجسور

حسين أحمد موسى العاقل

سائلين الله العلي القدير أن ينزله منزلة الشهداء الصديقين الأبرار، ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

"إنا لله وإنا إليه راجعون"

الأسيفون:

د. حسين مثنى العاقل، فؤاد راشد، قاسم عسكر جبران، أحمد بامعلم، محمد جعبل عباس، صلاح السقلدي، بجاش الأغبري، أحمد حسين الزبيزي، حسين زيد بن يحيى، فادي باعوم، أحمد صالح لقنع، أحمد العبادي المرقشي وكافة سجناء الحراك السلمي الجنوبي «السياسيون» في معتقلات صنعاء

بسم الله الرحمن الرحيم وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون صدق الله العظيم

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره وبأسى بالغ وحزن عميق

نتقدم بالتعازي الحارة للأخ العزيز

طارق الشامي

في وفاة المغفور له بإذن الله

والده

سائلين الله العلي القدير أن يتغمده بواسع الرحمة والمغفرة ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

"إنا لله وإنا إليه راجعون"

الأسيفون:

عبدالكريم الخيواني، محمد المقالح،سامي غالب، محمد الغباري، عبدالباري طاهر، عبد العزيز المجيدي وبشير السيد

في حين هدد أمين عام اتحاد كرة القدم اليمني بـ"الانسحاب من بطولات الخليج"؛ عزت مصادر أسباب تأجيل موعد خليجي 20 بحسب الإماراتيين إلى "إتاحة الفرصة للأشقاء في اليمن لترتيب أوضاعهم وتوفير وتهيئة والمناخات الآمنة في مدن إقامة البطولة وأماكن إقامة الوفود والمنتخبات الوطنية والخليجية جيداً للخروج باستضافة مميزة تليق بسمعة وحضارة هذا البلد العريق".

القادة الرياضيون في الخليج يحسمون "لغط خليجي 20"!

■ سامي الكاف

سيتعين على القادة الرياضيين في دول الخليج -باستثناء اليمن والعراق- اتخاذ قرار حاسم غداً الثلاثاء، بالنسبة إلى بطولة خليجي 20 المقرر استضافتها أواخر شهر نوفمبر القادم في اليمن، وهي البطولة التي شهدت لغطاً استمر ليس لبضعة أشهر بل لنحو عامين وربما أكثر، إلى درجة بات معها الشارع الرياضي اليمني يشعر كتداعيات بقلق بالغ نحو هذه البطولة ومدى صعوبة إقامتها في موعدها المحدد.

وشكلت مثل هذه التداعيات -اجتماع الخليجيين واستثناء اليمن والعراق من ذلك- أكثر من علامة استفهام في الشارع الرياضي اليمني، لا سيما في ظل صمت رسمي من قبل الجانب اليمني بشأن هذه التداعيات باستثناء تصريحات عامة أطلقها عدد من المسؤولين في الأيام القليلة الفائتة بشأن هذه الاستضافة، ليس من بينها أي تصريح للجنة الإشرافية العليا التي يرأسها الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية، على الرغم من ضبابية الرؤية بالنسبة إلى هذه الاستضافة التي ينتظرها جمهور المنطقة بشغف كبير وليس الجمهور اليمني وحسب.

وكانت معلومات نشرتها وسائل إعلام خليجية في وقت فائت أفادت بأن اللجنة الأولمبية العمانية والاتحاد العماني لكرة القدم تلقيا دعوة من دائرة الأنشطة الرياضية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لحضور الاجتماع التنسيقي الذي سيعقد يومي 4 و5 مايو الجاري بالرياض في المملكة العربية السعودية، وذلك تنفيذاً لتوصية من أصحاب السمو والمعالي رؤساء اللجان الأولمبية الخليجية في اجتماعهم الدوري الذي عقد في شهر مارس الماضي بدولة الكويت الشقيقة، حيث سيحضر الاجتماع أمناء سر اللجان الأولمبية الخليجية ورؤساء الاتحادات الخليجية فقط، دون حضور ممثلي الاتحادين اليمني والعراقي.

وفي حين يثير مثل هذا الاستبعاد المفاجئ من هذا الاجتماع المهم لكل من اليمن والعراق أكثر من علامة استفهام، قالت ذات المعلومات إنه سوف يتم خلال الاجتماع تحديد الموقف النهائي لدول الخليج العربي للمشاركة في دورة كأس الخليج العربي الـ20 المقرر إقامتها في اليمن خلال شهر نوفمبر المقبل، بعد التأكد وبشكل نهائي من إمكانيات اليمن من الناحية اللوجستية والأمنية على استضافة أبناء دول الخليج العربي في خليجي 20. كما سيقوم أحد ممثلي اللجنة الخليجية المكلفة بمتابعة التحضيرات التي تقوم بها اليمن في استضافة خليجي 20، والمكونة من صالح بن عبدالله الفارسي أمين سر الاتحاد العماني لكرة القدم، وفيصل العبدالهادي أمين عام الاتحاد السعودي لكرة القدم، ويوسف محمد عبدالله أمين سر الاتحاد الاماراتي لكرة القدم، طبقاً لـ"الوطن الرياضي"، بتقديم تقرير مفصل وشامل عن الاستعدادات اليمنية للدورة، مع تقديم اللجنة المكلفة ضمانات معتمدة لسير فعاليات البطولة وجذب جماهير دورة كأس الخليج العربي من أبناء الدول الخليجية في ظل توفر الظروف الملائمة للإقامة في الدورة.

وكانت الأمانة العامة بدول الخليج العربي طبقاً للمصدر المُشار إليه بعاليه "أبدت ملاحظاتها على التصريحات التي أدلى بها ممثلو اللجنة الثلاثية لمتابعة تحضيرات اليمن في وسائل الإعلام، كون هذه اللجنة غير مخولة بتأكيد إقامة أو نقل خليجي 20 من اليمن، حيث أخذت على عاتقهم مسؤولية إصدار القرارات، متجاهلين بذلك جهات أعلى منهم ممثلة في وزارات الرياضة والشباب واللجان الأولمبية الخليجية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث كان لهذه التصريحات الصحفية تأثير سلبي في إعطاء الصور النهائية والواضحة في ما يتعلق بإمكانية استضافة اليمن لدورة كأس الخليج العربي الـ20 لكرة القدم".

إلى ذلك أشارت معلومات إلى وجود توجه إماراتي لتأجيل موعد انطلاق منافسات خليجي 20، ويُنتظر أن يعقد أمناء سر الاتحادات الخليجية واليمن والعراق لكرة القدم اجتماعهم الحاسم في 30 مايو الجاري في العاصمة السعودية الرياض، بعد الزيارة الميدانية المرتقبة التي ستقوم بها اللجنة الخليجية الثلاثية لمنشآت خليجي 20 في مدينة عدن الساحلية جنوبي اليمن في منتصف مايو.

وأشارت المعلومات ذاتها إلى أن الإمارات "ستقدم مذكرة في اجتماع أمناء سر الاتحادات الخليجية واليمن والعراق الذي سيعقد أواخر أيار (مايو) المقبل في الرياض، تتضمن طلباً بتأجيل البطولة من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل إلى الثلث الأول من بداية العام المقبل 2011. وعزت المصادر أسباب تأجيل موعد خليجي 20 بحسب الإماراتيين إلى إتاحة الفرصة للأشقاء في اليمن لترتيب أوضاعهم وتوفير وتهيئة والمناخات الآمنة في مدن إقامة البطولة وأماكن إقامة الوفود والمنتخبات الوطنية والخليجية جيداً للخروج باستضافة مميزة تليق بسمعة وحضارة هذا البلد العريق".

وفي حين أضافت المصادر ذاتها أن طلب التأجيل "يأتي بسبب ارتباط أكثر من منتخب خليجي باستحقاقات قارية ودولية منها نهائيات كأس أمم آسيا التي ستقام في الدوحة، وتلويح أكثر من منتخب بالمشاركة بالصف الثاني في خليجي 20 مثل المنتخب السعودي الذي لم يقرر بعد مشاركته بالصف الأول في بطولة خليجي 20"؛ هدد الأمين العام للاتحاد اليمني لكرة القدم الدكتور حميد شيباني باحتمال اتخاذ قرار يمني بالانسحاب من بطولات كأس الخليج العربي لكرة القدم في حال تقرر بالفعل نقل الاستضافة القادمة خليجي 20 إلى البلد البديل مملكة البحرين.

وقال شيباني في تصريح نشره موقع "إيلاف" الالكتروني إن "مبررات القرار المحتمل بعدم المشاركة اليمنية في بطولات الخليج العربي الكروية سيكون الرد على ما سيعتبر تجاهلاً غير مقبول لوصول الاهتمام والتحضير اليمني بجوانب استضافة خليجي 20 إلى أعلى المستويات الرسمية ممثلة برئيس الجمهورية اليمنية علي عبدالله صالح ورئيس مجلس الوزراء الدكتور علي مجور، مشيراً إلى "أن أي قرار بنقل البطولة إلى البحرين ربما ستحسمه القيادات السياسية العليا رغم إقرار الاستضافة اليمنية من قبل رؤساء اتحادات اللعبة بدول مجلس التعاون الخليجي والعراق".

وكان رئيس الاتحاد اليمني لكرة القدم أحمد العيسي قال في تصريح إعلامي تم توزيعه على عدد من وسائل الإعلام في وقت فائت، إن اليمن قطعت شوطاً كبيراً في مرحلة الإعداد والتحضير لاستضافة بطولة خليجي 20 المقررة في مدينة عدن خلال الفترة 22 نوفمبر – 6 ديسمبر 2010، وأن نسبة الإنجاز في العديد من المنشآت الرياضية والمرافق الخدمية والإيوائية تجاوزت أكثر من 75%، وسيتم الانتهاء من جميع المنشآت قبل موعد انطلاق البطولة. لافتاً إلى أن ما يُثار من زوبعة إعلامية حول عدم الجاهزية ليس له أي أساس من الصحة، وأن البطولة مقرة في اليمن بموجب قرار أصحاب السعادة والسمو رؤساء الاتحادات الخليجية لكرة القدم خلال مؤتمرهم غير العادي الذي عقد بصنعاء خلال الفترة 23 – 25 ديسمبر 2009، والذي جاء بناء على تقرير اللجنة الثلاثية المكونة من أمناء سر اتحادات السعودية والإمارات وسلطنة عُمان، الذي أكد التحضيرات المكثفة لدورة الخليج الـ20، وأن المنشآت الخاصة بالبطولة أصبحت شبه جاهزة.

وفي حين يصر رئيس الاتحاد العام لكرة القدم في تصريحه المُشار إليه سلفاً، على أن "ما يثار من زوبعة إعلامية حول عدم الجاهزية ليس له أي أساس من الصحة"؛ تشير أمور الاستضافة على أرض الواقع بخلاف ذلك تماماً، إذ تشير مثلاً العقود المبرمة مع الشركات والمؤسسات المناط بها تنفيذ أعمال تجهيز ملاعب التدريب الستة في محافظة عدن، إلى انقضاء الوقت المحدد لتسليم عدد من هذه الملاعب جاهزة طبقاً لهذه العقود، بدليل أنه لم يتم تسليم أي ملعب من هذه الملاعب الستة إلى الآن، بخلاف أن العيسي أكد أن "نسبة الإنجاز في العديد من المنشآت الرياضية والمرافق الخدمية والإيوائية تجاوزت أكثر من 75%، وسيتم الانتهاء من جميع المنشآت قبل موعد انطلاق البطولة".

في ما يلي بيانات رقمية صريحة توضح عملية التأخير في تسليم ملاعب التدريب في عدن:

أولاً:
مشروع ملعب نادي شمسان
تنفيذ: مؤسسة العين
تاريخ مباشرة التنفيذ: 2009/6/15
مدة العقد: 8 أشهر
الإنتهاء من كافة الأعمال وتسليم المشروع كاملاً في مارس 2010 (تنتهي المدة في 15 فبراير وليس في مارس).

ثانيا:
مشروع ملعب نادي الشعلة
تنفيذ: مؤسسة العين
تاريخ مباشرة التنفيذ: 2009/6/15
مدة العقد: 8 أشهر
الإنتهاء من كافة الأعمال وتسليم المشروع كاملاً في مارس 2010 (تنتهي المدة في 15 فبراير وليس في مارس).

ثالثا:
مشروع ملعب نادي التلال
تنفيذ: ياسر حوشب
تاريخ مباشرة التنفيذ: 2009/6/15
مدة العقد: 8 أشهر
الإنتهاء من كافة الأعمال وتسليم المشروع كاملاً في مايو 2010 (تنتهي المدة في 15 فبراير وليس في مايو).

رابعا:
مشروع ملعب نادي وحدة عدن
تنفيذ: مؤسسة التقوى
تاريخ مباشرة التنفيذ: 2009/10/5
مدة العقد: 8 أشهر
الإنتهاء من كافة الأعمال وتسليم المشروع كاملاً في مايو 2010 (تنتهي المدة في 5 يونيو وليس في مايو).

خامساً:
مشروع ملعب نادي النصر
تنفيذ: المكتب الفني والصفا للمقاولات
تاريخ مباشرة التنفيذ: 2009/10/5
مدة العقد: 8 أشهر
الإنتهاء من كافة الأعمال وتسليم المشروع كاملاً في مايو 2010 (تنتهي المدة في 5 يونيو وليس في مايو).

سادساً:
مشروع ملعب نادي شباب المنصورة
تنفيذ: الدار تك
تاريخ مباشرة التنفيذ: 2009/10/15
مدة العقد: 8 أشهر
الإنتهاء من كافة الأعمال وتسليم المشروع كاملاً في مايو 2010 (تنتهي المدة في 15 يونيو وليس في مايو).

اللافت للنظر أن الجانب اليمني إلى الآن لم يعلن رسمياً تشكيل لجان البطولة على الرغم من أن البطولة على بُعد بضعة أشهر وحسب.

باقٍ في قلوبنا أبداً

■ شكري حسين

عام مر وانقضى منذ أن (وسد) جثمانك الطاهر (الثرى) إلا أنك أبا محمد: حي في قلوبنا، مقيم في ضمائرنا، ساكن في وجداننا.. لم يبارح اسمك قط تلافيف ذاكرتنا أو يغادر ولو لسويعات بسيطة أجندة أيامنا.

12 شهراً مرت بالتمام والكمال وصورتك البهية لم تبارح مخيلتنا، وابتسامتك الجميلة وصوتك الجهوري يزلزل (جدران) أحاسيسنا كأنك لم تمت وتغب حتى لحظة عن أنظارنا.. وكيف يكون ذلك كذلك؟ وقد كنت فينا الأستاذ (الملهم) الذي تعلمنا من سيرته العطرة أشياء كثيرة، ونستشف اليوم من مواقفه ومآثره الخالدة دروساً خاصة تتلى علينا آناء الليل وأطراف النهار.

كنت رجلاً (شجاعاً) قوي الشكيمة واسع الصبر والجلد، لم تهزه (الأزمات) ولم تعصف به (المزعجات)، أسداً جسوراً في قول الحق وإهانة أهل الباطل مهما كان أمرهم أو علا شأنهم.. عشت حياتك عفيفاً طاهراً شريفاً لم تنحن قط إلا (لخالقك) سبحانه، لم تنل من مواقفك (المغريات)، ولم تؤثر فيك توالي الزوابع والمنغصات.. هذا لأنك "عادل الأعسم" كالحصن المنيع الشامخ، (شجاع) عند المواجهة كما هي عادة أجدادك أهل شبوة (موطن) الرجال الأشداء الأقوياء.

(ما أروعك) أبا محمد حين جعلت من كتاباتك سياطاً تجلد بها ظهور المبطلين (ونارا) تحرق أعشاب الظلم وتأكل حطب التضليل، لا تعرف المهادنة ولا يروق لك فعل المتخاذلين الواهنين.

حين غادرتنا أبا محمد، كنا نعلم أن الحياة الدنيا ليست لنا (وطناً)، وأن الآخرة هي دار (القرار).. كنا ندرك أنها دنيا فانية و(مسرح) تركض فيه المصائب وميدان تتسابق فيه (النكبات) وتتزاحم على جنباته صنوف الكربات.. لكن مصيبتنا بفراقك كانت (أعظم) وفاجعة رحيلك (أجل).

عذراً أبا محمد.. لا تسلنا بعد عام من وفاتك ماذا فعلنا بعدك.. وكيف نحن مع أفراد أسرتك وعائلتك، فلربما تسوؤك الإجابة ويزعجك فصل المقال، فبعد أن تبارينا في ساحات الكلام وتسابقنا في سرد معاني (الألم) وإعلان حزننا الشديد عليك، غدا الحال كقول القائل:

"إني لأفتح عيني حين أفتحها ×× على كثير ولكن لا أرى أحدا"

(ما أبخلنا).. اليوم أبا محمد حين شغلتنا الحياة بملذاتها المختلفة عن تأدية الواجب تجاه أولادك وأفراد أسرتك جميعاً، وتركها (تتلمظ) بنيران الأسى وحدها، وتكتوي بلهيب اللوعة والجوى على فراقك.

(ما أقسانا).. حين تركنا دموع أطفالك تنساب ألماً وحزنا على رحيلك وقد كنت فيهم المربي الفاضل والأب الحنون الكريم.. وقديماً قالوا: "النائحة الثكلى ليست كالمستأجرة".

(ما أتعسنا) يوم خلعنا لحاف (الوفاء) من على ظهورنا واستبدلناه بغطاء الجحود والنكران، ومثلك لا يستحقون مثل هذا.

حسبنا أن لك في القلب مكانة وفي العقل ذكرى ستبقى ما حيينا خالدة.

"الأيام".. سنة أولى في سفر الأيام!

نعمان الحكيم

■ نحن الآن في شهر مايو، ومايو يعني شهر الوحدة التي تحققت في 22 مايو من العام 1990، وهذا في ما يعني، بمعناته، مرور 20 سنة من عمر الوحدة، وهو عمر شاب مراهق لم يزل باحثاً عن خطى مستقبله الضائع، أو هكذا يمكن أن نشبه المرحلة برمتها.. أقول هذا هو مايو الذي انتصرت الصحافة له، وفي مقدمتها صحيفة "الأيام" التي حملت لواء إظهار الوحدة على أنها الملجأ والمنقذ، وحملت رسالة وطنية لا ينكرها حتى العامل البسيط صاحب الجاري أو البسطة أو بياع الخضار وغيرهم، ناهيك عن أصحاب العيار الثقيل.. أقول إن للأيام الخالية نكهة حلوة كانت تذكي رائحتها وشذاها "الأيام" العدنية بامتياز وفوق الامتياز، إلا عاماً مضى ينتهي بعد يومين (الأربعاء 2010/5/5، كان هو (الأزمة) والمشكلة والإغلاق.. هكذا آلت حال "الأيام" إلى إغلاق ثم حبس وسجن ومصادرة، لا يعلم معاناتها إلا الله وأهل الفطنة وأهل الشأن في المقدمة.. ها هو العام يمر، و"الأيام" حبيسة مكتوفة، لا تقوى على الظهور، وحتى لو ظهرت، فبأية حالة، ومن ثم من يضمن استمرار هذا الظهور والانتشار اللذين كانا زاداً للناس لا غنى لهم عنه مطلقاً؟!

■ عام يمضي، والفرحة تخبو، والآلام تتضاعف، والحسرة على وجه الناس وكأن هذه المطبوعة قد ارتكبت أبشع الجرائم لتلاقي هذا العنت والجحود ونكران الجميل الوطني، الذي أبرزت به كل الخلجات والأمنيات التي كانت ترتقب الحدث المولود الذي سيغطي الساحة بخيره وعميم نعيمه وسؤدد وحرية ناسه.. هكذا تحملت "الأيام" كل المسؤولية لتظهر أمنيات وأماني الملايين، ونجحت، ولم تتحمل صحيفة سواها، وبانتشارها ومكانتها، ما تحملته "الأيام"، ولكن ماذا يمكن أن نقول في مقام كهذا أيها السادة؟!

■ اليوم الأزمة كبرت وتفاقمت وتعاظمت لتصل إلى البشر، وليس الورق، فقد طال الحجز والأسر عميد "الأيام" (الابن) لشهرين و20 يوماً، وأفرج عنه لظروفه الصحية السيئة التي لم يدعوه قبلها يسافر للعلاج، فكان الحجز قد ضاعف المرض، من كل النواحي، وأفرج عن الأستاذ هشام، ووعده (بعهد الله) أن يفرج عن ولديه وعن نسيبه، بعد يومين ثلاثة، وها هو الشهر والنصف يمر من 2010/3/21 حتى اليوم، وما يزال هاني ومحمد وأرحب محتجزين في سجن البحث الجنائي بعدن، مع أننا نثني على المعاملة الطيبة واللائقة للأسرى بحسب ما ينقل إلينا، وهذا سلوك طيب نأمل أن ينتشر في كل أماكن الحجز والسجون... الخ، لكننا نرى أن بقاء (الأولاد) يشكل خطراً أكبر على الآباء الذين تآكلهم الأمراض وتفترسهم التأوهات والحالات النفسية التي تتضاعف مشكلاتها يوماً عن يوم.

■ نحن الآن بصدد أمرين اثنين؛ إطلاق المحتجزين، وإطلاق الصحيفة التي نورت الدنيا، وما ذلك بأمر يعجز رئيسنا، ولن يكلفه سوى مكالمة هاتفية ليس إلا، أما المراسلات والمخاطبات وغيرها فإنها لا تجدي سريعاً، ولأننا نتعشم مع دخول شهر مايو أن تتغير الأمور وتنفرج نحو الأفضل، نأمل ونأمل ونأمل ألا يطول هذا العارض على آل باشراحيل، هذه الأسرة الطيبة المخلّقة المحبة للناس وللوطن، وألا يطول ليل المعاناة الذي ما تزال آثاره على الوجوه والنفوس والسكن والآلات والكوادر الفنية والصحافية وجمهرة القراء في بلادنا.. وكل مايو.. ونحن وأنتم والرئيس بألف خير.

الحراك في المحافظات الجنوبية.. محاولة للفهم

عبدالرشيد عبدالحافظ❖

إن المراقب لتطورات الحراك في المحافظات الجنوبية، لا بد أن تلفت نظره بعض المظاهر التي رافقت فعاليات هذا الحراك في أطواره الأخيرة، مثل: تنامي المشاعر المعادية للوحدة، والدعوة إلى الانفصال أو فك الارتباط، وبروز المشاعر المناوئة لأبناء المحافظات الشمالية، وفي مقابل ذلك ظهور دعوات عاطفية للتسامح الداخلي بين أبناء المحافظات الجنوبية، والدعوة إلى تناسي كل الصراعات التي قامت في التاريخ القريب والبعيد في إطار المحافظات الجنوبية،... الخ!

إن هذه المظاهر وغيرها أضحت علامة من علامات الحراك، ولا سبيل إلى إنكارها أو التغاضي عنها. ولكن السؤال هو: هل تعبِّر هذه المظاهر عن حقائق موضوعية قائمة؟ أي هل هذه المظاهر هي نتاج طبيعي لحالة موضوعية قائمة؟ وهل تمثل الشعور الجمعي الحقيقي الواعي لأبناء المحافظات الجنوبية؟ ثم ما هو مآل حالة الاحتقان القائمة؟ وما هي النتائج المتوقعة لفعاليات هذا الحراك؟ والسؤال المهم قبل كل ذلك: ما هي الأسباب التي أنتجت حالة الحراك القائمة في المحافظات الجنوبية؟ هذا ما تحاول هذه المقالة الإجابة عليه!

لاشك أننا جميعا نتذكر تلك المشاعر الدافقة من السعادة التي غمرت أفئدتنا صبيحة يوم الثلاثاء الأغر 22 مايو 1990، وملأت نفوسنا عزة وكبرياء حتى شعرنا أن قاماتنا تطاول الجبال من حولنا، وأن رؤوسنا تكاد تبلغ عنان السماء. ولم يكن الكون كله يتسع لفرحتنا في تلك اللحظة التاريخية المهيبة عندما علا علم الجمهورية اليمنية خفاقاً على تلك الرابية الجميلة من مدينة عدن. ولا زلنا نتذكر تلك القشعريرة التي سرت في أجسادنا في تلك اللحظة التاريخية الفارقة، إحساساً بالمجد والفخار. ولم تكن تلك المشاعر إلا إحساساً طبيعياً عبَّر بصدق عفوي عن نصر كبير تحقق لهذا الشعب بعد أن كان حلما جميلاً تهفو إليه الجوانح. ولم تكن تلك المشاعر مجرد لحظة فرح عابرة، بل كانت مشاعر سعادة حقيقية تختزل الرد الوافي على كل معاناة هذا الشعب، وكل نضالاته وتضحياته التي قدّمها في سبيل إنجاز هذا الهدف العظيم، وكانت تحمل معها في نفس الوقت تطلعاته بمستقبل مشرق طالما حلمنا به وتاقت أنفسنا لبلوغه. وتعني قبل كل ذلك رد الاعتبار لتاريخنا الوطني.

وبكل ثقة ويقين نستطيع القول إن هذه المشاعر كانت هي مشاعر كل اليمنيين في جنوب الوطن وشماله وشرقه وغربه في داخل اليمن وخارجه.

ولكن سرعان ما تبيَّن لنا أن أحلامنا الوردية التي باتت جفوننا تحرسها مساء 22 مايو 1990، ما تزال بعيدة عن التحقق. فما كادت تمضي 3 سنوات على ذلك الحدث العظيم حتى وجدنا أنفسنا على موعد مع أزمة خطيرة في البلاد بين شريكي التوقيع على الوحدة، تنذر بكارثة، وهو ما تحقق فعلا باندلاع الحرب الكارثية فجر الأربعاء 1994/5/4. ولم نخرج من بين رماد تلك الحرب اللعينة ظهيرة الخميس 1994/7/7، إلا ببصيص ضعيف للأمل عنوانه: أنه رغم كل شيء فإن كيان الجمهورية اليمنية مازال باقياً على أية حال!

ولكن لم يتنبه أحد إلى حقيقة المشاعر التي كانت تئن تحت وطأتها جماهير شعبنا في المحافظات الجنوبية في تلك الليلة البائسة، ليلة 1994/7/7. علينا أن نتذكر الآن جيداً أن الشعور بمرارة الهزيمة لم يكن من نصيب قيادات الحزب الذي انهزم في هذه الحرب فقط، بل كان هذا الشعور عاماً لدى أغلب أبناء المحافظات الجنوبية، في داخل الوطن وخارجه! لقد كانت هذه المشاعر واضحة أحيانا ومكبوتة غالباً، ولكن للأسف لم يعرها أحد أي اهتمام! وتعمّقت هذه المشاعر بعد ذلك بفعل الممارسات الهمجية المتمثلة بأعمال الفيد الجاهلية من سلب ونهب وإهانة للمشاعر، التي أعقبت انتهاء الأعمال الحربية. وظلت تلك المرارة جرحاً غائراً في النفوس، لم تحاول السلطة أن تعالجها، لكنها -كعادتها- مارست الطقوس التي تجيدها من فساد وإفساد، تمثلت في نهب الأراضي والعقارات والمؤسسات العامة وتوزيعها على فئة قليلة من متنفذي النظام وزبانيته، وفي تسريح عشرات الآلاف من الموظفين العسكريين والمدنيين، وتعميم نهج الفساد على كل محافظات الجمهورية، وفي تعيين ثلة من الفاسدين في إدارة المرافق الحكومية، إلى غير ذلك من الممارسات التي كانت تنفخ في جمر المشاعر المكبوتة المتقدة تحت الرماد، إلى أن بدأت حركة الاحتجاجات السلمية من قِبَل المبعدين قسراً عن وظائفهم من العسكريين والمدنيين، والتي ما لبثت أن تحولت بسرعة ملفتة إلى احتجاجات عامة وحالة غليان شاملة على النحو الذي نعيشه اليوم. وبدا واضحاً أن احتجاجات المبعدين عن وظائفهم لم تكن سوى الشرارة التي أشعلت فتيل المشاعر المتأججة في الصدور والمكبوتة منذ ليلة 1994/7/7!

إن علينا الآن أن نتفهم الحقائق التالية:

1 - إن هذه المظاهر الصارخة التي تطغى على الخطاب الإعلامي للحراك يمكن فهمها على أنها رد فعل سيكولوجي طبيعي للممارسات الهمجية للسلطة تجاه أبناء المحافظات الجنوبية. بمعنى أن ما يبدو على هذه المظاهر من الشطط إنما هو رد الفعل الموازي لممارسات السلطة، وفق القانون الأزلي بأن لكل فعل رد فعل.

2 - إن السبب الرئيسي المولد لحالة الغليان القائمة ولمشاعر الغضب الجامح هو إحساس نفسي ضاغط تولد في 1994/7/7 وتراكمت أسبابه بعد ذلك على مدى 15 سنة من الشعور بالمهانة والإذلال، وهذا الإحساس يضغط بقوة في اتجاه دفع هذه المهانة والخلاص من مشاعر الانهزام على أي نحو كان وبأية وسيلة كانت.

3 - إن حالة الغليان المتفاقمة يوماً بعد يوم، في المحافظات الجنوبية، قد وصلت إلى مستوى الشعور النفسي الجماعي الذي يقود إلى تفجير الثورات والتحولات، ولا سبيل إلى قمعها، ولن يكون بإمكان أحد ذلك، حتى وإن خمدت إلى حين، ومن لديه شك في هذه الحقيقة فعليه مراجعة نظرية الثورة لدى أرسطو في كتاب السياسة!

4 - إن هذه المشاعر المتأججة وحالة الغليان القائمة في المحافظات الجنوبية، لابد أن تجد لها سبيلاً للتنفيس من خلال فعل قوي قادر على إطفاء المشاعر الملتهبة، وإزالة الشعور بالمهانة والانهزام منذ 1994/7/7 وحتى الآن، وبما يحقق رداً وافياً لاعتبار هؤلاء الناس، ويزيل من أعماقهم مشاعر الهزيمة والمهانة.

5 - إن عملية التنفيس هذه إما أن تتم من خلال فعل مُوجَّه مسيطر عليه، وإما أن تأتي انفجاراً طائشاً بصورة تلقائية عشوائية يصيب أول ما يصيب القائمين به والمحيطين بهم أيضاً.

6 - إن التحدي الكبير الذي يواجه القوى الوطنية الآن، هو مدى قدرتها على الاستفادة من غليان هذا المرجل، وفتح المجال أمامه لتنفس آمن يحيل فورانه إلى طاقة إيجابية تدفعُ عجلة التغيير والتقدم والنهوض الوطني، بدلا من أن ينفجر طائشاً مدمراً لنفسه ولمن حوله!

ونعود لنتساءل عن حقيقة هذه المشاعر المستثارة لدى المواطنين في المحافظات الجنوبية، والتي تفصح عن نفسها بهذا الخطاب الزاعق، والتصورات الغريبة للخروج من هذا الوضع، نحو: الانفصال، وفك الارتباط، وإدارة الظهر للأشقاء في المحافظات الشمالية، والتنكر للتاريخ اليمني المشترك... إلخ -هل هذا الخطاب- يمثل العقل الواعي الحقيقي لأبناء المحافظات الجنوبية؟ أجزم بالإجابة القاطعة بـ: لا! ربما أكون قد صدمت بهذه الإجابة الكثير من الناس، وأكاد أسمع صيحاتهم الاستنكارية! ولكن دعونا نتساءل: هل حقا فشل مشروع الوحدة، أم أن حقيقة الأمر أن هذا المشروع لم يُختبر بعد؟ وقبل ذلك هل يمكن أن يفشل مشروع الوحدة أصلاً؟ ثم هل هناك أي أساس تاريخي أو واقعي أو حتى مصلحي للحديث عن كيان جنوبي يدير ظهره لكل التاريخ المشترك لليمن منذ تكوينه وحتى الآن؟ وقبل ذلك هل هذا الأمر ممكن؟ هل ستتحول الدولة الجديدة إلى جنة عدْن في اليوم التالي للانفصال؟ ألا تكشف طبيعة تكوينات الحراك، وطبيعة أدائه عن المشروع الذي يمكن أن يقوم؟ هل هناك أدنى ضمان ألا تتحول الدولة الجديدة إلى ساحة مفتوحة للحروب الداخلية التي لا نهاية لها؟ وأبادر إلى الإجابة على هذه الأسئلة بالقول: إني على يقين أن العقل الواعي الحقيقي لأبناء المحافظات الجنوبية لا يمكن أن تكون إجابته بالإيجاب على تلك الأسئلة، وإلا فلا معنى للحديث عن وجود المنطق والتفكير العلمي وفهم حقائق الأمور... الخ!

إن المطلوب الآن ليس مجاراة العامة أو التسابق لإرضاء مشاعرهم، أو محاولة الاستفادة الآنية المصلحية، فالأمر جد خطير، ولا بد من المسارعة إلى فهم هذه المظاهر على حقيقتها، دون التقليل من شأنها أو تحميلها أكثر مما تحتمل حقيقتها، ثم التعامل معها على هذا الأساس بكل مسؤولية.

إن هذا التحليل لطبيعة ما يحدث في المحافظات الجنوبية يمكن أن يجيب على الأسئلة المثارة في صدر هذه المقالة. فتحديد جذر المشكلة على النحو الذي انتهينا إليه هو الذي يمكن أن يفسِّر لنا المظاهر التي رافقت الحراك في طوره الأخير، مثل المشاعر المناوئة لأبناء المحافظات الشمالية، فذلك ببساطة هو رد فعل لما قام من تصوّر في العقل الباطن عن انهزام الجنوب في مقابل الشمال في صيف 1994، بغض النظر عن حقيقة الواقع الفعلي (الكثير من أبناء المحافظات الشمالية شعروا أيضا بالهزيمة، من خلال هزيمة الأمل في المشروع الوطني).

وهذا التحليل يمكن أن يفسِّر أسباب الشعور المتنامي ضد دولة الوحدة والدعوة إلى الانفصال. فمن المتيقن أن أبناء المحافظات الجنوبية كانوا أكثر الناس حماساً للوحدة، ثم إن دولة الوحدة الحقيقية ذاتها لم يتم اختبارها لنتبيَّن نجاحها من فشلها، فالمؤكد أن الذي فشل هو السلطة الحاكمة فقط. فالدافع لهذه المشاعر المناهضة للوحدة ليس إلا المشاعر المكبوتة المتلهفة إلى رد الاعتبار من المهانة المتصورة لهزيمة 1994/7/7 وممارسات السلطة الهمجية بعدها، والتي تمت تحت ستار المحافظة على الوحدة وفي ظل دولة الوحدة.

وهذا التحليل هو وحده الذي يستطيع أن يفسِّر لنا لماذا كان هذا الحراك على النحو القائم محصوراً في المحافظات الجنوبية فقط، مع أن إخوتهم في المحافظات الشمالية يعيشون نفس المعاناة التي تعيشها المحافظات الجنوبية، إن لم تكن معاناتهم أشد وأقسى في بعض هذه المحافظات الشمالية.

ثم إن هذا الفهم هو الذي يمكن أن يفسِّر تلك المشاعر الحميمية الداعية للتسامح الداخلي بين أبناء المحافظات الجنوبية، وهي مشاعر عاطفية تتجاوز حقائق الواقع والصراعات الموجودة. وهذه الصراعات ستنفجر لا محالة في اللحظة ذاتها التي يتم التخلص فيها من الضغط النفسي المتولد عن مشاعر الهزيمة في 1994/7/7، فذلك هو الجامع الوحيد الآن.

إن أبناء المحافظات الجنوبية ليسوا في حقيقة الأمر ضد الوحدة، وهم في قرارة أنفسهم يدركون هذه الحقيقة، بإدراكهم أن وحدة اليمن هي حقيقة موضوعية من حقائق التاريخ التي لا مجال لتجاوزها. فليست المشكلة إذن في الوحدة، وليس الحل -بالطبع- في إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 22 مايو 1990. بل ينبغي البحث عن الدواء بعد تشخيص الحالة بكل صدق وتجرد وعقلانية. وإذا ما صدق تحليلنا لمسببات هذا الاحتقان القائم، فإن الحل سيكون في الفعل الذي يكون به الخلاص من هذا الضغط النفسي المتولد عن مشاعر الهزيمة ليلة 1994/7/7 الكئيبة وما تلاها من ممارسات.

إن رد الاعتبار والتخلص من تلك المشاعر لن يكون بالانقلاب على الوحدة، بل برد الاعتبار لها وتخليصها من العابثين بها، ولا بالتنكر للتاريخ اليمني المشترك، بل بالانتصار لهذا التاريخ، وإعادة الاعتبار له أيضاً، ولا بالانتقام من أشقائهم أبناء المحافظات الشمالية الذين لا حول لهم ولا قوة في أسباب تلك المشاعر المحتقنة لدى أشقائهم من أبناء المحافظات الجنوبية، فهم يشاركونهم في الحقيقة كل آلامهم ومعاناتهم، والذين لاشك هُزموا أيضا يوم 1994/7/7 حتى وإن لم يشعروا بتلك الهزيمة. وإنما الحل في الالتحام بهم لإعادة بناء هذا الوطن من خلال إيجاد دولة مؤسسية حديثة، نشعر في ظلها جميعاً بالأمان والمواطنة المتساوية، وبكرامتنا وعزتنا. ولنبحث معاً عن الصيغة المناسبة لشكل الدولة اللامركزية التي نرتضيها لنا جميعاً، وعن طبيعة النظام السياسي الذي نريده، بما لا يسمح بإمكانية وجود مثل هذا الحكم الفردي المركزي المتخلف المستبد، وبما يضمن تحقيق مصالحنا، وينسجم مع حقائق التاريخ.

❖ مدرس جامعي في جامعة صنعاء

اليمن: المنكوبة المنهوبة

عبدالباري طاهر

كتيب صغير وصغير جداً أصدره الأستاذ أحمد محمد نعمان الصَّانع الأول للحركة الوطنية كتسمية أبي الأحرار محمد محمود الزبيري، أصدره في الأربعينيات وليس في الخمسينيات كما أشرت خطأ في العدد الماضي من "النداء".

بديهي أن المقصود باليمن في الكتيب حينها "المتوكلية اليمنية".

ترى لو عاش النعمان والزبيري إلى اليوم وشاهدا نافذاً ينهب ساحة البحرين في عدن، وينهب نافذ آخر مساحة نصف صناعاء في الحديدة. 37٪ من أخصب الوديان في تهامة نهبت، ونهبت ممتلكات الدولة ثم عاد الأشاوش لنهب أراضي المواطنين.

أليس مريباً وغريباً أن تهامة المنطقة التي تعطي الولاء كاملاً شاملاً للحزب الحاكم، ولا ينجح فيها معارض واحد أو مستقل، ومع ذلك فهذه المنطقة أكثر عرضة للإقصاء والنهب والتهميش؟

صحيح أن "دولتنا" بين مزدوجين عادلة في توزيع الظلم والتفيد والسلب، فهي "توحد اليمن" بالكوارث المتناسلة، وبالفتن والحروب، وهدر الإمكانات، وسلب المواطنين حد الجوع، فاليمنيون موحدون بتسيد الفساد والاستبداد، والغبن الاجتماعي، ونشر التعليم المذهبي الأرضية الخصبة للإرهاب.

السلطة الخارجة من رحم القبيلة، والمستندة إلى شرعية القوة والقوة وحدها تنظر بعين الزراية والانتقاص للحياة المدنية وللمدينة، وبالأخص المناطق المسالمة، فتتعامل بروح الغلبة والقهر والاستعلاء.

صحيح أيضاً أن علاقة القبيلة بالمدينة تاريخياً قامت على الغزو والسلب والتفيد، وكانت المدن وفي المقدمة صناعاء والأراضي الزراعية والخصبة في اليمن كلها ساحة حرب للقبائل المغيرة والنهابة. ويشكل كتاب "حوليات صنعاء" سجلاً حافلاً للنهب القبلي للمدن والأراضي الزراعية، مما أعاق النمو والتطور في اليمن حتى اليوم.

لقد نهبت صنعاء في 48 عقب فشل ثورتها الدستورية، ولكن أراضي الأوقاف والمرافق العامة والرهق، وأراضي الكثير من الأسر أيضاً سطا عليها نافذون من كبار المشائخ والضباط.

كما أن الكثيرين من الرأسمالية الطفيلية ومحدثي النعمة كدسوا الملايين من البسط على أراضي الدولة والمواطنين والمضاربة بها. تحالف القبيلة والعسكرة والدعاة الفاسدين والرأسمال الطفيلي أثمر نهب الأراضي. ولم نجد حتى اليوم دراسات حول ملكية الأرض. قليلة هي الدراسات التي بحثت ملكية الأرض، وهناك دراسات قديمة للمفكر التقدمي عبدالله عبدالرزاق باذيب نشرتها "الأمل" منتصف ستينيات القرن الماضي، من حول الإصلاح الزراعي. وقام الباحث الشاب الدكتور أحمد حسن سعيد بترجمة بحث لدبلوماسي روسي حول أملاك أحد الأمراء من بيت حميد الدين هو القاسم بن الإمام يحيى، ونشره في "دراسات يمنية". وقد أعد الدكتور عبدالله أحمد لقمان رسالته للدكتوراه حول ملكيات الأراضي في مناطق تهامة، وهي من أهم الدراسات العلمية حول هذه القضية. ولكن هذه الأبحاث والدراسات قديمة نسبياً، وتدرس البعد الاجتماعي والتركيبة المجتمعية لملاك الأراضي. البلد الآن بحاجة لدراسة تحويل هذه الأرض إلى موات وتوزيعها كإقطاعيات على الفاتحين الجدد الذين أطلقت أيديهم أو جرى تمليكهم أراضي الناس والأوقاف وأراضي الدولة شأن الفاتحين في كل زمان ومكان، وشراء الولاء بتوزيع أراضي الناس كأعطيات والمضاربة بها. منذ حرب 94 وحتى قبل ذلك، خاض نهابو الأراضي حروباً كالحة في جل المدن اليمنية، وشجعت الدولة محازبيها وزبائنها إما بالتغاضي أو بالحوالات والأوامر والتمليك، ووقف الملاك الحقيقيون مكتوفي الأيدي في ظل غياب القضاء الكفء والنزيه والمستقل "وإذا غريمك الدولة فمن تشارع!".

لقد أصبح نهب الأراضي أحد أهم مظاهر غياب الأمن والسلام والاستقرار، وأحد مهددات وحدة الكيان والمجتمع. كما أسهم إلى جاب عوامل أخرى في منع قيام بيئة استثمارية آمنة ومستقرة.

إن نهب الأراضي في عدن قد منع تحويلها إلى سوق حرة، وحرم عدن من تبوؤ مكانتها في التجارة العالمية، والتوسط التجاري بين الشرق والغرب كمورد من أهم موارد اليمن عبر كل العصور، وكجسر موصل لا نظير له.

يتقن النظام لعبة شراء الولاء. أطلق يد رجال القبيلة وكبار الضباط في تفيد الأراضي والاستيلاء على مؤسسات الدولة وممتلكاتها، وكانت سياسة "الخصخصة" الوسيلة المثلى لتحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، وأطلق لسان "رجل الدين الفاسد" في التكفير والتخوين، وتوظيف الوعظ الديني والدروس والتحليل والتحريم والتكفير والتأثيم لغرض الهيمنة والنفوذ، واقتسام المغانم والأسلاب مع مقاتلي شعبهم. أما الرأسمال الطفيلي فقد أغرق السوق بالسلع الفاسدة والبضائع المهربة، والتهرب من الضرائب، والتلاعب بالأسعار، مكتفيا بالرشى، وتمويل الانتخابات والحروب. فتاوى المكفراتيين ونهب الأراضي في الجنوب هي المساءلة عن الاحتجاجات الواصلة حد المطالبة بالانفصال، وما لم يجتث التكفير والتخوين السياسي من جذوره، وتعود للناس في الجنوب أرضهم وممتلكاتهم، وحقهم في التشارك، فإن الاحتجاج المدني السلمي يكون الرد الصائب على العبث.

التحالف الشرّير بين القبيلة والعسكرة وبين الاتجار بالدين والبضاعة الفاسدة والمهربة، بين فساد السياسة وتجارة السلاح والتكفير والتخوين، هي وحدها المساءلة عن تفشي الحروب المستدامة والإرهاب المتفلت، والثارات والاغتيال، ووضع البلد كله على شفير الهاوية.

يعتقد الحكم -ومعه كل الحق- أنه مدين بسلطته لهذا التحالف، كما أنه مدين بالبقاء في الحكم لهذا النهج، لذا فإن الديمقراطية والحرية والعدالة تصبح عدواً حقيقياً، وتصبح مفردات: الحرب، الإرهاب، النهب، الفيد، التكفير، الانفصال، الارتداد، الاعتقال، الاختطاف، التخوين، القتل، السجن، المحاكمات، العقاب، والانتقام هي المفردات السائدة والمتداولة في سوق الإعلام اليمني، وخطاب المسجد المحزب. وتغيب مفردات: العدالة والحرية والديمقراطية، والتسامح والتصالح والحوار، والتآخي والتشارك السياسي، والتداول السلمي للسلطة، وحرية الصحافة والرأي والتعبير.

التَّأزيم القائم للأوضاع، والإبقاء على جذوة الحرب مشتعلة في صعدة، والتهديد المستمر بعودتها، ودفع الحراك في الجنوب للعنف أو جره للشعارات الزائفة والضارة كلها نهج الاستمرار في السلطة وتدويخ الشعب الضحية والمعارضة السياسية.

في وضع كهذا يصبح الحوار عبثياً. لا يستقيم الحوار والحرب، أو الحوار والتخوين والتكفير! أو الحوار والاعتقال والمحاكمات التعسفية وإرهاب المعارضة السياسية أو منتقدي الفساد والاستبداد!

انتخابات السودان هي ما نوعظ به. تزوير الانتخابات فاتورة يسددها شعب السودان ليهرب الحاكم من المساءلة، وكعربون للانفصال وتعويم دارفور ربما لانتخابات قادمة. وتبقى الانتخابات العربية، وفي مقدمتها اليمن، إرضاء للغرب وإهانة للشعوب، والعزاء لليمن المنكوبة والمنهوبة.

عن اللقاء الذي لم يعد مشتركاً

بشرى المقطري

التحالف السياسي لا يدوم إلى الأبد، حتى لو ظن بعض السياسيين الطيبين أن بلادنا استثناء وحيد عن بلدان العالم، وإذا اعتبرنا أن واقعنا هو من الشذوذ بحيث ليس هناك من تجربة تنطبق عليه، وأن هذا التحالف -المظلة- يمكن أن يقينا من التغيرات المناخية السياسية العاصفة، وأن أحزابنا هي من الهشاشة إذ لا يكاد يسمع صوتها إن ناطحت السلطة متفرقة. ولكن ماذا لو لم يحقق هذا التحالف انجاز ما لا على الصعيد السياسي ولا الاجتماعي.

وهنا أتساءل: لماذا لم تتحالف الأحزاب اليسارية المصرية مع الإخوان المسلمين، علماً أنهم رقم كبير وضاغط على الساحة المصرية، ويسيطرون على معظم الفئات الشعبية الفقيرة؟ أليست الأحزاب المصرية أحكم من أحزابنا لأنهم يدركون حجم اختلاف المشروعين الديني والعلماني على الصعيد السياسي والفكري والاجتماعي؟ لكن أحزابنا السياسية ربما لا تدرك حجم البون الشاسع بينها، فانخرطت في المظلة المشتركية منذ زهاء 8 سنوات، دون تقييم تجربتها، ودون أن تقدم لرعاياها مبرراً منطقياً لاستمرار هذا العرض السياسي الذي يثير الشفقة، والقرف في قلب المواطن اليمني الذي فقد إيمانه بالسلطة والدولة، وربما الوطن، منذ 30 عاماً، ولم تعد هذه المسميات على رومانتيكيتها تثير في نفسه سوى حساسية ضد الكذب، وهو الآن يفقد إيمانه بهذا المزيج الغريب من الكراتين السياسية المقولبة في كيان فضفاض دون ملامح وليس لديه مشروع حياة للمواطن العادي، وآلية محددة للتعاطي مع هذا المشروع.

التحالفات السياسية بنت المرحلة تفرزها المصالح السياسية وفق معطيات محددة، بحيث لا يكون هناك صوت نشاز استغلالي ينفذ أجندته السياسية الخاصة بعيداً عن المصلحة العليا لهذه التحالفات. وإذا عدنا إلى الوراء، سنجد أن الواقع التاريخي والسياسي الذي تشكل وفقه اللقاء المشترك، لم يعد منسجماً كما كان سابقاً، ولم يعد هناك مبرر سياسي أو أخلاقي لاستمرار هذا التحالف بين قوى يسارية كالحزب الاشتراكي مثلاً، وبين قوى تقليدية يمثلها حزب الإصلاح اليمني. وإذا أردنا أن نغفر لهذا الحزب انضواءه تحت رداء السلطة وكونه جناحها الديني اليميني المتطرف والمنفذ لممارساتها، سواء أثناء حرب 94 أو بعدها، ونكون مغفلين قليلاً ونتناسى الذاكرة الجمعية لما فيه المصلحة الآنية، فإن حزب الإصلاح وبانضمامه للمشترك ظل هو المعطل الحقيقي لجموح الأحزاب اليسارية وتفاعلها مع الواقع اليومي والمعاشي للمواطن اليمني، مما أدى إلى تقوقع هذه الأحزاب على نفسها، وفقدانها مصداقيتها.

ومن هذا التعطيل الذي يمارسه الإصلاح تحت المظلة المشتركية، وتنفيذاً لأجندته السياسية، هناك قضيتان تستحقان الوقوف عليهما؛ الأولى هي مستنقع الحوار الوطني الذي سقطنا فيه من شدة اليأس، واللجان التي تعمل منذ سنتين دون أن تستطيع فرض شروطها البسيطة على السلطة، لأن هناك تحليلاً صادماً، وهو للأسف صادر من بعض القيادات الحزبية، فالسبب في هذه الميوعة الوطنية للحوار، وتباطئها على هذا النحو المريب، هو أن هناك خرقاً للجنة الحوار من قبل السلطة، لعناصر إصلاحية في المشترك لها أجندتها السياسية الخاصة، مستفيدة من السلطة لمنافع اقتصادية، فمازالت هذا العناصر تعمل على عرقلة الحوار لمصلحة السلطة، حتى يضيع الوقت، وتأتي الفترة الانتخابية الجديدة، ومن هنا تضغط السلطة على هذا التكتل السياسي اليائس، وتمرر صفقة سياسية رخيصة: تمديد رئاسي جديد لدورتين انتخابيتين مقابل تمرير بعض الإصلاحات الجزئية.

القضية الأخرى، والتي تؤكد دور الإصلاح في كبح جموح الأحزاب اليسارية الأخرى، هي موقف المشترك ككل من قضية الجنوب، فما بين الصمت والبلبلة وعدم تحديد موقف واحد وثابت استمر لسنوات طويلة، مما أدى إلى فراغ سياسي حقيقي وتصاعد الحقوق الجنوبية المطلبية على نحو دراماتيكي، الأمر الذي أثر على صورة الحزب الاشتراكي لدى قطاع هائل من الناس هناك، فهذا الحزب العريق لم يحدد موقفه من الحراك الجنوبي إلا بعد صيغة توافقية لأحزاب المشترك، وبعد أن ارتفع سقف الحراك إلى المطالبة بالانفصال، فاليد الإصلاحية الطولى عطلت الآلية التي كان لابد أن يتحرك وفقها اللقاء المشترك، مما زاد نقمة الجنوبيين ليس تجاه المشترك تحديداً، وإنما تجاه الحزب الاشتراكي الأب القديم، الذي ترك أبناءه.

ثم هناك فكرة النزول إلى الشارع، وهنا وكما كل مرة، يخرج حزب الإصلاح عن الخط، وعن فكرة اللقاء المشترك في تعاطيه مع الشارع الذي يرزح تحت الفقر، وعسكرة الحياة، وتهبش الضباط والمشائخ، ونهب الأراضي والمياه والحياة، فالإصلاح لا يرى في هذا الشارع، سوى قوى ناخبة، وضاغطة للتمثيل البرلماني، وخلايا نائمة يمكن أن يهدد بها من يشاء، لأنه لا يريد قطع شعرة معاوية مع السلطة من جهة، ومن جهة أخرى يستخدم مفهومه لفكرة الشارع لكي يحبس أي اندفاع عاطفي لدى الأحزاب الأخرى في تعاطيها مع قضايا الشارع، فالإصلاح يدرك حجم شارعه الفعلي قياساً بالأحزاب الأخرى، فيستطيع تحريك الشارع من سدة المآذن، والجوامع والبرلمان، وإخراج آلاف طالبات جامعة الإيمان لتنفيذ إرادته وقناعاته الفكرية، ضارباً عرض الحائط بالأحزاب اليسارية الأخرى المنضوية تحت مظلة اللقاء الذي لم يعد مشتركاً في رأيي، ومن جهة ثالثة، وكما حدث في مظاهرة تعز الحزينة، لم يحرك الإصلاح لا نساءه ولا كل ملتحيه للتعبير عن مطالب الشارع التعزي البائس. ومن هنا تبقى فكرة الإصلاح عن اللجوء إلى الشارع، فكرة انتهازية، نفعية، ترتكز على الفهم الضيق لمصالحه وأجندته السياسية.

حاول هذا الحزب الديني تجميل وجهه، ربما حتى يتماشى مع الأحزاب اليسارية في المشترك، ووفقاً للعولمة الدينية الجديدة، ولمواكبة الواقع المتغير، قام بفرز قيادات سياسية من الجيل الثالث تدعي قليلاً من الانفتاح، ويلبس قادتها البناطيل الجينز، والكرفتات، ويتحدثون في كل المواضيع الحقوقية والمطلبية وفق خطابهم النفعي الديني الذي يحاول بكل قوة الاستفادة من المعطيات الجديدة. وستجد ذلك في صحفهم، وقناتهم "سهيل" التي تثير الرعب في قالبها الفكري الجامد، وتباهيها بالدين الإصلاحي الجديد المنقذ للبلاد من خرابها، سيناصرون حقوق المرأة -وهذه ازدواجية غريبة كونها لا تنسجم مع مواقفهم الحقيقية- وفي حقها في الترشح والانتخاب -وهذه مزايدة أخرى باعتبار أن هذا الحزب كان وراء عرقلة القوانين التي تهدف لضمان حق المرأة السياسي- وطبعاً ربما ستفزع مثلي إن رأيت جهودهم الحثيثة في تجميل حلتهم الجديدة، فالقيادات النسوية الإصلاحيات الشابات لم يعدن مجلببات كما كنا نظن، بل ستشاهد مثلي بعض أخواتنا في الله كاشفات الوجه، ويدخلن الشات، والفيس بوك، ويسافرن من دولة إلى أخرى بدون محرم (تصوروا!) داعيات إسلاميات للدين الإصلاحي الجديد كما قالت إحداهن. والتغيير للأسف فقط في الصورة الإصلاحية الجديدة. أما الفكر الذي تنبع منه هذه الصورة، فما زال هو الحزب الديني التقليدي الرجعي الذي يقف ضد كل محاولات تطوير وتنمية المجتمع اليمني.

وفي رأيي فإن كل العمليات التجميلية التي أجراها حزب الإصلاح على كوادره، وخطاباته على مدى السنوات الأخيرة، لم تستطع إخفاء التشوهات العميقة في الوجه والذاكرة، والروح لهذا الحزب الذي لا يختلف في قضاياه، وعقائده، وأفكاره، وآلياته، عن الإخوان المسلمين في مصر أو في الأردن، أو لدى الإخوة في حماس.

الصورة الإصلاحية الجديدة، وإن مططناها قليلاً لتتوافق مع منطقنا البسيط، لنحاول أن نقبل هؤلاء الإسلاميين المتأنقين الجدد، فإن هذه الصورة ستسقط، لأن فكر هؤلاء يظل كما هو الفكر الإصلاحي الجامد، ومع كل قضية اجتماعية مصيرية أو سياسية طارئة، يظهر الوجه المتخفي، التكفيري، القبلي المتماهي مع السلطة، الديني، القمعي، الإقصائي، الذي لا يعترف بحرية الآخر في الفكر، أو في الكتابة، بل يعود بنا أمثال هؤلاء إلى عصور الظلام ومحاكم التفتيش، القتل والخوزقة، وتفعيل السنة بالزواج من الأمهات الصغيرات، وهناك مؤشرات دقيقة تؤكد هذا الطرح، الأمر الذي يثير الإرباك لدى أي محلل محايد، فلماذا لا يعود أمثال هؤلاء الملتحين الجدد إلى جبهتهم الحقيقية، صورتهم التي ألفناها عنهم؟ هل هذا من أجل الوصول إلى سدة الحكم، أو لإقناعنا بأنهم معارضة قوية ويمتلكون الشارع اليمني، الذي يكفيه إشارة من أحقر لحية فيهم لتخرج نساؤهم ورجالهم للمطالبة برفض تحديد سن تزويج الصغيرات؟

لم تكتف سياسة الإصلاح من إدهاشي، ولأعترف من إرباكي لوقت طويل، فما بين الصورة التي يسعى جاهداً لتلميعها في صحفهم ووسائلهم الإعلامية، وما بين سياستهم العقائدية المتحلقة، التي تبنت في مراحل تاريخية مختلفة، ومازالت، مواقف محرضة تجاه حرية الفكر والتعبير، وهنا ومن سدة البرلمان يتزعم هذا الحزب من خلال قيادته حملة تكفيرية شرسة وفتاوى جديدة ضد الزميل معاذ الأشهبي، وأدت هذه الحملة الإصلاحية إلى سجنه. ومرة أخرى.. شنت القوة الإصلاحية، ومن سدة البرلمان، حملة على صحيفة الثقافية، وعلى الكاتب حميد عقبي، وهنا تبرز الصورة الحقيقية لهذا الحزب الديني المتخلف القامع الذي يسعى لإعادتنا إلى الحقب المظلمة، بل والمؤسف أنه تحول في غضون هذه السنوات إلى دور رقابي على الأخلاق والقيم والأفكار، متجاهلاً الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة والداخلة ضمن هذه المظلة البالية التي لا تستقيم هذه الأطروحات مع أفكارها.

هناك أخطاء إستراتيجية قاتلة، لا يمكن أن تُغتفر، لأنها تضر بمصلحة المواطن البسيط، وفي حقه في العيش الكريم، والتعبير عن رأيه بحرية، وحقه أيضاً في مواطنة متحررة من العقد الدينية، والأفكار القروسطية المتحجرة، ومن هذه الأخطاء في رأيي استمرار تحالف الحزب الاشتراكي، وغيره من الأحزاب اليسارية الأخرى مع حزب كالإصلاح له أجندته السياسية ومعتقداته الفكرية والاجتماعية الخاصة التي ترتكز على تحالف الدين والقبيلة.

ما طرحته سابقاً أمثلة بسيطة لهشاشة تحالف المشترك، لكنه أبداً ليس مدخلاً لسوء الفهم، وأعتقد أنه يستحق من الأحزاب المنضوية تحت هذه المظلة، بعد سنوات طويلة من الزواج القسري، أن يجيب على هذا التساؤل البسيط: هل حقق المشترك انتصاراً سياسياً يستحق الصبر على ممارسات حزب الإصلاح المنافية للقيم المدنية؟ وماذا عن تعطيله لمفهوم الفكرة التي نشأ من أجلها المشترك؟ وحتى لا تفقد هذه الأحزاب ما تبقى من ماء وجهها، عليها مكاشفة نفسها أولاً وتقييم تجربتها السياسية، لأننا كشارع مقهور لا ناقة له ولا جمل بهذا الوطن، وكجمهور متفرج وصامت، لم نعد نرغب بالفرجة أو التصفيق لهذا الرقص السياسي "الشرقي" الرديء جداً.

- من أيِّ ريحٍ تدخل المعنى؟
- من المعنى
- ومن أي الجهات تهبُّ؟
- من وجع الجهاتْ
- هل أنت موالٍ؟!
- بما يكفي لتنفتح السماء على حكايتها

- ويدخلك النخيلُ؟
- ويسيلُ عشبُ ضلالتي
ويميل موالي على كتفي
ويخرج عارياً
مني
دمي

ويصيبني قمر الصدى
ويصيب
خلخالِ السماوات
الخمولُ.

أحمد العرامي

تعز.. 30 عاماً من شاي الشعْبي

محمد الشلفي

في حالة مقهى الشعبي لن تتكلم الصورة ولن تقدر على نقل شيء يدل على تميز المقهى وتبرر بقاءه مفتوحاً حتى اليوم، فهو ليس أكثر من دكان صغير مساحته تقريباً 2.5×3، بالكاد يتسع لطاولة عليها ما يمكنهم من عمل الشاي، وطاولة أخرى عليها الأكواب التي يقدم فيها الشاي، وأمام المقهى ينتصب كرسي وطاولة واحدة، ويقدم الشاي فقط لزبائنه ولا شيء غيره. أما أين يشرب زبائنه الشاي ففي المساحة التي أمامه، وعادة ما يجلسون دون كراسي على أطراف تلك المساحة لإفساح طريق للمارة.

يقع المقهى في باب الكبير في سوق اللقمة بمدينة تعز، وهو الأشهر من بين محلات ومقاهي الباب، تعود شهرته إلى كونه من أوائل المقاهي التي أسست في الباب، ومازال منذ منتصف السبعينيات حتى اليوم يستقبل زبائنه منذ الفجر حتى يقترب الظهر، ثم في ما بعد الظهر حتى السابعة مساءً.

افتتحه محمد محمد الشعبي منذ ما يزيد على 30 عاماً، وبعد أن تقاعد الأب عن العمل فيه توارث أولاده العمل في المقهى وصناعة الشاي الذي يأتي بالناس من أماكن بعيدة.

جميل الابن الأكبر لمحمد الشعبي، يعمل مع إخوته الأربعة في التناوب على العمل في المقهى. يقول جميل: وظفنا منذ 5 سنوات عمَّالاً، وحين تعلموا سر مهنتنا في صناعة الشاي افتتحوا محلات خاصة بهم في الباب لمنافستنا، فقررنا عدم توظيف أي شخص آخر.

لم يتأثر مقهى الشعبي بالمحلات الجديدة التي استطاع أصحابها صناعة شاي بمذاق شاي الشعبي الذي اشتهر به باب الكبير، فما زال حتى اليوم يأتي بالناس من كل مكان، ويحل فصل الصيف من كل عام ليكون موسماً مهماً للمقهى، فيزداد الزبائن، ويمثل المقهى بديلاً جيداً للمخزنين في حال ارتفع سعر القات.

يرجع جميل شهرة الشاي الذي يقدمه لضبط المقادير، وهذا هو الأهم. أما ما هي المواد التي تُستخدم في صناعة الشاي فهي المواد العادية التي تحتاجها صناعة أي كوب من الشاي.

لم تغر شهرة المقهى آل الشعبي في افتتاح مقهى جديد في مكان آخر، وبحسب جميل فإنهم لم يفكروا بذلك. يتمسك جميل وإخوته الأربعة بالمقهى المستأجر من الدولة رغم أنهم تلقوا تعليما، فيما يعمل أغلبهم في مهنة التدريس، لكن وراء تمسكهم بالمقهى محاولة للتمسك بماضٍ يتجاوز نصف قرن، ومهمة للتمسك بالجذور.

من ينتصر أخلاقياً..؟

تأويلات الحرب بين «أفاتار» وخزانة الألم (1-2)

وضاح الجليل
Waddah803@hotmail.com

ستبدو كثير من تأويلات فوز "خزانة الألم" بالحصة الأكبر من جوائز الأوسكار هذا العام، وقبلها جوائز الجولدن جلوب والبافتا؛ ستبدو معقولة وموضوعية، وتستحق النقاش، بما في ذلك أن هذه الجوائز حملت طابعاً سياسياً كونها منعت نفسها عن الفيلم الأعظم تقنياً "أفاتار"، لكن ما لا يمكن نقاشه أن يكون "خزانة الألم" فيلماً رديئاً كما يذهب الكثير من الكتَّاب العرب.

تنتصر النظرة القاصرة لـ"خزانة الألم" لرؤية تقسم العالم إلى شرق وغرب، وتقر بعدم إمكانية لقائهما، وهي رؤية عنصرية طاردة، تعمل على منح الحقيقة لمن هم في جوارها، وتفترض فيهم الخير والسلام، وتنزل بالآخر أو الآخرين شتى النعوت التي تلحقهم بالشر وطائفته، ولأجل ذلك تتهم الأوسكار مثلاً بالتحيز لصالح المستعمر، وتبحث في كل مناسبة عن ثغرات تفترضها لتلحق بها تهماً جزافية لا تنتصر لأية قيمة فنية أو معرفية.

لا يمكن نفي أن الأوسكار حملت في مناسبات كثيرة معاني سياسية، لكن هذا لا يعني أن الأكاديمية التي تمنح هذه الجائزة تذهب إلى ذلك الحدّ اللاموضوعي في تقديراتها، أو تسقط بها التقديرات إلى الدرك الأسفل، فهي حتى عندما تحمل اختياراتها طابعاً يشير لدى الكثيرين من نقادها ومعارضيها إلى خدمة السياسة الأميركية مثلاً؛ فإنها تمنح الجوائز لأفلام تستحق التقدير، وهنا سيبدو من الضروري تذكر نتيجة وصل إليها إدوارد سعيد عندما وجد آداب المستعمرين تحمل قيماً فنية وجمالية وربما إنسانية إلى جانب فلسفتها ودلالاتها الاستعمارية والاستشراقية. وإذا كانت الجوائز ليست المعيار الوحيد لتقييم الإبداع، ولا حتى الأول، فإن موضوع العمل الإبداعي أو هدفه لا يقوم بذلك أيضاً.

بعيداً عن هذا، فإن المخرجة كاثرين بيجلو تقع بفيلمها في مأزق يصعب تأويلها أو استنتاج أسبابها، فحينما يقترب من معاناة الجنود الأميركيين، يبتعد عن الجحيم الذي يسقط فيه المدنيون العراقيون، وعندما تمر الكاميرا على مشاهد الدمار والموت الذي يحصدهم؛ فإنها لا تتوقف كثيراً على أشلائهم أو أجسادهم المحترقة، وتذهب لملاحقة الجنود الثلاثة وهم يبحثون عن مدبر التفجير، وعندما يظهر طفل عراقي ليبيع أقراص الكومبيوتر وألعاب الفيديو؛ تنشأ علاقة بينه وبين الجندي ويليامز، لكن تلك العلاقة لم تجد تجسيداً مكثفاً لها كما ينبغي حين يقوم ويليامز نفسه بانتزاع المتفجرات من أحشاء الطفل، ولم نلحظ ملامحه وهي حتى تصرح بانفعاله في تلك اللحظات العصيبة.

يفضل ويليامز النجم الإنجليزي ديفيد بيكهام، ويجد صدى هذا الإعجاب لدى الطفل العراقي فيسميه بيكهام أيضاً، وهنا ينبثق سؤال قلق: لماذا بيكهام دوناً عن غيره من اللاعبين الأوروبيين والأميركيين الجنوبيين؟! والتفسير الأقرب عادة هو أن بيكهام لاعب إنجليزي، ويلعب في أميركا، ولو أن أميركا تمتلك لاعبين في موازاة شهرته، لكان اللاعب الذي يفضله الطفل أحدهم، وإلى جانب هذا فإن بريطانيا (بلد بيكهام) شريك في الاحتلال، وهذا يشير بثقة -وليس بخبث- إلى أن الفرق بين القتلة والأطفال ببراءتهم أن الأطفال والأبرياء عموماً يفضلون المحتل على ما عداه.

برغم ذلك ثمة الكثير من الحيادية في الفيلم، وثمة نزوع إلى تقديم حكايا إنسانية تستحق الإنصاف، وهو المقتبس من أحداث حقيقية مأخوذة من وثائق لوزارة الدفاع الأمريكية، وما كتبه الصحفي مارك بول الذي رافق جنوداً أمريكيين في العراق بعيد سقوط نظام صدام حسين وبدء الاحتلال.

تركز الكاميرا على لقطتين يفترض أن تحدثا بسرعة خارقة، لكنها تعمل على تثبيتهما في ذهن المشاهد وتركيزهما أطول فترة ممكنة، الأولى عندما ينفجر اللغم الأولى فيقتل الجندي الذي حاول تفكيكه، وهنا تركز الكاميرا على تفاصيل أثر الانفجار في لحظته الأولى على الحصى والتراب وهيكل خارجي لسيارة محطمة، والثاني عند اشتباك أعضاء الفرقة مع بعض أفراد المقاومة، حيث ترصد الكاميرا حركة غلاف طلقة كبيرة وهي تدور في الهواء على مبعدة سنتيمترات من الرمل والحصى بالعرض البطيء لـ10 ثوان، رغم أن تلك الحركة لن تستغرق أكثر من ثانية، وهدف بيجلو من ذلك أن تضع المشاهد في قلب مأزق الجنود، والإيحاء بأهمية مثل تلك التفاصيل لمن يعيشون في عمق الحدث بما فيه من موت ودمار، وهي دلالة على الصعوبة التي يحدث بها الموت، وعمليات القتل.

ربما لصداقة ويليامز مع بيكهام معنىً آخر، حيث بيكهام يبيع أقراص كومبيوتر تحوي ألعاباً حربية، وحيث الولع بالحرب هو الرابط بينهما، فيما لا يشترك معه زميلاه في ذلك، ولذلك أظهرا لبعضهما رغبة في تفجيره خلال عملهم في الصحراء على التخلص من المتفجرات، كرغبة في الخلاص من استفزازاته لهما بحبِّ الحرب، والتلذذ في ممارستها، ففي مشهد سابق وأمام عدد هائل من المتفجرات يقطع تواصله معهما، ويخلع بزته الواقية مبرراً ذلك بأنه على وشك الموت، وبالتالي هو يبحث عن موت بحرية بلا ملابس تفصله عن العالم.

قبيل عودتهم إلى بلادهم، يأتي رجل عراقي مفخخ بقنابل حولت جسده إلى لغم كبير، ويطلب من ويليامز مساعدته للتخلص منها، لكن الرقيب الخبير في المتفجرات يفشل في نزع المتفجرات عنه فيتركه هارباً وهو يعتذر إليه بهتاف مفزوع قبل أن ينفجر جسد العراقي إلى ألف شظية وهو يحاول ترديد الشهادتين، وكأن ذلك إشارة إلى الفشل الذي منيت به الولايات المتحدة في تخليص العراق من ألغام الطائفية والصراعات فيه، وعجز العراقيين عن التخلص من تلك الألغام واضطرار البطل المنقذ (الولايات المتحدة) إلى تركها تتشظى وسط عجزها وإيمانها بالغيبيات واستسلامها التام، كأنها تحمِّل العراقيين مسؤولية ما يحدث، وهذا أيضاً حقيقيٌّ إلى حد كبير.

الإعلام المهني في مؤسسة العفيف

■ أحمد عبدالرحمن

تنظم مؤسسة العفيف الثقافية غدا الثلاثاء ندوة بعنوان "الإعلام المهني وإمكانية خلق إعلام حر ومستقل (اليوم العالمي للصحافة)".

الندوة التي تتزامن مع اليوم العالمي للحرية، يشارك فيها الدكتور عبدالرحمن الشامي عن "الواقع الصحفي في اليمن.. قراءة في مهنية الصحف الحزبية والحكومية والأهلية"، والأستاذة إلهام عبدالوهاب بورقة عن "الهامش الديمقراطي.. وتأثيره على مهنية الصحف"، ويشارك وكيل أول نقابة الصحفيين الأستاذ سعيد ثابت بورقة نقدية عن "قانون الإعلام السمعي والبصري"، ليقدم بدوره البرلماني عبدالمعز دبوان ورقة عن مشروع قانون الصحافة المقدم للبرلمان، إلى جانب استعراض مبسط لقانون حق الحصول على المعلومة.

وستسعى الندوة من خلال الأوراق المقدمة إلى تفكيك واقع الخطاب الإعلامي بأشكاله المختلفة، وتقديم رؤية مبسطة لإمكانية خلق إعلام مهني وخطاب مستقل ومتحرر من التحيزات الأيديولوجية أو العرقية أو أي من أشكال التحيز التي تخل من قيمة الرسالة الإعلامية.

فعالية

التنمية الثقافية

ضمن مهرجان السعيد الثقافي 23 أبريل – 15 مايو، تقام الخميس المقبل محاضرة لسفير دولة الكويت في اليمن سالم غصاب الزمانان، بعنوان "الكويت ودورها في التنمية.. التنمية الثقافية أنموذجاً".

ما تقدروش

تستعد فرقة النوادر الفنية وفرقة المسرح الجامعي بجامعة صنعاء، الأسبوع القادم، لتقديم عملها المسرحي "ما تقدروش" على خشبة مسرح قاعة جمال عبدالناصر بجامعة صنعاء. وسيكون العرض بداية لعروض في الجامعات اليمنية الأخرى.

أقوال النور

عن دائرة الثقافة والإعلام في الشارقة صدر مؤخرا كتاب "أقوال النور.. قراءات بصرية في التشكيل المعاصر" للدكتور حاتم الصكر.

وجاء الكتاب في 150 صفحة من القطع الكبير، واشتمل على مقدمة و16 باباً وملحقاً بالأعمال الفنية والصور.

والكتاب بحسب ما جاء في مقدمته، يواصل تقديم دراسات منتخبة في جماليات العمل الفني وجماليات تلقيه، هذا التلقي الذي يعتبر أساس المشكلة، في سبيل تقديم قراءة ذات بعد تفسيري بعيد عن المباشرة.

وتضمن الكتاب أيضا عناوين مثل: "الثقافة البصرية في الفضاء العربي"، و"الفن والعولمة.. لوحات بلا ثمن"، و"العين تسمع دفق الحياة".

الاثنين 19 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 3 مايو 2010 العدد (235)
Mon. 19/5/1431 - 3 May 2010

قضية للنقاش!

على هامش جائزة مؤسسة السعيد للثقافة والعلوم 2010

سامي أمين عطا ×
sami_atta62@yahoo.com

حجب الجائزة.. ضعف بحوث أم صرامة لجنة الحكم؟

قبل بضعة أشهر (في رمضان الفائت)، أقام اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين فرع عدن أمسية كرم فيها رئيس مؤسسة السعيد للثقافة والعلوم الأستاذ فيصل سعيد فارع، وعلى هامش هذه الأمسية، أثيرت قضية الحجب السنوي للجائزة في أكثر من مجال، وأذكر أن رئيس المؤسسة حينها قال: إن الحجب يأتي بسبب عدم ارتقاء البحوث المقدمة (على الرغم من كثرتها) إلى مصاف البحوث العلمية التي تستحق أن تمنح الجائزة، وقرأت وسمعت عدداً من وجهات النظر المتذمرة من قرارات لجان تحكيم المؤسسة، هذه قضية تستحق منا النقاش المستفيض، وعلى هذا الأساس جاء مقالنا هنا؛ فأين الخلل؟ هل الخلل في لجنة استلال الأبحاث التي تعتمدها المؤسسة أم في الأبحاث؟ إن من يتابع جذور هذه المسألة، سيجد أنها مسألة قد تم التنبيه لها مبكراً؛ فمنذ 30 عاماً أو نحوه أشار أستاذنا أبو بكر السقاف (أطال الله عمره) إلى هذه المسألة في مقالين: أحداهما نُشر في مجلة الحكمة عدد أبريل /مايو 1983، والمقال عبارة عن إشادة برسالة دكتوراه لأحد الباحثين (أيمن فؤاد السيد) تحت عنوان "المذاهب الدينية في بلاد اليمن، وأثرها في الحياتين العقلية والسياسية في القرنين الخامس والسادس الهجري". والمقال الآخر نشر تحت عنوان "لم المنهج"، عبارة عن مقالة افتتاحية لمجلة دراسات يمنية التي تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء عدد يوليو /أغسطس 1983، شكا أستاذنا من ضعف المنهج في كثير من الدراسات والبحوث في الجامعات العربية، ونبّه إلى أهمية وضرورة أن يمتلك الباحث ناصية المنهج عند الشروع في البحث، وخلص إلى أن ضعف الأبحاث يفصح عن "أزمة منهج" لدى الباحثين.

تعالى الضجيج مؤخراً، في أكثر من مكان، حول ضرورة "جودة التعليم"، وانبرت أكثر من جامعة تناقش هذه المسألة؛ حتى بلغ الضجيج منتهاه؛ فاتسع إلى ضرورة "إصلاح التعليم الجامعي"، وعند تشخيص أسباب تدني مستوى المخرجات، اتجهت الأصابع تشير إلى مقررات الأقسام وضرورة تغييرها، ومع أنها ليست المرة الأولى التي يجري تغيير المقررات والمناهج، إلاّ أنه في كل مرة يجري التغيير فيها، تأتي مخرجات التعليم أسوأ من سابقاتها، والسؤال المهم، الذي يبرز هنا، أين الخلل؟

من خلال معرفتي المتواضعة أعتقد أن الخلل يكمن في أن هذه المشكلة كغيرها من المشكلات في المجتمع يجري التعامل معها باستخفاف وتبسيط مخل، مع أنها تمثل مفتاح حل معظم مشكلات المجتمع، لأنها تتعلق بفرع رئيس ومهم في التنمية الغائبة، أي التنمية البشرية؛ فالتنمية البشرية عماد التنمية وأساسها، ولا يمكن إحداث تنمية ما، ناهيك عن استمرارها، دون تنمية الموارد البشرية.

منذ بدأت الأقسام جميعها في مختلف الجامعات بإحداث تغييرات في مقرراتها، وهي تعمل كجزر معزولة بعضها عن بعض، يجري فيها إقرار مقررات للاستنهاج في التخصصات المختلفة بأنانية مفرطة، ودون رويّة، يتم إلغاء مقررات لها أهمية بالغة على اعتبار أنها مقررات لا لزوم لها أو يمكن الاستغناء عنها، مع أنها مهمة؛ فما هي المبررات المقنعة التي تجعل "علم المنطق" غير ذي أهمية لكافة التخصصات، مع أن كل الدارسين في الجامعات، سواءً الشرقية منها أو الغربية على اختلاف تخصصاتهم، يدركون أهمية دراسة علم المنطق، ناهيك عن "علم المناهج". بالإضافة إلى ذلك، ألا يعتبر مقرر "فلسفة العلوم" في مختلف التخصصات سواءً العلمية أو الإنسانية، مهماً؛ فلكل علم فلسفته، يتم من خلالها التعرف على مشكلاته تاريخياً ومنهجياً، كما يتم التعرف على حلول تلك المشكلات، ناهيك عن أن فلسفة العلم تفتح آفاق الدارس على مشكلات جديدة تتطلب البحث والدراسة. ألا تتضمن العديد من التخصصات قيماً ومبادئ أخلاقية، ينبغي على الدارسين معرفتها؟

إن تغيير مقررات الأقسام المختلفة لا ينطلق من منطق المعرفة في بعديها الكلي والجزئي، العام والخاص. أي لا تنطلق من كوننا نتعامل مع عقل ينبغي صياغته وفق آلياته، وأهمها على الإطلاق، أولاً: البعد الكلي، أي تفجير قدرات العقل على التفكير بشمول، أما البعد الآخر: البعد الجزئي، أي تفجير قدرات العقل على التفكير بعمق، ولن يتأتى فعل ذلك إلاّ إذا تضمنت التخصصات المختلفة مقررات ذات الطابع الكلي كالمنطق ومناهج البحث وغيرهما. ضعف الأبحاث والدراسات يبدأ من هنا، ضعف في تأسيس الباحثين، لأن ضعف تكوينهم المعرفي يقود بالضرورة إلى ضعف قدراتهم البحثية.

إن الباحث لا يمكن له أن يكون باحثاً متمكناً، ما لم يمتلك ناصية المنطق، أو كما درج على تسميته بـ"الارجانون"، أي الآلة العقلية، لما كان لا يمكن للمهندس الميكانيكي مثلاً، أن يكون بارعاً، دون أن يعرف تفاصيل المحرك ووظيفة كل جزء فيه؛ فإنه بالمثل لا يمكن للباحث أن يكون باحثاً متمكناً دون أن يعرف كيف تعمل هذه الآلة، أي العقل. كيف تبني وتفكك، وكيف تركب وتحلل. والباحث دون منهج أو يفتقر إلى منهجية تفكير سليمة، يضل طريقه!

دق ناقوس الخطر مراراً؛ لكن لا حياة لمن تنادي. أعتقد أن من بيدهم سلطة القرار وبيمتلكون مفاتيح إصلاح التعليم الجامعي، بوصفها مشروعاً كبيراً، يفتقرون إلى أهم قيمة أخلاقية في إنجاز الأعمال، وهي الشعور بالمسؤولية. المسألة برمتها لا تعدو أن تكون لديهم كونها مبرراً لمآرب أخرى لا علاقة لها بالإصلاح الجامعي، بل يتخذونها مبرراً انتهازياً، يمنحهم مشروعية الحصول على ميزانيات ومخصّصات، يشكلون بها لجاناً، ظاهرها الإصلاح، بينما باطنها الاستفادة وصرف الأموال؛ فتأتي نتائجها عبارة عن إيغال في الإفساد وتدهور التعليم الجامعي.

إن الفحص النقدي للعديد من الأبحاث المنشورة في مجلات وحوليات محكّمة يضعنا أمام كارثة، لأنها لم تضطلع بمهمة الارتقاء بالأبحاث العلمية وتقديم باحثين يتحلون بالمسؤولة العلمية، بل أسهمت في إفساد العلم والحط من شأن الألقاب، لأنه جرى منح الألقاب في معظم الحالات إلى من يفتقرون لأبجديات البحث العلمي. فأفصحت عن انعدام المسؤولية العلمية للقائمين عليها، فأنتجت لنا غثاء السيل هذا، ألقاباً علمية دون أن يرافقها تحسن في قدرات الباحثين أنفسهم، حيث عجز معظمهم عن الانطلاق إلى رحاب النشر في فضاء المجلات والدوريات العربية المحكّمة أو المشاركة في الندوات الخارجية والمؤتمرات العلمية، إلاّ في ما ندر. ولم يدرك القائمون على التعليم العالي، أن ما يعطي قيمة وسمعة حسنة للكليات والجامعات هو انفتاحها على النشر في الدوريات، ومشاركة باحثيها في الندوات الخارجية، حيث يجري تعقيد مشاركة الباحثين الجادين في مثل هذه الندوات.

إن أحد أسباب هذا القصور، يرجع إلى قانون الجامعات ذاته، الذي حدد بموجبه شروط الترقية -على الرغم من أنه لم يتم العمل به وتم تجاوزه في أحايين كثيرة- مقرونة بزمن ينبغي استيفاؤه (5 سنوات). وهذا أمر لا خلاف عليه، لكنه كان ينبغي أن يكون هناك استثناء أو مادة تعطي للموهوبين والباحثين الجادين أحقية الترقية إذا كان بمقدورهم إنجاز أبحاث متميزة في زمن أقل (3 سنوات) مثلاً، واستلالها لا يتم إلاّ من خلال مريزين على درجة عالية من الصرامة.

إن قضية ضعف الأبحاث والدراسات تنم إما عن ضعف واقعها أو سوء في إدارة وتوظيف مواردها. إن مجتمعاً ما يفتقر إلى وجود باحثين على مستوى معقول من القدرات والمهارات يدل إما على خلل في منظومة التعليم فيه أو سوء إدارة موارده المادية، وإذا ما طالعنا تقرير التنمية الثقافية للأمم المتحدة الخاص بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2009، ندرك أن حُسن إدارة الموارد البشرية، ولو كان حجم هذه الموارد ضئيلاً، يمكن له أن يتسم بالكفاءة أيضاً؛ لنأخذ المملكة المغربية مثلاً، إن حجم ما يصرف على التعليم فيها بالنظر إلى موازنة البلد، يتشابه مع وضعنا، لكن كفاءة التعليم وسمعة الجامعات المغربية يتفوق كثيراً على سواها من الجامعات، حتى الخليجية منها ذات الإمكانيات المادية الضخمة.

إن الباحث المتميِّز، بحاجة إلى مؤسسات بحثية، تتهيأ فيها الظروف المناسبة للتميز، إنه بحاجة إلى جامعة توفر ألف باء التميُّز. إن أول هذه الظرف يقوم على الاستقلالية، إذ ينبغي أن تكون المؤسسات البحثية؛ مراكز وجامعات، مستقلة إدارياً ومالياً، لأن التدخل في شؤونها يُفسدها، بينما هناك شرط آخر لا يقل عن سابقه، يتمثل بحرية البحث العلمي.

لم يدرك المجتمع بعد، أن وظيفة الجامعات والمراكز البحثية تختلف كلية عن سواها من مؤسسات وهيئات المجتمع؛ فالجامعة عبارة عن "مفاعل تخصيب العقول" (إدوارد سعيد)، ولا يُحفز هذا المفاعل إلاّ حينما تكون هناك عناصر يحكمها منطق الاختلاف وتنوع الرؤى وتعددها، وفي ظل مناخ بحثي كهذا، يقوم على مبدأ التنوع والتعدد، ناهيك عن الاختلاف، يتم خلق الكفاءات.

أما خلق مجتمع الثراء المعرفي والكفاءات المتميزة، فلا يقوم على المحسوبية والعلاقات الشخصية، بل يقوم على روح التنافس وإرساء قواعد للندية تحكم الجميع، كي يبرزوا مواهبهم وكفاءتهم. أما حين تكون الجامعات والمراكز البحثية مسرحاً للمحاصة، أياً كانت شكل هذه المحاصة، حزبية أو قبلية أو جهوية، فإنها لا تغدو مكاناً لإنتاج التخلف، بل مكاناً لإعادة إنتاجه أيضاً. كما لا يمكن للأبحاث والدراسات الجادة أن تبرز في مجتمع يقيم جداراً من التابوهات، وتحركه ذهنية التحريم والتجريم. تزداد رصانة وجدية البحث العلمي، كلما ازدادت فسحة الحرية أمام الباحثين.

إن نجاح أية إدارة أو مؤسسة له عنصران: العنصر الأول يتمثل في الحقوق، أما العنصر الثاني فيتمثل بالواجبات؛ فالحقوق مقدمة على الواجبات، بمقدار الحقوق الممنوحة لأعضاء المؤسسة تكون الواجبات الملزمة. كما أن هناك مبدأ مهماً للإدارة الناجحة، يتمثل في مبدأ الثواب والعقاب. وهذا المبدأ تعاني مَن غيابه إداراتنا المختلفة، فهو يعيش قصوره الذاتي والعطالة منذ زمن، لن تستقيم حياتنا إلاّ إذا تم إحياؤه. وهذان العنصران يشكلان، العامل الأول لأية نهضة تعليمية.

أما العامل الآخر، فإنه يتمثل في المعرفة ذاتها ومدى استيعاب القائمين عليها حجم المشكلة وطريقة الحل؛ فمنذ بدأت عملية الإصلاح في التعليم الجامعي، والقضية تراوح مكانها أو تعود القهقرى خطوات إلى الخلف، حتى بتنا شعباً يسير في الاتجاه المعاكس. إن إقرار مقررات لا تقوم على أسس منهجية سليمة، يؤدي إلى فوضى تعليمية كاسحة تهدر الطاقات والإمكانيات.

ينبغي على الباحثين والمؤسسات والمراكز البحثية والجامعات الاهتمام بقضية المنهج؛ فالإنتاج الفكري (إن كان موجوداً) اليوم خبط عشواء، لا الأكاديميون يفكرون بالشكل الصحيح وفق نسق منهجي، ولا السياسيون يفعلون ذلك، التفكير المنهجي يفضي إلى الإقناع، أما التفكير الذي نشهده في حياتنا، ليس إلا هذر أو هذيان يفرضان بقوة الغلبة والإكراه؛ فشتان ما بين التفكير والهذر أو الهذيان؛ فالأول ينتج عن عقل، وبالتالي منهج، أما الثاني فإنه لا يحتاج إلا إلى البله.

إن أهداف التعليم الجامعي تختلف كلياً عن التعليم ما قبل الجامعي، فإذا كان الثاني يقوم على نقل المعارف بمجملها وتهيئة التلميذ تدريجياً، حتى يصل إلى أعتاب الجامعة مهيأً للاستقلال الفردي، حينها تبدأ الجامعة بأخذه إلى مرحلة التفكير المستقل. وفي الجامعة يبدأ الطالب مرحلة تخليق الأفكار وإبراز المواهب، وتفجير طاقاته، ويستقل بتفكيره رويداً رويداً.

نحن أحوج ما نكون إلى إعادة النظر في مقرراتنا، مع الأخذ بعين الاعتبار القضايا السابقة. عوداً على بدء، ينبغي ألا نغفل أن الحرية؛ حرية البحث والباحث، مسألة أساسية، فلا إبداع دون حرية؛ فالحرية عامل رئيسي لأي نشاط ذهني خلاق، من دونها سنظل نصارع طواحين الهواء دون فائدة.

من هنا نصل إلى خلاصة، أن حجب الجائزة لا يتعلق بصرامة لجنة الحكم -وهو أمر لابد منه- بل ضعف في إعداد الباحثين، ونرى أنه في ظل هذا الضعف على القائمين على مؤسسة السعيد، ألا يحدِّدوا مواضيع بعينها، بل يتم منح الجوائز، لأفضل الأبحاث في المجالات، مهما كان موضوعها، أو يتم المزاوجة بين الطريقتين، في حال عدم ارتقاء الأبحاث إلى المعايير العلمية، يتم منحها لأفضل الأبحاث في نفس المجال من بين الأبحاث المنشورة خلال العام، لأننا مجتمع علمي فقير بالباحثين في المجالات المتخصصة.

★ مدرس في جامعة عدن

فرقة خليج عدن المسرحية في ألمانيا كخطوة لائقة باليمن

من الطبيعي أن يكون هذا الخبر ملفتاً للجميع، فبإمكان أولئك الأشخاص الذين يفتقدون المسرح، والذين يودون تحسين صورتنا في الخارج، أن يعرفوا أن لدينا الكثير لنعتمد عليه.

بهذه الخطوة ستكون فرقة خليج عدن هي أولى الفرق المسرحية اليمنية قديماً وحديثاً التي تقوم بتقديم عروضها في دولة أجنبية خارج إطار المسابقات، في برلين العاصمة الألمانية على مسرح "فريبس". فبعد أن اختار البيت الألماني الفرقة لتقدم عملاً مسرحيا ضمن برنامجه الثقافي في اليمن العام الماضي، ووقع اختيار البيت على مسرحية "الخط رقم 1"، وهو أحد أسماء خطوط قطارات الأنفاق في برلين، قام البيت الألماني بشراء حق تحويل المسرحية الألمانية إلى نسخة يمنية، وأوكل مهمة التأليف للمؤلف والمخرج الشاب عمرو جمال مدير فرقة خليج عدن.

المسرحية الألمانية مازالت تعرض اليوم في مسرح "فريبس" الألماني، بعد أن عُرضت لأول مرة عام 1986. وفي اليمن عُرضت المسرحية بعنوان "معك نازل" ضمن البرنامج الثقافي الألماني، على المركز الثقافي بصنعاء، لـ10 أيام متتالية، وفي عدن على صالة سينما هريكن لمدة 15 يوماً. ولاقت نجاحاً منقطع النظير على مدى الأيام. ويتواصل النجاح لتعرض على قناة السعيدة. ويتفق نقاد على أن هذه المسرحية من المسرحيات المهمة في تاريخ المسرح اليمني الحديث، ومن المسرحيات التي بُذل فيها جهد حقيقي في التأليف والإخراج والتمثيل، ففرقة خليج عدن التي تأسست عام 2005، وقدمت منذ ذلك التاريخ 5 مسرحيات: "عائلة دوت كوم"، "سيدتي الجميلة"، "حلا حلا يستاهل"، و"بشرى سارة"، أصبحت أكثر خبرة، ويتجلى التراكم في نجاح مسرحية "معك نازل"، وتأتي دعوتها لعرض المسرحية في الخارج بطلب من الفرقة الألمانية، بعد أن رأت أن العرض مطابق للمسرحية الأصلية.

وعن صحيفة "ريكلينج هاوزير" الألمانية ينقل موقع "مأرب برس" ما قالته حول المخرج الشاب عمرو جمال أنه "لم يترجم المسرحية ببساطة، بل قام بنقل الحياة اليومية لليمنيين على المسرح، واستبدل القطار بالباص (الدباب) والفتاة التي وقعت ضحية حب نجم الروك بفتاة وقعت ضحية الزواج السياحي". وقد تم تحديد يومي 11 و12 من هذا الشهر لعرض المسرحية في ألمانيا.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 19 جمادى الأولى 1431هـ
الموافق 3 مايو 2010 العدد (235)
Mon. 19/5/1431
3 May 2010

تركة ليست شخصية جداً

■ فتحي أبو النصر

حصتي الآن مني..
ثلاثة مجاذيب في القلب
وأعميان في الروح
وشرط محبة مجحف
ونصف ضجر أخضر يحاول أن ينتعش
بلا فائدة

2 مايو 2010

الخيواني: مارسنا غواية الحرية ×

السلام عليكم.. ونهاركم جميل كأوسلو

أولا أشكر منظمة العفو التي جاءت لتقديمي إليكم اليوم.

– أولا اسمحوا لي باسمي وباسم الصحفيين اليمنيين أن أوجه الشكر لمنتدى أوسلو للحريات لإتاحة الفرصة لنقل واقع الحرب التي تشن على الصحفيين اليمنيين. أنا عبدالكريم الخيواني، صحفي من الجمهورية اليمنية، كانت بلدي اليمن قديما تعرف بالعربية السعيدة و"موكا كافيه"، ولكنها اليوم تعرف وتشتهر خارجيا بالحروب والقاعدة والاختطافات والفقر، ويشبه العيش في اليمن السفر على قطار مخطوف.. أو كطائرة ربانها مصاب بنوبة صرع حسب تعبير أحد السياسيين اليمنيين.

– يرأس اليمن المشير علي عبدالله صالح منذ العام 1978، ويبذل مساعي جادة لتأمين انتقال السلطة لنجله الذي يشغل منصب قائد قوات الحرس الجمهوري في الوقت الحالي. وتدار الانتخابات بطريقة غير محايدة ولا نزيهة. النظام القضائي يخضع لسيطرة السلطة التنفيذية وسلطة رئيس الجمهورية تحديدا، ويمتلك الرئيس حق إصدار قرارات تعيين وإقالة القضاة. ويوصف القضاء بالفساد والخضوع لتأثير الشخصيات النافذة من زعامات قبلية وقيادات عسكرية.

– كما ترون في الفيديو يحتفل الرئيس بكل بذخ بزفاف أنجاله وسط مأساة حرب صعدة في الشمال، ومعاناة أهل الجنوب من قمع احتجاجهم السلمي راقصاً على معاناة وآلام شعبه.

– شهدت اليمن خلال العشرين عاما الماضية منذ توحيدها عام 1990 عدة انتخابات لكنها لم تفض إلى تداول سلمي للسلطة، ولا أدت إلى تقليص أغلبية الحزب الحاكم، بل قلصت الأحزاب الأخرى وتمثيلها في البرلمان الذي لم يسجل له إقالة وزير أو مسؤول طيلة عهده. فشلت التجربة الديمقراطية وبقيت منها فقط مظاهر وشعارات لمخاطبة الدول والمنظمات المانحة فقط، من هذه المظاهر تعددية سياسية وصحف حزبية ومستقلة تعمل في ظل واقع سيئ يسوده التحريض من قمة السلطة التي لا تتورع عن استخدام القوة المفرطة والقمع والتنكيل ضدها، حيث تعتبر دعوات الصحافة إلى الديمقراطية "عمالة"، مقابل دعوة وسائل الإعلام الرسمية والموجهة إلى ثقافة "طاعة ولي الأمر" الذي هو الرئيس.

– أعمل صحفيا منذ مطلع التسعينيات، لست أفضل الصحفيين لكني أمثل واحدا من النماذج لما يتعرض له الصحفيون والصحافة باليمن من انتهاكات: تتمثل بالقمع والخطف والسجن والاعتقال والضرب ومصادرة أو إيقاف صحف.. وحجب المواقع الإلكترونية. كواحد من الصحفيين المؤمنين بالديمقراطية وحرية التعبير، تمسكنا بمبادئ الديمقراطية، وصدقنا حديث السلطة عن جدية تبنيها للتجربة الديمقراطية، حاولنا التحذير من مخاطر، واستشرفنا آفاق المستقبل، مارسنا غواية الحرية. كشفنا الفساد، فضحنا الانتهاكات، سمينا الأشياء بمسمياتها، ناقشنا كيف يحكم الحاكم، أشرنا إلى أسباب الإرهاب. نقلنا الهمس من تحت الطاولة إلى أعلى.. فكان رد السلطة مزيدا من القمع، والسجن، والاعتقال، والاختطاف، وإغلاق الصحف، ومحاكمات، ومنع منح تراخيص لإصدار صحف جديدة، وحجب صحف إلكترونية، وملاحقات، وتلفيق تهم، ومنع من مزاولة العمل، وتحريض مستمر ضد الصحافة والصحفيين من قمة السلطة. وفي واقع مثل واقع اليمن تمثل الصحافة الضوء الوحيد في النفق، وبدون صحافة حرة وناقدة وصحفيين مؤمنين بالحرية والمهنية، تصبح اليمن غابة مغلقة للقمع والتعذيب والانتهاك، معزولة عن قيم ومبادئ حقوق الإنسان والحريات، والعدل، والمواثيق والمعاهدات الدولية بهذا الشأن.

– تحتل اليمن المرتبة 167 في حرية التعبير عالميا، طبقا لتقرير "مراسلون بلا حدود" باريس للعام 2009، وخلال العام المنصرم بلغت الانتهاكات المتنوعة لحرية الصحافة حوالي 250 حالة انتهاك (حسب البلاغات التي تلقتها نقابة الصحفيين)، بينما ينظر القضاء في أكثر من 300 قضية مرفوعة ضد صحف وصحافيين، ويحاكم محرر و9 صحف بتهم تصل عقوبة بعضها إلى الإعدام، وكما هو محدد فابتداء من يوم 2 مايو ستصدر أحكام ضد "النداء" الصحيفة المستقلة وهو ما

تنتظره صحف الشارع والوطني والمصدر والثوري والمستقلة، وتهدد "حديث المدينة" بالحجب، وما تزال صحيفتا الأيام والشورى رهن التوقيف والمصادرة، وبعد أن تم الإفراج عن صحفيين مخطوفين لدى أجهزة السلطة: محمد المقالح الصحفي المختطف الذي يحاكم على اختطافه، وهشام باشراحيل، الذي ما تزال جريدته ممنوعة من الصدور، لا يزال هناك صحفيون ومدونون رهن الاعتقال: فؤاد راشد وصلاح السقلدي، وكل هذا يجعل اليمن بيئة غير آمنة للعمل الصحفي، بل ويجعل مهنة الصحافة محفوفة بالمخاطر لدرجة أن عدد الصحفيين الذين يحاكمون أكثر من الإرهابيين المطلوبين في إطار الحرب العالمية على الإرهاب. وقد حكم على الكاتب حسين زيد بن يحيى بالسجن

التتمة في الصفحة 4

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

كارثية اكتساء الحراك باللون الأحمر

جاءت التصريحات الأخيرة الصادرة عن قائد ما يعرف بـ"كتائب سرو حمير" طاهر طماح، لتسجل نقلة فارقة في مسار الأحداث والتفاعلات التي تشهدها المحافظات الجنوبية، فهو أكد أن كتائبه التي تنتشر في أرجاء متفرقة من الجنوب، قد قامت بعدة عمليات استهدفت قوات الأمن المركزي وغيره، وهي التي اختطفت جنديين – السبت الماضي– احتجاجاً على اعتقال السلطات اثنين من أفراد "الكتائب"، في وقت سابق.

وقال إذا كانت السلطة حريصة على حياة الجنود –كما هي إسرائيل حريصة على حياة الجندي شاليط– فعليها إطلاق سراح أسرانا.

وأضاف أن حياة الجنديين ستكون في خطر في حال عدم استجابة السلطة لطلبات الإفراج عن الأسيرين بسام السيد وهاني المشوشي.

وقال إن كتائبه المسلحة عبارة عن حركة مسلحة منفصلة عن الحراك، وإنها تتبنى خيار العمل المسلح لتحرير الجنوب. مضيفا: نحن نريد تحرير بلادنا بالسلاح، ونؤمن أنه لا يتم التحرير إلا بالسلاح وليس بالنضال السلمي، لأننا في دولة متخلفة استولت على الثروة والسلطة.

واستدرك: لم نلجأ إلى العمل المسلح إلا بعد أن قامت السلطة بقتل العشرات من الأبرياء العزل، وزجت بالكثيرين في السجون واعتقلتهم من بين أطفالهم. لافتاً إلى أن اثنين من أبنائه معتقلان لدى الأمن السياسي؛ أحدهما عمره 16 عاماً، والثاني 15 عاماً، حسب المصدر الأمني.

وبقطع النظر عن تزامن عملية الاختطاف الأخيرة لكتائب طماح، وتصريحاته بعدها، مع بيان الحكومة الذي صدر بنفس اليوم، وربما في نفس اللحظة، وطالبت فيه الحكومة أحزاب المشترك بتسليم طماح ضمن 50 من "الجنوبيين" المطلوبين أمنياً على ذمة قضايا جنائية، باعتبارهم حلفاءهم، فإن الأوضاع في الجنوب مرشحة إلى الانزلاق إلى جحيم دوامة العنف والاحتراب والتمزق، ويتوهم من يعتقد بأن مسرح الكارثة سوف ينحصر في حدود ساحة المحافظات الجنوبية، فالجنوب أكبر من ذلك بكثير، وكذلك الحراك الجنوبي وإن صار ينحو، مع الأسف، إلى الاكتساء باللون الأحمر: الدم.

ولا شك أن هذا المنزلق الناتج عن استمراء السلطة في صنعاء اللعب بالنار، صار ينذر بتحول النار إلى إعصار جارف دفعت إليه سياسة الاستخدام المفرط للقوة والتقتيل والإفقار والحصار وتقطيع أوصال المحافظات، وما يمكن أن يدفع إليه التلويح بفزاعة الإرهاب، وربط معطى الحراك الجنوبي بالقاعدة، أو محاولة اختزاله بقائمة من المطلوبين أمنيا بقضايا جنائية.

إن هذا التهوين من شأن الحراك الجنوبي الذي يتحدى الوضع السياسي الراهن في اليمن، ويهدد بمفاقمة عدم الاستقرار، ينم عن قصور فادح وقاتل لما يعنيه الحراك الجنوبي، بعد أن ارتقى إلى مستوى المعضلة العنيدة لواضعي السياسات، وبعد أن تفاقم إلى مستواه الانفجاري، وصار يهدد بخلق بيئة ملائمة لتحرك تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ولتجذره ونموه بقوة إذا ما أصبح الحراك الجنوبي أكثر راديكالية.

في هذا المنحى كان الخبير الأكاديمي المختص بالشؤون اليمنية ستيفن داي، قال إن الحراك الجنوبي يستحق اهتماماً أكبر من قبل الجهات الفاعلة دولياً، فهو أكثر بكثير من مجرد تهديد أمني مرتبط بتنظيم القاعدة. إذ هو أولاً، وقبل كل شيء، حركة سياسية تسعى إلى التعويض عن فشل عملية التوحيد في التسعينيات، والعجز عن معالجة المشكلات الكامنة والمتفاقمة في الجنوب.

وزاد: "من المهم تحقيق قدر أكبر من الثقل الاجتماعي السياسي خلف الحراك الجنوبي، لأنه يمثل تظلمات الناس الذين كانوا يسيطرون، حتى وقت قريب، على أراضٍ واسعة تمتد من أطراف شبه الجزيرة العربية إلى الحدود مع سلطنة عمان.

هكذا فإن الحراك الجنوبي يمثل مشكلة على عكس المعارضة المحلية الأخرى في البلاد، وهو يتطلب حلاً سياسياً لا عسكرياً أو حلاً على طريقة محاربة الإرهاب".

وفي السياق، قال داي إن على الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المعنية ألا تساعد صالح في حملة عسكرية موسعة على الجنوب (راجع "التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن"، ستيفن داي، أوراق كارنيغي، مارس 2010).

وكان لافتا من الباحث الأمريكي استدعاؤه تجربة انهيار الدولة في العراق وتحوله إلى ساحة لاجتذاب عناصر الإرهاب الدولي، رغم أن الشيء الأجدر بالذكر كان تجربة الصومال الذي تقطع إلى أوصال بين أمراء وميليشيات الحرب، فهي الأقرب والأكثر شبها وقدرة على إغواء "الدولة" في اليمن بمجاراتها بالفشل الذريع والمرتبط بعمق بالحراك الجنوبي، وقضية الجنوب هي أكثر ما يستدعي ما آل إليه الحال في شمال الصومال.

نفاق

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

خلال قراءتي لبيان "العلماء" الأخير، تأكد لي أنهم فعلاً إما يقرؤون بعض الصحف السيارة في البلاد، أو أن المتحمسين من مريديهم يرصدون لهم كمخبرين ما يهمهم، ويوافونهم أولا بأول حتى (يلعلعوا) بفتاواهم حول مختلف القضايا المخيفة والمقلقة لمصالحهم الضيقة، ولا أظنهم وسط اهتمامهم (الظاهر) بسلامة أداء المجتمع والدولة، لم يقرأوا خبر تخلف إدارة جامع "الصالح" عن تسديد فواتير الكهرباء في مواعيدها، لدرجة أنها لامست كديون متراكمة مستحقة الدفع سقف الستة بعد المئة من ملايين الريالات، قبل أشهر، ولم أسمع عن قطع التيار، أو خبراً عن تسديد المتخلفات من قبل المتباهين بالمنجز العملاق، الذي كان بناؤه ضرراً وضراراً في بلد تنعدم أو تشح فيه الخدمات الأساسية، التي لا تقل أهمية عن انتظام الصلاة في الجامع المذكور وأمثاله من مساجد الضرار!

حسب علمي، يزاول الرئيس عمله من القصر المجاور المحصن، غير أني اكتشفت أن له مكتباً غير معلن عنه في جامعه، حيث جاء في الأخبار الرسمية تسلمه الجمعة قبل الماضية بعد فروغه من الصلاة في المكان المذكور، بياناً من "العلماء"، تضمن جملة من المطالب الدنيوية المتدثرة بالدين، والإسلام منها برأيي الشخصي براء، وكان يفترض بالعلماء أن يصبروا قليلاً ويصاحبوه أو يتبعوه إلى قلعته، وهناك يناولونه بيانهم "العلمي"، ويناقشون معه كل القضايا التي تقلقهم وتبعدهم عن هموم ومشاكل الشعب (الرعية) كما تعودوا، أو يتركوا وثيقتهم الموزعة بما فيها من افتراءات تصل إليه عبر الأجهزة المختصة، التي لا يفوتها شيء، وترصد أنفاس المصلين قياماً وسجوداً كلما شاركهم (حفظه الله) الصلاة، فيتوهون عن عبادة الله، ويسبحون في ملكوت الحاكم المحاصر بفتاوى المنافقين!

ألم يكن أجدر بـ"العلماء" قراءة الفاتحة على أرواح ضحايا تنظيراتهم الخاطئة، وكانت آخرهم وليس بآخر أمة الله "إلهام مهدي العشي"، وطلب المغفرة لآثامهم بحق المجتمع، وبالمرة نصح الحاكم بدفع ما عليه من متخلفات الكهرباء على جامعه، والحث على ترشيد استهلال المياه عند الوضوء، حيث تسرف وتصرف، بينما كل "العلماء" يعلمون قول الرسول الحكيم بأن النعم لا تدوم!